الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 39

"منافع الموظفين"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لمعيار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 39

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
8	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
11	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
53	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
123	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
144	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
176ج	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
176د	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	1
النطاق	7-2
تعريفات	8
منافع الموظفين قصيرة الأجل	25-9
الإثبات والقياس	24-11
الإفصاح	25
منافع ما بعد انتهاء التوظيف – التمييز بين برامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة	51-26
برامج لأصحاب عمل متعددين	39-32
برامج المنافع المحددة التي تقسم المخاطر بين الجهات تحت سيطرة جهة واحدة	43-40
برامج الدولة	47-44
المنافع المؤمن عليها	51-48
منافع ما بعد انتهاء التوظيف – برامج المساهمات المحددة	56-52
الإثبات والقياس	54-53
الإفصاح	56-55
منافع ما بعد انتهاء التوظيف – برامج المنافع المحددة	154-57
الإثبات والقياس	67-58
الإثبات والقياس – القيمة الحالية لواجبات المنافع المحددة وتكلفة الخدمة الحالية	100-68
تكلفة الخدمة السابقة والمكاسب والخسائر من التسوية	114-101
الإثبات والقياس – أصول البرنامج	121-115
مكونات تكلفة المنافع المحددة	132-122
العرض	136-133
الإفصاح	154-137
منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى	161-155
الإثبات والقياس	160-158
الإفصاح	161
منافع إنهاء التوظيف	174-162
الإثبات	171-168
القياس	173-172
الإفصاح	174
أحكام انتقالية	175
تاريخ السريان	177-176

سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 25 (2008)	178
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين* في الفقرات 1-178. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 39 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء* أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 39 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 39 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدْخِلَت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 39 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحديد متطلبات المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين. يتطلب المعيار من الجهة أن تثبت:
   أ. التزامًا عندما يقدم موظف خدمة في مقابل منافع الموظفين ستدفع في المستقبل؛ و
   ب. مصروفًا عندما تستهلك الجهة المنافع الاقتصادية أو الخدمات المحتملة التي تنشأ عن خدمة مقدمة من قبل موظف في مقابل منافع يحصل عليها الموظف.

النطاق

2. **يجب أن يُطبق هذا المعيار من قبل صاحب العمل عند المحاسبة عن جميع منافع الموظفين، باستثناء المعاملات على أساس السهم (انظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذا العلاقة الذي يتناول المعاملات على أساس السهم).**

3. لا يتناول هذا المعيار التقرير من قبل برامج منافع تقاعد الموظفين. (انظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذا العلاقة الذي يتناول برامج منافع التقاعد للموظفين). لا يتناول هذا المعيار المنافع المقدمة من برامج الضمان الاجتماعي التي لا تُعَدُّ عوضًا مقابل الخدمات التي يقدمها الموظفون أو الموظفون السابقون في جهات القطاع العام.

4. تشمل منافع الموظفين التي ينطبق عليها هذا المعيار تلك المقدمة:
   أ. بموجب برامج رسمية أو اتفاقيات رسمية أخرى بين الجهة وموظفين منفردين، أو مجموعات من الموظفين، أو ممثليهم؛ أو
   ب. بموجب متطلبات تشريعية، أو من خلال ترتيبات على مستوى الصناعة، تكون الجهات مطالبة بموجبها بأن تساهم في برامج على المستوى الوطني، أو على مستوى، حكومة ولاية[1]، أو على مستوى صناعة، أو برامج أخرى لأصحاب عمل متعددين، أو عندما يُتطلب من الجهات المساهمة في برنامج ضمان اجتماعي؛ أو
   ج. من خلال تلك الممارسات غير الرسمية التي ينشأ عنها واجب ضمني. ينشأ عن الممارسات غير الرسمية واجب ضمني حيثما لا يكون للجهة بديل واقعي سوى أن تدفع منافع الموظفين. مثال الواجب الضمني هو عندما يتسبب تغيير في ممارسات الجهة غير الرسمية في ضرر غير مقبول بعلاقتها مع الموظفين.

5. تشمل منافع الموظفين:
   أ. منافع الموظفين قصيرة الأجل، عندما يُتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، ومن أمثلتها ما يلي:
      (1) الأجور، والرواتب ومساهمات الضمان الاجتماعي؛ و
      (2) الإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ و
      (3) المشاركة في الربح والمكافآت؛ و
      (4) المنافع العينية (مثل الرعاية الطبية، والإسكان، والسيارات أو السلع والخدمات المجانية أو المدعومة) للموظفين الحاليين؛

[1] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

ب. منافع بعد انتهاء التوظيف، مثل ما يلي:
(1) منافع التقاعد (مثل، المعاشات والمدفوعات كمبلغ إجمالي عند التقاعد)؛ و
(2) المنافع الأخرى لما بعد انتهاء التوظيف، مثل التامين على الحياة بعد انتهاء التوظيف والرعاية الطبية بعد انتهاء التوظيف؛
ج. منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى مثل:
(1) الإجازات مدفوعة الأجر طويلة الأجل مثل إجازة الخدمة الطويلة أو إجازة التفرغ العلمي؛ و
(2) منافع اليوبيل أو منافع الخدمة الطويلة الأخرى؛ و
(3) منافع العجز طويلة الأجل؛ و
د. منافع إنهاء التوظيف.

6. تشمل منافع الموظفين المنافع المقدمة إما للموظفين أو لمن يعولون، ويجوز تسويتها بمدفوعات (أو بتقديم سلع أو خدمات) تؤدى إما بشكل مباشر إلى الموظفين، أو إلى أزواجهم، أو أطفالهم، أو آخرين ممن يعولون، أو إلى آخرين مثل شركات التأمين.

7. قد يقدم موظف خدمات للجهة على أساس دوام كامل، أو دوام جزئي، أو دائم، أو عرضي، أو مؤقت. لغرض هذا المعيار، يشمل الموظفون كبار موظفي الإدارة كما عُرِّفُوا في معيار المحاسبة للقطاع العام 20، *الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة*.

تعريفات

8. تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:

تعريفات منافع الموظفين

منافع الموظفين هي جميع أشكال العوض المُقدمة من قبل الجهة في مقابل الخدمة المُقدمة من قبل الموظفين أو لإنهاء التوظيف.

منافع الموظفين قصيرة الأجل هي منافع الموظفين (بخلاف منافع إنهاء التوظيف) التي يُتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المتعلقة بها.

منافع ما بعد انتهاء التوظيف هي منافع الموظفين (بخلاف منافع إنهاء التوظيف ومنافع الموظفين قصيرة الأجل) التي تكون واجبة السداد بعد انتهاء التوظيف.

منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى هي جميع منافع الموظفين بخلاف منافع الموظفين قصيرة الأجل، ومنافع ما بعد انتهاء التوظيف ومنافع إنهاء التوظيف.

منافع إنهاء التوظيف هي منافع يحصل عليها الموظف في مقابل إنهاء التوظيف كنتيجة لأي مما يلي:
أ. قرار جهة بأن تنهي توظيف موظف قبل تاريخ التقاعد الطبيعي؛ أو
ب. قرار موظف بأن يقبل عرض منافع في مقابل إنهاء التوظيف.

التعريفات المتعلقة بتصنيف البرامج

برامج منافع ما بعد انتهاء التوظيف هي الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية التي بموجبها تقدم الجهة منافع بعد انتهاء التوظيف لموظف واحد أو أكثر.

برامج المساهمات المحددة هي برامج منافع لما بعد انتهاء التوظيف التي بموجبها تدفع الجهة مساهمات ثابتة إلى جهة منفصلة (صندوق) ولن يكون عليها واجب نظامي أو ضمني بأن تدفع مساهمات إضافية عندما لا يحتفظ الصندوق بأصول كافية ليدفع جميع منافع الموظفين المتعلقة بخدمة الموظف في الفترات الحالية والسابقة.

برامج المنافع المحددة هي برامج منافع لما بعد انتهاء التوظيف بخلاف برامج المساهمات المحددة.

برامج أصحاب العمل المتعددين هي برامج المساهمات المحددة (بخلاف برامج الدولة) أو برامج المنافع المحددة (بخلاف برامج الدولة) التي:

أ. تجمع الأصول المُساهم بها من قبل جهات متنوعة ليست تحت سيطرة جهة واحدة؛ و
ب. تستخدم تلك الأصول لتقدم منافع لموظفي أكثر من جهة واحدة، على أساس أن مستويات المساهمة والمنافع تحدد بغض النظر عن هوية الجهة التي توظف الموظفين.

برامج الدولة هي البرامج التي وضعتها التشريعات التي تعمل كما لو أنها برامج لأصحاب عمل متعددين لجميع الجهات في الفئات الاقتصادية المنصوص عليها في التشريع.

التعريفات المتعلقة بصافي التزام (أصل) المنافع المحددة

صافي التزام (أصل) المنافع المحددة هو العجز أو الفائض، مُعدلًا بأي أثر لتقييد صافي أصل المنافع المحددة بالحد الأعلى للأصل.

العجز أو الفائض هو:

أ. القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة مطروحًا منها
ب. القيمة العادلة (حسبما ورد تعريفها في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس*) لأصول البرنامج (إن وجدت).

الحد الأعلى للأصل هو القيمة الحالية لأي منافع اقتصادية متاحة في شكل مُستردات من البرنامج، أو تخفيضات في المساهمات المستقبلية للبرنامج.

القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة هي القيمة الحالية، دون طرح أي أصول للبرنامج، لمدفوعات مستقبلية متوقعة مطلوبة لتسوية الواجب الناتج عن خدمة الموظف في الفترات الحالية والسابقة.

تشمل أصول البرنامج:

أ. الأصول المُحتفظ بها من قبل صندوق منافع الموظفين طويلة الأجل؛ و
ب. وثائق التأمين المُؤهلة.

الأصول المُحتفظ بها من قبل صندوق منافع الموظفين طويلة الأجل هي الأصول (بخلاف الأدوات المالية غير القابلة للتحويل المُصدرة من قبل جهة معدّة للقوائم المالية) التي:

أ. يُحتفظ بها من قبل جهة (أو صندوق) تكون منفصلة بشكل نظامي عن الجهة المعدّة للقوائم المالية وتوجد فقط لدفع أو تمويل منافع الموظفين؛ و
ب. تكون متاحة للاستخدام فقط لدفع أو تمويل منافع الموظفين، ولا تكون متاحة لدائني الجهة المعدّة للقوائم المالية (حتى في حالة الإفلاس)، ولا يمكن إعادتها للجهة المعدّة للقوائم المالية، إلا عندما:

(1) تكون أصول الصندوق المتبقية كافية للوفاء بجميع واجبات البرنامج، أو الجهة المعدّة للقوائم المالية، والمتعلقة بمنافع الموظفين؛ أو
(2) تعاد الأصول للجهة المعدّة للقوائم المالية لتعويضها عن منافع الموظفين التي دفعت بالفعل.

وثيقة تأمين مؤهلة هي وثيقة تأمين مُصدرة من قبل مُؤَمِّن والذي لا يُعد طرفاً ذا علاقة (كما عُرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 20) بالجهة المعدّة للقوائم المالية، عندما تكون المتحصلات من الوثيقة:

أ. يمكن استخدامها فقط لدفع أو تمويل منافع الموظفين بموجب برنامج منافع محددة؛ و
ب. غير متاحة لدائني الجهة المعدّة للقوائم المالية (حتى في حالة الإفلاس) ولا يمكن دفعها للجهة المعدّة للقوائم المالية، إلا عندما:
(1) تمثل المتحصلات أصولاً فائضة لا تستلزمها الوثيقة للوفاء بجميع واجبات منافع الموظفين المتعلقة بها؛ أو
(2) تعاد المتحصلات للجهة المعدّة للقوائم المالية لتعويضها عن منافع الموظفين التي دفعت بالفعل.

التعريفات المتعلقة بتكلفة المنافع المحددة

تكلفة الخدمة تشمل:

أ. تكلفة الخدمة الحالية، والتي هي الزيادة، في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة، الناتجة عن خدمة الموظف في الفترة الحالية؛ و
ب. تكلفة الخدمة السابقة، والتي هي التغير في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة عن خدمة الموظفين في الفترات السابقة، الناتج عن تعديل برنامج (استحداث أو سحب، برنامج منافع محددة، أو تغييرات فيه) أو تقليص (تخفيض مهم من قبل الجهة في عدد الموظفين الذين يشملهم البرنامج)؛ و
ج. أي مكسب أو خسارة من التسوية.

صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة هو التغير خلال الفترة في صافي التزام (أصل) المنافع المحددة، الذي ينشأ عن مرور الوقت.

إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة، تشمل:

أ. المكاسب والخسائر الاكتوارية؛ و
ب. العائد على أصول البرنامج، باستثناء المبالغ المُضمنة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة؛ و
ج. أي تغير في أثر الحد الأعلى للأصل، باستثناء المبالغ المُضمنة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة.

المكاسب والخسائر الاكتوارية هي التغيرات في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة الناتجة عن:

أ. التعديلات بناءً على الخبرة (آثار الفروقات بين الافتراضات الاكتوارية السابقة وما حدث بالفعل)؛ و
ب. آثار التغييرات في الافتراضات الاكتوارية.

العائد على أصول البرنامج هو الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة والإيراد الآخر

الذي تولد من أصول البرنامج، مع المكاسب، أو الخسائر المحققة وغير المحققة على أصول البرنامج، مطروحًا منها:

أ. أي تكاليف لإدارة أصول البرنامج؛ و

ب. أي ضريبة واجبة السداد من قبل البرنامج ذاته، بخلاف الضريبة المُضمنة في الافتراضات الاكتوارية المستخدمة لقياس القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة.

التسوية هي المعاملة التي تستبعد جميع الواجبات النظامية أو الضمنية الإضافية لجزء أو لجميع المنافع المُقدمة بموجب برنامج منافع محددة، بخلاف دفع منافع لموظفين، أو نيابة عنهم، المُحددة في شروط البرنامج ومُضمنة في الافتراضات الاكتوارية.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

منافع الموظفين قصيرة الأجل

9. تشمل منافع الموظفين قصيرة الأجل، عندما يُتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، بنودًا مثل ما يلي:
   أ. الأجور، والرواتب، ومساهمات الضمان الاجتماعي؛ و
   ب. الإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ و
   ج. المشاركة في الربح والمكافآت؛ و
   د. المنافع العينية (مثل الرعاية الطبية، والإسكان، والسيارات، والسلع أو الخدمات المجانية أو المدعومة) للموظفين الحاليين.

10. لا يلزم الجهة أن تُعيد تصنيف منافع الموظفين قصيرة الأجل عندما تتغير بشكل مؤقت توقعات الجهة لتوقيت التسوية. على الرغم من ذلك، عندما تتغير خصائص المنافع (مثل التغير من منافع غير تراكمية إلى منافع تراكمية) أو عندما لا يكون التغيير في توقعات توقيت التسوية مؤقتًا، حينئذ تأخذ الجهة في الحسبان ما إذا كانت المنافع لا تزال تستوفي تعريف منافع الموظفين قصيرة الأجل.

الإثبات والقياس

جميع منافع الموظفين قصيرة الأجل

11. عندما يقدم موظف خدمة لجهة خلال فترة محاسبية، فإنه يجب على الجهة أن تُثبت المبلغ غير المخصوم لمنافع الموظفين قصيرة الأجل المُتوقع أن تدفع في مقابل تلك الخدمة:
   أ. على أنه التزام (مصروف مستحق)، بعد طرح أي مبلغ سدد بالفعل. فإذا كان المبلغ المدفوع بالفعل يزيد عن المبلغ غير المخصوم للمنافع، فإنه يجب على الجهة أن تُثبت تلك الزيادة على أنها أصل (مصروف مدفوع مقدمًا) بالقدر الذي سيؤدي به الدفع المقدم إلى، على سبيل المثال، تخفيض في الدفعات المستقبلية أو استرداد نقد.
   ب. على أنه مصروف، ما لم يتطلب معيار آخر أو يسمح بتضمين المنافع في تكلفة أصل ما (انظر، على سبيل المثال، معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*).

12. **توضح الفقرات 13، و16، و19 كيف يجب على الجهة أن تطبق الفقرة 11 على منافع الموظفين قصيرة الأجل التي تكون في شكل برامج للإجازات مدفوعة الأجر وبرامج المشاركة في الربح وبرامج المكافأة.**

الإجازات مدفوعة الأجر قصيرة الأجل

13. **يجب على الجهة أن تثبت التكلفة المتوقعة لمنافع الموظفين قصيرة الأجل التي تكون في شكل إجازات مدفوعة الأجر بموجب الفقرة 11 كما يلي:**
    أ. **في حالة الإجازات مدفوعة الأجر التراكمية، تثبت التكلفة عندما يقدم الموظفون خدمة تزيد من استحقاقهم لإجازات مدفوعة الأجر مستقبلية؛ و**
    ب. **في حالة الإجازات مدفوعة الأجر غير التراكمية، عندما تحدث الإجازات مدفوعة الأجر.**

14. قد تدفع الجهة للموظفين مقابل الإجازات لأسباب متنوعة بما في ذلك العطلات، والمرض والعجز قصير الأجل، ورعاية الطفل، وخدمة هيئة المحلفين[2]، والخدمة العسكرية. ويندرج استحقاق الإجازات مدفوعة الأجر تحت تصنيفين:
    أ. تراكمية؛ و
    ب. غير تراكمية.

15. الإجازات مدفوعة الأجر التراكمية هي تلك الإجازات التي تُرحّل ويمكن أن تُستخدم في الفترات المستقبلية إذا لم يُستخدم استحقاق الفترة الحالية بالكامل. وقد تكون الإجازات مدفوعة الأجر التراكمية إما مكتسبة (وبعبارة أخرى، يحق للموظفين الحصول على دفعة نقدية مقابل الإجازة المستحقة غير المستخدمة عند ترك الجهة)، أو غير مكتسبة (عندما لا يحق للموظفين الحصول على دفعة نقدية مقابل الإجازة المستحقة غير المستخدمة عند ترك الجهة). ينشأ واجب عندما يقدم الموظفون خدمة تزيد استحقاقهم لإجازات مدفوعة الأجر مستقبلية. يوجد واجب، ويُثبت، حتى ولو كانت الإجازات مدفوعة الأجر غير مكتسبة، على الرغم من أنه قد يترك الموظفون الجهة، قبل استخدام استحقاقهم للإجازة المدفوعة المتراكم غير المكتسب يؤثر على قياس ذلك الواجب.

16. **يجب على الجهة قياس التكلفة المتوقعة للإجازات مدفوعة الأجر التراكمية على أنها مبلغ إضافي تتوقع الجهة أن تدفعه كنتيجة للاستحقاق للإجازة المدفوعة غير المستخدم والذي تراكم في نهاية فترة القوائم المالية.**

17. تقيس الطريقة المحددة في الفقرة السابقة الواجب بمبلغ المدفوعات الإضافية التي يُتوقع أن تنشأ فقط عن حقيقة أن المنافع تتراكم. في كثير من الحالات، قد لا يلزم الجهة أن تجري حسابات مفصلة لتقدير أنه لا يوجد واجب ذو أهمية نسبية للإجازات مدفوعة الأجر غير المستخدمة. فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن يكون الواجب عن إجازة مرضية ذا أهمية نسبية فقط إذا كان هناك تفهم رسمي، أو غير رسمي بأنه يجوز أخذ الإجازة المرضية مدفوعة الأجر غير المستخدمة كإجازة سنوية مدفوعة.

[2] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، لا يوجد هيئة محلفين في النظام القضائي.

18. لا تُرحل الإجازات مدفوعة الأجر غير التراكمية، فهي تنقضي إذا لم يستخدم استحقاق الفترة الحالية بالكامل ولا تمنح الموظفين الحق في دفعة نقدية عن الاستحقاق غير المستخدم عند ترك الجهة. هذا هو الحال عادة في الإجازة المرضية (بالقدر الذي لا يزيد الاستحقاق السابق غير المستخدم الاستحقاق المستقبل)، وإجازات رعاية الطفل، والإجازات مدفوعة الأجر لخدمة هيئة المحلفين أو للخدمة العسكرية. لا تثبت الجهة التزامًا، أو مصروفًا حتى وقت الإجازة، نظرًا لأن خدمة الموظف لا تزيد على مبلغ المنفعة.

برامج المشاركة في الربح وبرامج المكافأة

19. **يجب على الجهة أن تُثبت التكلفة المتوقعة لمدفوعات المشاركة في الربح ومدفوعات المكافأة بموجب الفقرة 11 عندما، وفقط عندما:**
    أ. **يكون على الجهة واجب نظامي أو ضمني حالي بأن تقوم بمثل هذه المدفوعات كنتيجة لأحداث سابقة؛ و**
    ب. **يمكن إجراء تقدير الواجب بموثوقية.**

    يوجد واجب حالي عندما، وفقط عندما، لا يكون للجهة بديل واقعي سوى أن تقوم بالمدفوعات.

20. في القطاع العام، توجد لدى بعض الجهات برامج مكافآت تتعلق بأهداف أداء الخدمات أو جوانب الأداء المالي. بموجب هذه البرامج، يحصل الموظفون على مبالغ محددة، تعتمد على تقويم مساهمتهم في تحقيق أهداف الجهة أو قطاع من الجهة. وفي بعض الحالات، قد تكون هذه البرامج لمجموعات من الموظفين، كما هو الحال عند تقويم الأداء لجميع أو بعض الموظفين في قطاع معين، وليس على أساس فردي. نظرًا لطبيعة أهداف جهات القطاع العام، فإن برامج المشاركة في الربح تكون أقل شيوعًا بدرجة كبيرة في القطاع العام منها في الجهات الهادفة لتحقيق الربح. ومع ذلك، فمن المرجح أن تكون جانبًا من جوانب مكافآت الموظفين في قطاعات من جهات القطاع العام التي تعمل على أساس تجاري. قد لا تقوم بعض جهات القطاع العام باستخدام برامج المشاركة في الربح، ولكنها قد تُقَوّم الأداء مقابل المقاييس القائمة على أساس مالي مثل توليد تدفقات من الإيرادات وتحقيق أهداف الموازنة. قد تنطوي بعض برامج المكافآت على دفعات لجميع الموظفين الذين قدموا خدمات وظيفية في فترة القوائم المالية، حتى وإن كانوا قد تركوا الجهة قبل نهاية فترة القوائم المالية. مع ذلك، هناك برامج أخرى للمكافآت، يستلم فيها الموظفون دفعات فقط إذا استمروا مع الجهة لفترة محددة، على سبيل المثال، يشترط أن يقدم الموظفون الخدمات طوال فترة القوائم المالية بأكملها. ينشأ عن مثل هذه البرامج واجب ضمني إذ يقدِّم الموظفون خدمة تؤدي إلى زيادة المبلغ الذي سيسدد إذا استمروا في الخدمة حتى نهاية الفترة المحددة. يعكس قياس مثل تلك الواجبات الضمنية إمكانية أن يترك بعض الموظفين الجهة دون استلام مدفوعات المشاركة في الربح. تنص الفقرة 22 على شروط أخرى يتعين الوفاء بها قبل أن تتمكن الجهة من إثبات التكلفة المتوقعة للمدفوعات المتعلقة بالأداء ودفعات المكافآت ودفعات المشاركة في الربح.

21. قد لا يكون على الجهة واجب نظامي بأن تدفع مكافأة. مع ذلك، في بعض الحالات، يكون للجهة ممارسات سابقة بدفع مكافآت. في مثل هذه الحالات، يكون على الجهة واجب

ضمني نظرًا لأنه لا يوجد لدى الجهة بديل واقعي سوى أن تدفع المكافأة. يعكس قياس الواجب الضمني إمكانية أن يترك بعض الموظفين الجهة دون استلام مكافأة.

22. يمكن لجهة أن تجري تقديرًا موثوقاً لواجبها النظامي أو الضمني بموجب خطة للدفع على أساس الأداء، خطة للمكافأة، أو خطة للمشاركة في الربح عندما، وفقط عندما:
    أ. تنطوي الشروط الرسمية للخطة على معادلة لتحديد مبلغ المنفعة؛ أو
    ب. تحدد الجهة المبالغ التي ستدفع قبل اعتماد القوائم المالية لإصدارها؛ أو
    ج. تقدم الممارسة السابقة دليلًا واضحًا على مبلغ الواجب الضمني للجهة.

23. ينتج واجب بموجب برامج المشاركة في الربح وبرامج المكافأة عن خدمة الموظفين وليس عن معاملة مع ملاك الجهة. من ثم، تثبت الجهة تكلفة برامج المشاركة في الربح وبرامج المكافأة على أنها مصروف وليست توزيع للربح.

24. إذا كان من غير المتوقع أن تُسوى مدفوعات المشاركة في الربح والمكافأة بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المتعلقة بها، فإن تلك المدفوعات تُعد منافع موظفين طويلة الأجل الأخرى (انظر الفقرات 155-161).

الإفصاح

25. بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب إفصاحات محددة عن منافع الموظفين قصيرة الأجل، إلا أنه قد تتطلب المعايير الأخرى إفصاحات. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 20 إفصاحات عن المبلغ المجمع لمكافآت كبار موظفي الإدارة ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1، *عرض القوائم المالية* الإفصاح عن معلومات حول مصروف منافع الموظفين.

منافع ما بعد انتهاء التوظيف – التمييز بين برامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة

26. تشمل منافع ما بعد انتهاء التوظيف بنودًا مثل ما يلي:
    أ. منافع التقاعد (مثل، المعاشات والمدفوعات كمبلغ إجمالي عند التقاعد)؛ و
    ب. المنافع الأخرى لما بعد انتهاء التوظيف، مثل التأمين على الحياة لما بعد انتهاء التوظيف، والرعاية الطبية لما بعد انتهاء التوظيف.

    إن الترتيبات التي بموجبها تقدم الجهة منافع لما بعد انتهاء التوظيف هي برامج منافع لما بعد انتهاء التوظيف. تطبق الجهة هذا المعيار على جميع مثل هذه الترتيبات، سواء كانت تنطوي على تأسيس جهة منفصلة أم لا، مثل خطة المعاشات، أو خطة دفعات التقاعد، أو خطة منافع التقاعد، لتستلم المساهمات وتدفع المنافع.

27. تُصنف برامج المنافع لما بعد انتهاء التوظيف على أنها إما برامج مساهمات محددة أو برامج منافع محددة، تبعاً للجوهر الاقتصادي للبرنامج، كما هو مستخلص من أحكامها وشروطها الرئيسة.

28. بموجب برامج المساهمات المحددة يقتصر الواجب النظامي، أو الضمني للجهة على المبلغ الذي توافق على أن تساهم به في الصندوق. بالتالي، يُحدد مبلغ المنافع بعد انتهاء التوظيف المُستلم من قبل الموظف بمبلغ المساهمات المدفوعة من قبل الجهة (وربما

أيضًا من قبل الموظف) لبرنامج منافع ما بعد انتهاء التوظيف أو لشركة تأمين، بالإضافة إلى العوائد الاستثمارية الناتجة عن المساهمات. بالتالي، تقع المخاطر الاكتوارية (كون المنافع أقل من المتوقع) ومخاطر الاستثمار (كون الأصول المستثمرة غير كافية للوفاء بالمنافع المتوقعة)، فعليًّا على الموظف.

29. من أمثلة الحالات التي لا يقتصر فيها واجب الجهة على المبلغ الذي توافق على أن تساهم به في الصندوق عندما يكون على الجهة واجب نظامي، أو ضمني بموجب:
أ. معادلة لاحتساب منافع البرنامج لا تكون مرتبطة فقط بمبلغ المساهمات وتتطلب أن تقدم الجهة مساهمات إضافية عندما تكون الأصول غير كافية للوفاء بالمنافع وفق المعادلة المستخدمة في احتساب منافع البرنامج؛ أو
ب. ضمان عائد محدد على المساهمات، إما بشكل غير مباشر بموجب برنامج، أو بشكل مباشر؛ أو
ج. تلك الممارسات غير الرسمية والتي ينشأ عنها واجب ضمني. فعلى سبيل المثال، قد ينشأ واجب ضمني عندما يكون لجهة ممارسات سابقة في زيادة المنافع لموظفين سابقين لمواكبة التضخم، حتى ولو لم يكن هناك واجب نظامي على الجهة لفعل ذلك.

30. بموجب برامج المنافع المحددة:
أ. يكون واجب الجهة هو أن توفر المنافع المتفق عليها للموظفين الحاليين والسابقين؛ و
ب. تقع المخاطر الاكتوارية (كون المنافع ستكلف أكثر من المتوقع) ومخاطر استثمار، فعليًّا، على الجهة. فإذا كانت الخبرة الاكتوارية، أو الاستثمارية أسوأ من المتوقع، فإنه قد يزيد واجب الجهة.

31. توضح الفقرات 32-51 التمييز بين برامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة في سياق البرامج لأصحاب العمل المتعددين، وبرامج المنافع المحددة التي تقسم المخاطر بين الجهات تحت سيطرة جهة واحدة، وبرامج الدولة، والمنافع المؤمن عليها.

برامج لأصحاب عمل متعددين

32. **يجب على الجهة أن تصنف برنامج أصحاب عمل متعددين على أنها برنامج مساهمات محددة، أو برنامج منافع محددة وفقاً لشروط البرنامج (بما في ذلك أي واجب ضمني يتجاوز الشروط الرسمية).**

33. **إذا شاركت جهة في برنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، فإنه ما لم تنطبق الفقرة 34، يجب عليها ما يلي:**
أ. **أن تحاسب عن حصتها التناسبية في واجب المنافع المحددة، وأصول البرنامج والتكاليف المرتبطة بالبرنامج بنفس الطريقة التي تستخدم لأي برنامج منافع محددة آخر؛ و**
ب. **أن تُفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات 137-150(باستثناء الفقرة 150 (د)).**

34. **عندما لا تُتاح معلومات كافية لاستخدام المحاسبة عن المنافع المحددة لبرنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، فإنه يجب على الجهة:**
أ. **أن تحاسب عن البرنامج وفقًا للفقرتين 53 و54 كما لو كانت برنامج مساهمات محددة؛ و**
ب. **أن تُفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 150.**

35. مثال لبرنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين هو ذلك الذي فيه:

أ. يُمول البرنامج على أساس الدفع أولًا بأول: تُحدد المساهمات عند المستوى الذي يتوقع أن يكون كافيًا لدفع المنافع التي حل أجل استحقاقها في الفترة نفسها؛ وسوف تدفع المنافع المستقبلية المكتسبة خلال الفترة الحالية من المساهمات المستقبلية؛ و

ب. تُحدد منافع الموظفين بطول فترة خدمتهم وليس لدى الجهات المشاركة وسائل واقعية للانسحاب من البرنامج بدون دفع مساهمة مقابل المنافع المكتسبة من قبل الموظفين حتى تاريخ الانسحاب. ينشأ عن مثل هذا البرنامج مخاطر اكتوارية للجهة عندما تكون التكلفة النهائية للمنافع المكتسبة بالفعل في نهاية فترة القوائم المالية أكثر من المُتوقعة، في هذه الحالة سيكون على الجهة إما أن تزيد مساهماتها، أو أن تقنع الموظفين بأن يقبلوا تخفيضًا في المنافع. لذلك، فإن مثل هذا البرنامج هو برنامج منافع محددة.

36. عندما تتاح معلومات كافية عن برنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، فإن الجهة تقوم بالمحاسبة عن حصتها التناسبية في واجب المنافع المحددة، وأصول البرنامج، وتكلفة منافع ما بعد انتهاء التوظيف المرتبطة بالبرنامج بنفس الطريقة التي تستخدم لأي برنامج منافع محددة آخر. مع ذلك، قد لا تكون الجهة قادرة على أن تحدد نصيبها من المركز المالي والأداء المالي للبرنامج، بطريقة يمكن الاعتماد عليها بشكل كاف لأغراض المحاسبة. قد يحدث هذا عندما:

أ. يُعَرِّض البرنامج الجهات المشاركة فيه لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين للجهات الأخرى، مما ينتج عنه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الواجب، وأصول البرنامج، والتكلفة لجهات بعينها مشاركة في البرنامج؛ أو

ب. لا يكون للجهة قدرة على الوصول لمعلومات كافية عن البرنامج لاستيفاء متطلبات هذا المعيار.

في تلك الحالات، تحاسب الجهة عن البرنامج كما لو كان برنامج مساهمات محددة، وتُفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 150.

37. قد يوجد اتفاق تعاقدي بين برنامج لأصحاب عمل متعددين والمشاركين فيها، والذي يحدد كيف سيُوزع الفائض في البرنامج على المشاركين (أو العجز الممول). يجب على المشارك في برنامج لأصحاب عمل متعددين مع وجود مثل هذا الاتفاق - الذي يحاسب عن البرنامج على أنه برنامج مساهمات محددة وفقًا للفقرة 34 أن يثبت الأصل أو الالتزام الذي ينشأ عن الاتفاق التعاقدي، وأن يثبت الإيراد أو المصروف الناتج في الفائض أو العجز.

38. تختلف برامج أصحاب العمل المتعددين عن برامج إدارة المجموعة. يُعد برنامج إدارة المجموعة مجرد تجميع لبرامج أحادية لأصحاب العمل مُجمّعة لتسمح بأن يجمع أصحاب العمل المشاركين أصولهم لأغراض استثمارية وتخفيض تكاليف إدارة الاستثمار والإشراف عليه، ولكن يُفصل بين مطالبات أصحاب العمل المختلفين للمنافع المنفردة لموظفيهم. لا تشكل برامج إدارة المجموعة مشاكل محاسبية معينة نظرًا لأن المعلومات تُتاح بسهولة لمعالجتها بنفس الطريقة نفسها التي تستخدم لأي برنامج آخر لصاحب عمل واحد، ولأن مثل هذه البرامج لا تُعَرِّض الجهات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين للجهات الأخرى. تتطلب التعريفات الواردة في هذا المعيار من الجهة أن تصنف برنامج إدارة المجموعة على أنه برنامج مساهمات محددة، أو برنامج منافع محددة وفقًا لشروط البرنامج (بما في ذلك أي واجب ضمني يتجاوز الشروط الرسمية).

39. **عند تحديد متى يُثبت، وكيف يُقاس، التزام يتعلق بإنهاء برنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، أو بانسحاب الجهة من برنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، فإنه يجب على الجهة أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة*.**

برامج المنافع المحددة التي تقسم المخاطر بين الجهات تحت سيطرة جهة واحدة

40. لا تُعد برامج المنافع المحددة التي تقسم المخاطر بين الجهات سيطرة جهة واحدة، على سبيل المثال، جهة مسيطرة وجهات مسيطر عليها، برامج لأصحاب عمل متعددين.

41. يجب على الجهة المشاركة في مثل هذا البرنامج أن تحصل على معلومات عن البرنامج ككل، مُقاسة وفقًا لهذا المعيار على أساس الافتراضات التي تنطبق على البرنامج ككل. إذا كان هناك اتفاق تعاقدي، أو ترتيب ملزم، أو سياسة مُعلنة لتحميل جهات بعينها بالجهة الاقتصادية صافي تكلفة المنافع المحددة للبرنامج ككل مُقاسة وفقًا لهذا المعيار، فإنه يجب على الجهة أن تثبت، في قوائمها المالية المنفصلة أو الفردية، صافي تكلفة المنافع المحددة المُحملة وفقًا لذلك. إذا لم يكن هناك مثل هذا الاتفاق، والترتيب، أو السياسة، فإنه يجب أن يُثبت صافي تكلفة المنافع المحددة في القوائم المالية المنفصلة، أو الفردية للجهة التي تعتبر من الناحية النظامية صاحب العمل الراعي للبرنامج. يجب على الجهات الأخرى أن تثبت في قوائمها المالية المنفصلة أو الفردية، تكلفة مساوية لمساهمتها واجبة السداد عن الفترة.

42. هناك حالات في القطاع العام حيث تشارك جهة مسيطرة وجهة واحدة أو أكثر من الجهات المسيطر عليها في برنامج منافع محددة. ما لم يكن هناك اتفاق تعاقدي، أو ترتيب ملزم، أو سياسة معلنة، على النحو المحدد في الفقرة 41، تحاسب الجهة المسيطر عليها عن البرنامج على أنه برنامج مساهمات محددة، وتحاسب الجهة المسيطرة عن البرنامج على أنه برنامج منافع محددة في قوائمها المالية الموحدة. كما تفصح الجهة المسيطر عليها عن أنها تحاسب عن البرنامج على أساس أنه برنامج مساهمات محددة في قوائمها المالية المنفصلة. كما تقوم الجهة المسيطر عليها التي تحاسب عن البرنامج على أساس أنه برنامج مساهمات محددة أيضاً بتقديم تفاصيل عن الجهة المسيطرة، وتوضح أنه في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة تتم المحاسبة عن البرنامج على أساس أنه برنامج منافع محددة. كما تقوم الجهة المسيطر عليها بالإفصاحات المطلوبة في الفقرة 151.

43. **تُعد المشاركة في مثل هذا البرنامج معاملة مع طرف ذو علاقة بالنسبة لكل جهة منفردة. بناء عليه، يجب على الجهة أن تُفصح، في قوائمها المالية المنفصلة، أو الفردية، عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 151.**

برامج الدولة

44. **يجب على الجهة أن تقوم بالمحاسبة عن برنامج الدولة بنفس الطريقة التي تستخدم للمحاسبة عن برنامج أصحاب عمل متعددين (انظر الفقرات 32-39).**

45. تنشأ برامج الدولة بموجب تشريع لتشمل جميع الجهات (أو جميع الجهات في تصنيف معين، على سبيل المثال، صناعة محددة)، وتُدار من قبل الحكومة الوطنية، أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية، أو من قبل هيئة أخرى (على سبيل المثال، جهة تُنشَأ خصيصاً لهذا الغرض). يتناول هذا المعيار فقط منافع موظفين الجهة، ولا يتناول المحاسبة عن أي واجبات بموجب

برامج الدولة المتعلقة بالموظفين والموظفين السابقين في الجهات غير المسيطر عليها من قبل الجهة المعدّة للقوائم المالية. بينما يجوز للحكومات أن تضع برامج للدولة وتوفر منافع لموظفي جهات القطاع الخاص و/ أو الأفراد العاملين لحسابهم الخاص، فإن الواجبات الناشئة فيما يتعلق بهذه البرامج لا تُتناوَل في هذا المعيار. تقدم بعض البرامج التي تضعها الجهة منافع إلزامية كبديل للمنافع التي كان سيشملها برنامج الدولة ومنافع اختيارية إضافية. لا تُعد مثل هذه البرامج برامج دولة.

46. تُموَّل العديد من برامج الدولة على أساس دفع الاستحقاقات أولًا بأول: تُحدد المساهمات عند المستوى الذي يُتوقع أنه سيكون كافيًا لدفع المنافع المطلوبة التي حل أجل استحقاقها في الفترة نفسها؛ وتدفع المنافع المستقبلية المُكتسبة خلال الفترة الحالية من المساهمات المستقبلية. تقوم الجهات التي تغطيها برامج الدولة بالمحاسبة عن تلك البرامج إما كبرامج مساهمات محددة أو برامج منافع محددة. تعتمد المعالجة المحاسبية على ما إذا كان لدى الجهة واجب نظامي أو ضمني بدفع منافع مستقبلية. إذا كان الواجب الوحيد للجهة هو دفع المساهمات عندما يحل أجل استحقاقها، وليس عليها واجب بدفع منافع مستقبلية، فإنها تحاسب عن برنامج الدولة على أنه برنامج مساهمات محددة.

47. يجوز تصنيف برنامج الدولة على أنه برنامج مساهمات محددة من قبل جهة مسيطر عليها. مع ذلك، يُعَدُّ افتراض أن برنامج الدولة سيُوصَف على أنه برنامج منافع محددة من قبل الجهة المسيطرة هو افتراض قابل للدحض. عند دحض هذا الافتراض، تتم المحاسبة عن برنامج الدولة على أنه برنامج مساهمات محددة.

المنافع المؤمن عليها

48. **يجوز لجهة أن تدفع أقساط تأمين لتمول برنامج منافع لما بعد انتهاء التوظيف. يجب على الجهة أن تعالج مثل هذا البرنامج على أنه برنامج مساهمات محددة إلا في حال أنه سيكون على الجهة (إما بشكل مباشر، أو غير مباشر بموجب البرنامج) واجب نظامي، أو ضمني إما:**
    أ. **بأن تدفع منافع الموظفين بشكل مباشر عندما يحل أجل استحقاقها؛ أو**
    ب. **بأن تدفع مبالغ إضافية إذا كان المؤمن لا يدفع جميع منافع الموظفين المستقبلية المتعلقة بخدمة الموظفين في الفترات الحالية والسابقة.**

إذا أبقت الجهة على مثل هذا الواجب النظامي، أو الضمني، فإنه يجب على الجهة أن تعالج هذا البرنامج على أنه برنامج منافع محددة.

49. لا يلزم أن يكون للمنافع المؤمن عليها بموجب وثيقة تأمين علاقة مباشرة أو تلقائية مع واجب الجهة عن منافع الموظفين. تخضع برامج المنافع لما بعد انتهاء التوظيف، التي تنطوي على وثائق تأمين، لنفس التمييز بين المحاسبة والتمويل مثلها مثل البرامج الممولة الأخرى.

50. عندما تمول جهة واجب منافع لما بعد انتهاء التوظيف من خلال المساهمة في وثيقة تأمين والتي بموجبها ستُبقي الجهة (إما بشكل مباشر، أو غير مباشر بموجب البرنامج، أو من خلال آلية لتحديد الأقساط المستقبلية، أو من خلال علاقة مع طرف ذي علاقة بالمؤمن) على واجبها النظامي، أو الضمني، فإن دفع الأقساط لا يرقى إلى ترتيب مساهمات محددة. يتبع ذلك أن الجهة:
    أ. تحاسب عن وثيقة التأمين المؤهلة على أنها أصل للبرنامج (انظر الفقرة 8)؛ و
    ب. تُثبت وثائق التأمين الأخرى على أنها حقوق في التعويض (عندما تستوفي الوثائق

الضوابط الواردة في الفقرة 118).

51. عندما تكون وثيقة تأمين باسم مشارك معين في البرنامج أو مجموعة مشاركين بالبرنامج، وليس على الجهة أي واجب نظامي، أو ضمني بأن تغطي أي خسارة على الوثيقة، فإنه ليس على الجهة واجب بأن تدفع المنافع للموظفين ويتحمل المؤمن وحده المسؤولية عن سداد المنافع. يُعَدُّ دفع أقساط ثابتة بموجب مثل هذه العقود في جوهره تسوية لواجب منافع الموظفين، وليس استثمارًا للوفاء بالواجب. بالتالي، لم يعد لدى الجهة أصل أو التزام. بناءً عليه، تتعامل الجهة مع مثل هذه المدفوعات على أنها مساهمات في برنامج مساهمات محددة.

منافع ما بعد انتهاء التوظيف – برامج المساهمات المحددة

52. تتسم المحاسبة عن برامج المساهمات المحددة بالبساطة نظرًا لأن واجب الجهة المعدّة للقوائم المالية يتحدد لكل فترة بالمبالغ التي ستتم المساهمة بها لتلك الفترة. بالتالي، لا يتطلب قياس الواجب، أو المصروف افتراضات اكتوارية ولا يوجد احتمال لأي مكسب، أو خسارة اكتوارية. علاوة على ذلك، تُقَاس الواجبات على أساس غير مخصوم، باستثناء عندما لا يُتوقع أن تُسوى – بشكل كامل – قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم خلالها الموظفون الخدمة المتعلقة بها.

الإثبات والقياس

53. **عندما يقدم موظف خدمة لجهة خلال فترة، فإنه يجب على الجهة أن تثبت المساهمة واجبة السداد لبرنامج المساهمات المحددة في مقابل هذه الخدمة:**
    أ. **على أنها التزام (مصروف مستحق)، بعد طرح أي مساهمة دفعت بالفعل. فإذا كانت المساهمة المدفوعة بالفعل تزيد على المساهمة المستحقة مقابل الخدمة قبل نهاية فترة القوائم المالية، فإنه يجب على الجهة أن تثبت هذه الزيادة على أنها أصل (مصروف مدفوع مقدمًا) إلى الحد الذي سوف يؤدي الدفع المسبق، على سبيل المثال، إلى تخفيض في الدفعات المستقبلية، أو استرداد نقد؛ و**
    ب. **على أنها مصروف، ما لم يتطلب معيار آخر أو يسمح بتضمين المساهمة في تكلفة أصل ما (انظر، على سبيل المثال، معيار المحاسبة للقطاع العام 12 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 45).**

54. **عندما لا يتوقع أن تُسوَّى المساهمات في برنامج مساهمات محددة بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المتعلقة بها، فإنه يجب أن تُخصَم باستخدام معدل الخصم المحدد في الفقرة 85.**

الإفصاح

55. **يجب على الجهة أن تُفصح عن المبلغ المُثبت كمصروف لبرامج المساهمات المحددة.**

56. تفصح الجهة – حيثما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 20، عن معلومات حول المساهمات في برامج المساهمات المحددة لكبار موظفي الإدارة.

منافع ما بعد انتهاء التوظيف – برامج المنافع المحددة

57. تتسم المحاسبة عن برامج المنافع المحددة بالتعقيد، نظرًا لأن قياس الواجب والمصروف يتطلب افتراضات اكتوارية، وتوجد إمكانية لحدوث مكاسب وخسائر اكتوارية. علاوة على ذلك،

تُقاس الواجبات على أساس مخصوم، نظرًا لأنها قد تُسوى بعد سنوات عديدة من تقديم الموظفين للخدمة المتعلقة بها.

الإثبات والقياس

58. قد تكون برامج المنافع المحددة غير ممولة، أو قد تكون مُمولة بشكل كامل أو بشكل جزئي من خلال مساهمات جهة ما، وأحيانًا من قبل موظفيها، في جهة، أو صندوق، والذي يكون منفصلًا بشكل نظامي عن الجهة المعدّة للقوائم المالية، وتدفع منه منافع الموظفين. لا يعتمد دفع المنافع الممولة عندما يحل أجل استحقاقها فقط على المركز المالي للصندوق، وأدائه الاستثماري ولكن أيضًا على قدرة الجهة، واستعدادها، على أن تعوض أي عجز في أصول الصندوق. ومن ثم، فإن الجهة تضمن من حيث الجوهر تغطية المخاطر الاكتوارية والاستثمارية المرتبطة بالبرنامج. بالتالي، ليس من الضروري أن يكون المصروف الذي يُثبّت لبرنامج منافع محددة هو مبلغ المساهمة المستحقة للفترة.

59. تنطوي المحاسبة من قبل جهة عن برامج المنافع المحددة على الخطوات التالية:

أ. تحديد العجز أو الفائض. وهذا ينطوي على:

(1) استخدام أسلوب اكتواري، طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة، لإجراء تقدير موثوق للتكلفة النهائية على الجهة للمنافع التي اكتسبها الموظفون في مقابل خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة (انظر الفقرات 69-71). يتطلب هذا من الجهة أن تحدد مقدار المنافع التي تُنسب إلى الفترات الحالية والسابقة (انظر الفقرات 72-76)، وأن تُجرى تقديرات (افتراضات اكتوارية) حول المتغيرات الديمغرافية (مثل معدل دوران الموظفين ومعدل الوفيات)، والمتغيرات المالية (مثل الزيادات المستقبلية في الرواتب والتكاليف الطبية) التي سوف تؤثر على تكلفة المنافع (انظر الفقرات 77-100)؛

(2) خصم تلك المنافع لتحديد القيمة الحالية لواجبات المنافع المحددة وتكلفة الخدمة الحالية (انظر الفقرات 69-71 و85-88)؛

(3) طرح القيمة العادلة لأي من أصول البرنامج (انظر الفقرات 115-117) من القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة؛

ب. تحديد مبلغ صافي التزام (أصل) المنافع المحددة على أنه مبلغ العجز أو الفائض المُحدد في البند (أ)، مُعدلًا بأي أثر لتقييد صافي أصل المنافع المحددة بالحد الأعلى للأصل (انظر الفقرة 66).

ج. تحديد المبالغ التي ستُثبت ضمن الفائض أو العجز:

(1) تكلفة الخدمة الحالية (انظر الفقرات 72-76 والفقرة 124أ).

(2) أي تكلفة لخدمة سابقة والمكسب أو الخسارة نتيجة التسوية (انظر الفقرات 101-114).

(3) صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرات 125-128).

د. تحديد إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة، والتي تثبت ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية، شاملة:

(1) المكاسب والخسائر الاكتوارية (انظر الفقرات 130 و131)؛ و

(2) العائد على أصول البرنامج، باستثناء المبالغ المُضمنة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرة 132)؛ و

(3) أي تغير في أثر الحد الأعلى للأصل (انظر الفقرة 66)، باستثناء المبالغ المُضمنة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة.

وعندما يكون لجهة أكثر من برنامج منافع محددة واحد، فإن الجهة تطبق هذه الإجراءات لكل برنامج ذو أهمية نسبية بشكل منفصل.

60. **يجب على الجهة أن تحدد صافي التزام (أصل) المنافع المحددة بانتظام بشكل كافٍ بحيث لا تختلف المبالغ المُثبتة في التقرير بشكل ذي أهمية نسبية عن المبالغ التي ستُحدد في نهاية فترة القوائم المالية.**

61. يشجع هذا المعيار، ولكن لا يتطلب من، الجهة أن تُشرك اكتواريًا مؤهلًا في قياس جميع واجبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف ذات الأهمية النسبية. لأسباب عملية، يجوز للجهة أن تطلب اكتواريًا مؤهلًا لإجراء تقييم مُفصل للواجب قبل نهاية فترة القوائم المالية. مع ذلك، تُحَدَّث نتائج هذا التقييم بأي معاملات ذات أهمية نسبية وبالتغيرات الأخرى ذات الأهمية النسبية في الظروف (بما في ذلك التغيرات في أسعار السوق ومعدلات الفائدة) حتى نهاية فترة القوائم المالية.

62. في بعض الحالات، قد توفر التقديرات، والمتوسطات، والطرق الحسابية المختصرة قيماً تقريبية موثوقة للعمليات الحسابية المُفصلة الموضحة في هذا المعيار.

المحاسبة عن الواجب الضمني

63. **يجب على الجهة المحاسبة، ليس فقط عن واجبها النظامي بموجب الشروط الرسمية لبرنامج منافع محددة، ولكن أيضًا عن أي واجب ضمني ينشأ عن ممارسات الجهة غير الرسمية. ينشأ عن الممارسات غير الرسمية واجب ضمني عندما لا يكون للجهة بديل واقعي سوى أن تدفع منافع الموظفين. وكمثال للواجب الضمني هو حينما يتسبب تغيير في ممارسات الجهة غير الرسمية في ضرر غير مقبول بعلاقتها مع الموظفين.**

64. قد تسمح الشروط الرسمية لبرنامج منافع محددة للجهة بأن تُنهي واجبها بموجب البرنامج. مع ذلك، يكون من الصعب عادةً على الجهة أن تُنهي واجبها بموجب برنامج (بدون مدفوعات) إذا كانت ستبقي على الموظفين. بناءً عليه، في ظل غياب دليل على عكس ذلك، تفترض المحاسبة عن منافع ما بعد انتهاء التوظيف أن الجهة التي تتعهد حاليًا بمثل هذه المنافع سوف تستمر في فعل ذلك طوال الفترة المتبقية للموظفين في العمل.

قائمة المركز المالي

65. **يجب على الجهة أن تثبت صافي التزام (أصل) المنافع المحددة في قائمة المركز المالي.**

66. **عندما يكون لدى الجهة فائض في برنامج منافع محددة، فإنه يجب عليها قياس صافي أصل المنافع المحددة على أساس الأقل من بين ما يلي:**
   أ. **الفائض في برنامج المنافع المحددة؛ و**
   ب. **الحد الأعلى للأصل، والذي يحدد باستخدام معدل الخصم المُحدد في الفقرة 85.**

67. قد يَنشأ أصل منافع محددة عندما يُمَوَّل برنامج منافع محددة بأكثر مما يجب أو عندما تنشأ مكاسب اكتوارية. وفي مثل هذه الحالات، تثبت الجهة صافي أصل منافع محددة، نظرًا لأن:
   أ. الجهة تسيطر على مورد، وهو القدرة على استخدام الفائض لتوليد منافع مستقبلية؛

ب. هذه السيطرة هي نتيجة لأحداث سابقة (مساهمات مدفوعة من قبل الجهة وخدمة مقدمة من قبل الموظفين)؛ و
ج. تُتاح المنافع الاقتصادية المستقبلية للجهة في شكل تخفيض في المساهمات المستقبلية، أو استرداد نقد، إما بشكل مباشر للجهة، أو بشكل غير مباشر لبرنامج آخر يواجه عجزًا. الحد الأعلى للأصل هو القيمة الحالية لتلك المنافع المستقبلية.

الإثبات والقياس – القيمة الحالية لواجبات المنافع المحددة وتكلفة الخدمة الحالية

68. قد تتأثر التكلفة النهائية لبرنامج منافع محددة بمتغيرات عديدة، مثل الرواتب النهائية، ومعدل دوران الموظفين ومعدل الوفيات، ومساهمات الموظفين واتجاهات التكاليف الطبية. فالتكلفة النهائية للبرنامج تكون غير مؤكدة، ومن المحتمل أن يستمر عدم التأكد هذا لفترة طويلة من الوقت. لقياس القيمة الحالية لواجبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف وتكلفة الخدمة الحالية المتعلقة بها، فإنه من الضروري:
أ. أن تُطبق طريقة تقييم اكتواري (انظر الفقرات 69-71)؛ و
ب. أن تُنسب المنافع لفترات الخدمة (انظر الفقرات 72-76)؛ و
ج. أن تُوضع افتراضات اكتوارية (انظر الفقرات 77-100).

طريقة التقييم الاكتواري

69. **يجب على الجهة أن تستخدم طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة لتحدد القيمة الحالية لواجبات المنافع المحددة المترتبة عليها وتكلفة الخدمة الحالية المتعلقة بها، وكذلك تكلفة الخدمة السابقة في حال، انطباق ذلك.**

70. تعتبر طريقة وحدة الائتمان المتوقعة (تُعرف أحيانًا بطريقة المنافع المستحقة بالتناسب مع الخدمة، أو بطريقة المنفعة/ سنوات الخدمة) أنه ينشأ عن كل فترة خدمة وحدة إضافية لاستحقاق منفعة (انظر الفقرات 72-76)، وتقيس كل وحدة بشكل منفصل لتنشئ الواجب النهائي (انظر الفقرات 77-100).

71. تخصم الجهة كامل واجب منافع ما بعد انتهاء التوظيف، حتى ولو كان يُتوقع أن يُسوى جزء من الواجب قبل اثني عشر شهرًا بعد فترة القوائم المالية.

نسْبَ المنافع لفترات الخدمة

72. **عند تحديد القيمة الحالية لواجبات المنافع المحددة المترتبة على الجهة وتكلفة الخدمة الحالية المتعلقة بها، وكذلك تكلفة الخدمة السابقة في حال انطباق ذلك، فإنه يجب على الجهة أن تنسب المنافع لفترات الخدمة بموجب معادلة احتساب منافع البرنامج. مع ذلك، إذا كانت ستؤدي خدمة موظف في سنوات تالية إلى مستوى من المنافع أعلى بشكل ذي أهمية نسبية عنه في السنوات السابقة، فإنه يجب على الجهة أن تنسب المنافع على أساس القسط الثابت من:**
أ. **التاريخ الذي تُؤدَّى فيه خدمة من قبل الموظف لأول مرة لمنافع بموجب البرنامج (سواء كانت المنافع مشروطة بخدمة إضافية أم لا) حتى**
ب. **التاريخ الذي سوف تؤدَّى فيه خدمة إضافية من قبل الموظف لمبلغ غير ذو أهمية نسبية من المنافع الإضافية بموجب البرنامج، بخلاف الناتج من زيادات الراتب الإضافية.**

73. تتطلب طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة من الجهة أن تنسب المنافع للفترة الحالية (لتحديد تكلفة الخدمة الحالية) وللفترات الحالية والسابقة (لتحديد القيمة الحالية لواجبات المنافع

المحددة) . وتنْسب الجهة المنافع للفترات التي ينشأ فيها الواجب بتقديم منافع ما بعد انتهاء التوظيف. وينشأ هذا الواجب عندما يقدم الموظفون خدمات في مقابل منافع ما بعد انتهاء التوظيف التي تتوقع الجهة أن تدفعها في فترات القوائم المالية المستقبلية. تسمح الطرق الاكتوارية للجهة بقياس هذا الواجب بطريقة يمكن الاعتماد عليها بشكل كاف لتبرر إثبات الالتزام.

74. تُنشئ خدمة الموظفين واجباً بموجب برنامج منافع محددة حتى ولو كانت المنافع مشروطة بالتوظيف المستقبلي (وبعبارة أخرى لم تُكتسب). تُنشئ خدمة الموظفين قبل تاريخ الاكتساب واجباً ضمنيًا، نظرًا لأنه، في نهاية كل فترة من فترات القوائم المالية التالية، يُخفض مبلغ الخدمة المستقبلية التي يجب على الموظف أن يقدمها قبل أن يصبح مستحقًا للمنفعة. عند قياس واجب المنافع المحددة، تأخذ الجهة في الحسبان احتمال أنه قد لا يستوفي بعض الموظفين أيًا من متطلبات الاكتساب. بالمثل، بالرغم من أن بعض منافع ما بعد انتهاء التوظيف، على سبيل المثال، المنافع الطبية بعد انتهاء التوظيف، تصبح واجبة السداد فقط إذا وقع حدث محدد وهو عندما لم يعد الموظف موظفاً. ينشأ الواجب عندما يقدم الموظف الخدمة التي سوف توفر استحقاقًا للمنفعة عند وقوع الحدث المحدد. يؤثر احتمال وقوع الحدث المحدد على قياس الواجب، ولكنه لا يحدد ما إذا كان يوجد الواجب أم لا.

75. يزداد الواجب حتى التاريخ الذي سوف لا تؤَدى فيه الخدمة الإضافية من قبل الموظف إلى مبلغ ذو أهمية نسبية من المنافع الإضافية. ولذلك، تُنسب جميع المنافع للفترات التي تنتهي في ذلك التاريخ، أو قبله. تُنسب المنافع لفترات محاسبية بعينها بموجب معادلة احتساب منافع البرنامج. مع ذلك، إذا كانت خدمة موظف في سنوات تالية سوف تؤدي إلى مستوى من المنافع أعلى بشكل ذي أهمية نسبية عن السنوات السابقة، فإن الجهة تنسب المنافع على أساس القسط الثابت حتى التاريخ الذي سوف لا تؤدَّى فيه الخدمة الإضافية من قبل الموظف إلى مبلغ ذي أهمية نسبية من المنافع الإضافية. ذلك نظرًا لأن خدمة الموظف خلال الفترة بالكامل سوف تؤدي بشكل نهائي إلى منافع عند هذا المستوى الأعلى.

76. عندما يكون مبلغ المنافع نسبة ثابتة من الراتب النهائي لكل سنة خدمة، فإن زيادات الراتب المستقبلية سوف تؤثر على المبلغ المطلوب لتسوية الواجب الموجود للخدمة قبل نهاية فترة القوائم المالية، ولكنها لا تُنشئ واجباً إضافيًا، ومن ثم:
   أ. لغرض الفقرة 72(ب)، لا تؤدي زيادات الراتب إلى منافع إضافية، بالرغم من أن مبلغ المنافع يعتمد على الراتب النهائي؛ و
   ب. يكون مبلغ المنافع المنسوب لكل فترة نسبة ثابتة من الراتب الذي ترتبط به المنفعة.

الافتراضات الاكتوارية

77. يجب أن تكون الافتراضات الاكتوارية غير متحيزة ومتوافقة بشكل متبادل.

78. تُعد الافتراضات الاكتوارية أفضل تقديرات تضعها الجهة للمتغيرات التي سوف تحدد التكلفة النهائية لتقديم منافع ما بعد انتهاء التوظيف. تشمل الافتراضات الاكتوارية:
   أ. افتراضات ديموغرافية عن الخصائص المستقبلية للموظفين الحاليين والسابقين (ومن يعولون) المؤهلين للمنافع. تتناول الافتراضات الديموغرافية مسائل، مثل:
      (1) معدل الوفيات (أنظر الفقرات 83 و84)؛ و

(2) معدلات دوران الموظفين والعجز والتقاعد المبكر؛ و
(3) نسبة أعضاء البرنامج ومن يعولون الذين سوف يكونون مؤهلين للمنافع؛ و
(4) نسبة أعضاء البرنامج الذين سوف يختارون كل شكل لخيار الدفع المتاح بموجب شروط البرنامج؛ و
(5) معدلات المطالبة بموجب البرامج الطبية.

ب. افتراضات مالية تتناول بنوداً مثل:
(1) معدل الخصم (انظر الفقرات 85-88)؛ و
(2) مستويات المنافع، باستثناء أي تكلفة منافع ستؤدَّى من قبل الموظفين، والراتب المستقبلي (انظر الفقرات 89-97)؛ و
(3) في حالة المنافع الطبية، التكاليف الطبية المستقبلية، بما في ذلك تكاليف التعامل مع المطالبة (أي التكاليف التي ستُتَكَبَّدُ في معالجة المطالبات والفصل فيها، بما في ذلك الأتعاب القانونية وأتعاب خبراء التسوية) (أنظر الفقرات 98-100)؛ و
(4) الضرائب واجبة السداد من قبل البرنامج على المساهمات المتعلقة بالخدمة قبل فترة القوائم المالية، أو على المنافع الناتجة عن تلك الخدمة.

79. تكون الافتراضات الاكتوارية غير متحيزة عندما لا تكون مبالغ فيها، أو متحفظة إلى حد بعيد.

80. تكون الافتراضات الاكتوارية متوافقة بشكل متبادل عندما تعكس العلاقات الاقتصادية بين عوامل مثل التضخم، ومعدلات زيادة الراتب ومعدلات الخصم. على سبيل المثال، فإن جميع الافتراضات التي تعتمد على مستوى تضخم معين (مثل الافتراضات بشأن معدلات الفائدة وزيادات الراتب والمنافع) في أي فترة مستقبلية محددة، تفترض نفس مستوى التضخم في تلك الفترة.

81. تحدد الجهة معدل الخصم والافتراضات المالية الأخرى بقيمة اسمية (مُعلنة)، ما لم تكن التقديرات بقيم حقيقية (معدلة بأثر التضخم) يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر، على سبيل المثال، في اقتصاد ذي تضخم جامح (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 10، *التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح*)، أو حيثما تكون المنافع مرتبطة بمؤشر ويوجد سوق عميق للسندات المرتبطة بمؤشر لنفس العملة والأجل.

82. **يجب أن تستند الافتراضات المالية إلى توقعات السوق في نهاية فترة القوائم المالية، للفترة التي ستُسوى على مداها الواجبات.**

الافتراضات الاكتوارية: معدل الوفيات

83. **يجب على الجهة أن تحدد افتراضاتها لمعدل الوفيات بالرجوع إلى أفضل تقديراتها لمعدل وفيات أعضاء البرنامج أثناء التوظيف وبعده.**

84. لتقدير التكلفة النهائية للمنفعة، تأخذ الجهة في الحسبان التغيرات المتوقعة في معدل الوفيات، على سبيل المثال، بتعديل جداول معدل الوفيات الطبيعية بتقديرات الانخفاض في معدل الوفيات.

الافتراضات الاكتوارية – معدل الخصم

85. **يجب أن يعكس المعدل المُستخدم لخصم واجبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف (كلاً من المُمولة وغير المُمولة) القيمة الزمنية للنقود. يجب أن تتفق عملة الأداة المالية المختارة**

لعكس القيمة الزمنية للنقود، وأجلها، مع عملة واجبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف، وأجلها المُقدر.

86. يُعد معدل الخصم أحد الافتراضات الاكتوارية التي يكون لها أثر ذو أهمية نسبية. يعكس معدل الخصم القيمة الزمنية للنقود ولكن لا يعكس المخاطر الاكتوارية، أو الاستثمارية. علاوة على ذلك، لا يعكس معدل الخصم مخاطر الائتمان المتعلقة بجهة محددة والتي يتحملها دائنو الجهة، ولا يعكس مخاطر أنه قد تختلف الخبرة المستقبلية عن الافتراضات الاكتوارية.

87. يعكس معدل الخصم التوقيت المقدر لمدفوعات المنافع. وفي الواقع العملي، تحقق الجهة ذلك غالبًا من خلال تطبيق متوسط مرجح واحد لمعدل الخصم يعكس التوقيت المُقدر لمدفوعات المنافع ومبلغها والعملة التي ستدفع بها المنافع.

88. تقوم الجهة باتخاذ حكم بشأن ما إذا كان معدل الخصم الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود هو أفضل قيمة تقريبية بالرجوع إلى عوائد السوق في نهاية فترة القوائم المالية على السندات الحكومية أو سندات الشركات عالية الجودة أو بأداة مالية أخرى. في بعض الدول، توفر عائدات السوق في نهاية فترة القوائم المالية على السندات الحكومية أفضل تقدير للقيمة الزمنية للنقود. مع ذلك، قد تكون هناك دول لا يكون فيها الأمر كذلك، على سبيل المثال، الدول التي لا يوجد فيها سوق عميق للسندات الحكومية، أو التي لا تعكس فيها عائدات السوق في نهاية فترة القوائم المالية على السندات الحكومية القيمة الزمنية للنقود. في مثل هذه الحالات، تحدد الجهة المعدّة للقوائم المالية المعدل بطريقة أخرى، مثلًا بالرجوع إلى عوائد السوق على سندات الشركات عالية الجودة. قد تكون هناك أيضًا ظروف لا يوجد فيها سوق عميق للسندات الحكومية أو سندات الشركات عالية الجودة ذات فترة استحقاق طويلة بما يكفي لتتناسب مع الاستحقاق المقدر لجميع مدفوعات المنفعة. في مثل هذه الظروف، تستخدم الجهة أسعار السوق الحالية للأجل المناسب لخصم المدفوعات قصيرة الأجل، وتقدر معدل الخصم لفترات الاستحقاق الأطول من خلال استقراء معدلات السوق الحالية على طول منحنى العائد. من غير المحتمل أن يكون مجموع القيمة الحالية لواجب منافع محددة حساسًا بشكل خاص لمعدل الخصم المُطبق على الجزء من المنافع التي تكون واجبة السداد بعد الاستحقاق النهائي للأداة المالية المتاحة مثل السندات الحكومية أو سندات الشركات.

الافتراضات الاكتوارية – الرواتب والمنافع والتكاليف الطبية

89. **يجب على الجهة قياس واجبات المنافع المحددة المترتبة عليها على أساس يعكس:**
   أ. **المنافع المحددة في شروط البرنامج (أو الناتجة عن أي واجب ضمني يتجاوز هذه الشروط) في نهاية فترة القوائم المالية؛ و**
   ب. **أي زيادات مستقبلية مُقدّرة في الرواتب والتي تؤثر على المنافع واجبة السداد؛ و**
   ج. **أثر أي قيد على حصة صاحب العمل من تكلفة المنافع المستقبلية؛ و**
   د. **المساهمات من الموظفين، أو من أطراف ثالثة، التي تخفض التكلفة النهائية لهذه المنافع على الجهة؛ و**
   هـ. **التغيرات المستقبلية المُقدّرة في مستوى أي منافع تقدمها الدولة والتي تؤثر على المنافع واجبة السداد بموجب برنامج منافع محددة، وذلك إذا، وفقط إذا:**

(1) **أُقرت هذه التغيرات قبل نهاية فترة القوائم المالية؛ أو**
(2) **كانت البيانات التاريخية، أو دليل آخر** موثوق، **تشير إلى أن منافع الدولة هذه سوف تتغير بأسلوب يمكن توقعه. على سبيل المثال، تماشيًا مع التغيرات المستقبلية في المستويات العامة للأسعار، أو المستويات العامة للرواتب.**

90. تعكس الافتراضات الاكتوارية التغييرات في المنافع المستقبلية التي تُحدد في الشروط الرسمية لبرنامج (أو واجب ضمني يتجاوز هذه الشروط) في نهاية فترة القوائم المالية. ويكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما:
أ. يكون للجهة تاريخ سابق في زيادة المنافع، على سبيل المثال، لتخفيف آثار التضخم، ولا توجد إشارة على أن هذه الممارسة سوف تتغير في المستقبل؛ أو
ب. تكون الجهة ملزمة، إما بموجب الشروط الرسمية لبرنامج (أو واجب ضمني يتجاوز هذه الشروط)، أو بموجب تشريع، بأن تستخدم أي فائض في البرنامج لمصلحة المشاركين في البرنامج (أنظر الفقرة 110(ج))؛ أو
ج. تتنوع المنافع استجابة للأداء المستهدف، أو لضوابط أخرى. على سبيل المثال، قد تنص شروط البرنامج على أنها سوف تدفع منافع مخفضة، أو تطلب مساهمات إضافية من الموظفين عندما تكون أصول البرنامج غير كافية. يعكس قياس الواجب أفضل تقدير لأثر الأداء المستهدف أو الضوابط الأخرى.

91. لا تعكس الافتراضات الاكتوارية التغييرات في المنافع المستقبلية التي لم تُحدد في الشروط الرسمية للبرنامج (أو واجب ضمني) في نهاية فترة القوائم المالية. سوف ينتج عن مثل هذه التغييرات:
أ. تكلفة الخدمة السابقة، إلى الحد الذي تُغيّر به منافع الخدمة قبل التغيير؛ و
ب. تكلفة الخدمة الحالية للفترات بعد التغيير، إلى الحد الذي تُغير به منافع الخدمة بعد التغيير.

92. تأخذ تقديرات زيادات الرواتب المستقبلية في الحسبان التضخم، والأقدمية، والترقية والعوامل الملائمة الأخرى، مثل العرض والطلب في سوق العمل.

93. تقيد بعض برامج المنافع المحددة المساهمات التي تُطَالب الجهة بأن تدفعها. تأخذ التكلفة النهائية للمنافع في الحسبان أثر القيد على المساهمات. يتحدد أثر القيد على المساهمات على مدى الأجلين التاليين أيهما أقصر:
أ. العمر المُقدّر للجهة؛ و
ب. العمر المُقدّر للبرنامج.

94. تتطلب بعض برامج المنافع المحددة من الموظفين، أو أطراف ثالثة، أن يساهموا في تكلفة البرنامج. تخفض المساهمات من قبل الموظفين من تكلفة المنافع على الجهة. تأخذ الجهة في الحسبان ما إذا كانت مساهمات الطرف الثالث تخفض من تكلفة المنافع على الجهة، أو أنها تُعَدُّ حقًا في التعويض كما هو موضح في الفقرة 118. قد تُحَدد المساهمات من قبل الموظفين، أو أطراف ثالثة، في الشروط الرسمية للبرنامج (أو تنشأ عن واجب ضمني يتجاوز هذه الشروط)، أو أنها تكون اختيارية. تخفض المساهمات الاختيارية من قبل الموظفين أو أطراف ثالثة من تكلفة الخدمة فور دفع هذه المساهمات للبرنامج.

95. إن المساهمات من الموظفين أو أطراف ثالثة والمُحددة في الشروط الرسمية للبرنامج، إما أن تخفض تكلفة الخدمة (عندما تكون مرتبطة بالخدمة)، أو تؤثر على إعادة قياس صافي

التزام (أصل) المنافع المحددة (إذا لم تكن مرتبطة بالخدمة). مثال للمساهمات غير المرتبطة بالخدمة هو عندما تُتطلب المساهمات لتخفيض عجز ناشئ عن خسائر في أصول البرنامج، أو خسائر اكتوارية. إذا كانت المساهمات من الموظفين أو أطراف أخرى مرتبطة بالخدمة، فإن هذه المساهمات تخفض تكلفة الخدمة كما يلي:

أ. إذا كان مبلغ المساهمات يعتمد على سنوات الخدمة، فيجب على الجهة أن تَنسب المساهمات لفترات الخدمة باستخدام نفس طريقة النَّسْب المطلوبة وفقًا للفقرة 72 لإجمالي المنافع (أي إما باستخدام معادلة برنامج المساهمة أو طريقة القسط الثابت)؛ أو

ب. إذا كان مبلغ المساهمة مستقلًا عن عدد سنوات الخدمة، يسمح للجهة بإثبات هذه المساهمات كتخفيض في تكلفة الخدمة في الفترة التي تتعلق بها الخدمة المقدمة. تشمل أمثلة المساهمات المستقلة عن عدد سنوات الخدمة تلك التي تكون على هيئة نسبة ثابتة من راتب الموظف، أو مبلغ ثابت طوال فترة الخدمة، أو على أساس عمر الموظف.

توفر فقرة إرشادات التطبيق 13 إرشادات التطبيق ذات العلاقة.

96. بالنسبة للمساهمات من الموظفين أو الأطراف الأخرى المنسوبة لفترات الخدمة وفقًا للفقرة 95(أ)، ينتج عن التغييرات في المساهمات ما يلي:

أ. تكلفة الخدمة الحالية والسابقة (إذا لم تُحدد هذه التغييرات في الشروط الرسمية للبرنامج ولم تنشأ عن واجب ضمني)؛ أو

ب. مكاسب وخسائر اكتوارية (إذا كانت تلك التغييرات محددة في الشروط الرسمية للبرنامج، أو تنشأ عن واجب ضمني).

97. ترتبط بعض منافع ما بعد انتهاء التوظيف بمتغيرات مثل مستوى المنافع التي تستحق للموظف من معاشات الضمان الاجتماعي أو الرعاية الطبية التي تقدمها الدولة. يعكس قياس مثل هذه المنافع أفضل تقدير لمثل هذه المتغيرات، بالاستناد إلى البيانات التاريخية وأدلة أخرى موثوقة.

98. **يجب أن تأخذ الافتراضات حول التكاليف الطبية في الحسبان التغيرات المستقبلية المُقدرة في تكلفة الخدمات الطبية، الناتجة عن كل من التضخم والتغيرات المحددة في التكاليف الطبية.**

99. يتطلب قياس المنافع الطبية لما بعد انتهاء التوظيف افتراضات عن مستوى المطالبات المستقبلية، وتكرارها، وتكلفة الوفاء بهذه المطالبات. تقدر الجهة التكاليف الطبية المستقبلية على أساس البيانات التاريخية حول الخبرة الخاصة بالجهة، وتُلحق عند الضرورة ببيانات تاريخية من الجهات الأخرى، أو شركات التأمين، أو مقدمي الخدمات الطبية، أو من مصادر أخرى. تأخذ تقديرات التكاليف الطبية المستقبلية في الحسبان أثر التقدم التقني، والتغيرات في أنماط الانتفاع بالرعاية الصحية، أو أنماط تقديمها، والتغيرات في الحالة الصحية للمشاركين في البرنامج.

100. يكون مستوى المطالبات، وتكرارها حساسًا بشكل خاص لعمر الموظفين (ومن يعولون)، وحالتهم الصحية، ونوعهم، وقد يكون حساسًا لعوامل أخرى مثل الموقع الجغرافي. ولذلك، تعدل البيانات التاريخية بمقدار اختلاف المزيج الديمغرافي للمجتمع عن ذلك المُستخدم كأساس للبيانات. تُعدل أيضًا عندما يوجد دليل موثوق بأن هذه الاتجاهات التاريخية لن تستمر.

تكلفة الخدمة السابقة والمكاسب والخسائر من التسوية

101. **قبل تحديد تكلفة الخدمة السابقة، أو المكسب، أو الخسارة الناتجة عن التسوية، فإنه يجب على الجهة أن تعيد قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة باستخدام القيمة العادلة الحالية لأصول البرنامج والافتراضات الاكتوارية الحالية (بما في ذلك معدلات الفائدة الحالية في السوق وأسعار السوق الحالية الأخرى) بحيث يعكس:**
    أ. **المنافع المقدمة بموجب البرنامج وأصول البرنامج قبل تعديل البرنامج، أو تقليصه، أو تسويته؛ و**
    ب. **المنافع المقدمة بموجب البرنامج وأصول البرنامج بعد تعديل البرنامج، أو تقليصه، أو تسويته.**

102. لا يلزم الجهة التمييز بين تكلفة الخدمة السابقة الناتجة عن تعديل البرنامج، وتكلفة الخدمة السابقة الناتجة عن تقليصه، والمكسب، أو الخسارة الناتجة من التسوية إذا حدثت هذه المعاملات معًا. في بعض الحالات، يحدث تعديل البرنامج قبل التسوية، مثلًا عندما تغير الجهة المنافع بموجب البرنامج وتسوى لاحقًا المنافع المُعدلة. في هذه الحالات، تثبت الجهة تكلفة الخدمة السابقة قبل أي مكسب، أو خسارة ناتجة من التسوية.

103. تحدث تسوية مع تعديل وتقليص للبرنامج إذا تم إنهاء البرنامج ونتج عن ذلك تسوية الواجب وزوال البرنامج. وبالرغم من ذلك، فإن إنهاء البرنامج لا يعد تسوية إذا تم استبدال البرنامج ببرنامج جديد يُقدم منافع هي في جوهرها نفس المنافع القديمة.

103أ. عندما يتم تعديل في البرنامج أو تقليصه أو تسويته، يجب على الجهة أن تثبت وتقيس أية تكلفة خدمة سابقة أو مكسب أو خسارة من التسوية، وفقاً للفقرات 101-103 والفقرات 104-114. وعند القيام بذلك، لا يجوز للجهة أن تأخذ في الحسبان أثر الحد الأعلى للأصل. ومن ثم يجب على الجهة تحديد أثر الحد الأعلى للأصل بعد تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته، ويجب عليها إثبات أي تغير في ذلك الأثر وفقاً للفقرة 59(د).

تكلفة الخدمة السابقة

104. تكلفة الخدمة السابقة هي التغير في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة والناتج عن تعديل البرنامج، أو تقليصه.

105. **يجب على الجهة أن تثبت تكلفة الخدمة السابقة كمصروف في أول تاريخ من التواريخ التالية:**
    أ. **عندما يحدث تعديل البرنامج، أو تقليصه؛ و**
    ب. **عندما تثبت الجهة تكاليف إعادة الهيكلة المتعلقة بها (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 19)، أو منافع إنهاء التوظيف (انظر الفقرة 168).**

106. يحدث تعديل البرنامج عندما تقدم الجهة برنامج منافع محددة، أو تسحبه، أو تغير المنافع واجبة السداد بموجب برنامج منافع محددة قائمة.

107. يحدث تقليص عندما تخفض الجهة بشكل جوهري عدد الموظفين الذين يشملهم البرنامج. قد ينشأ تقليص عن حدث منفرد، مثل إغلاق مصنع، أو إيقاف عملية، أو إنهاء برنامج، أو تعليقها.

108. قد تكون تكلفة الخدمة السابقة إما موجبة (عندما تُقَدّم المنافع، أو تُغيّر بحيث تزداد القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة)، أو سالبة (عندما تُسْحَب المنافع، أو تُغيّر بحيث تنخفض القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة).

109. عندما تخفّض الجهة المنافع واجبة السداد بموجب برنامج منافع محددة قائمة، وفي الوقت نفسه تزيد المنافع الأخرى واجبة السداد بموجب البرنامج للموظفين أنفسهم، فإن الجهة تتعامل مع هذا التغير على أنه صافي تغير واحد.

110. يُستثنى من تكلفة الخدمة السابقة:
أ. أثر الفروق بين زيادات الرواتب الفعلية والمُفترضة سابقًا على الواجب بدفع منافع الخدمة في السنوات السابقة (لا توجد تكلفة خدمة سابقة نظرًا لأن الافتراضات الاكتوارية تسمح بالرواتب المتوقعة)؛ و
ب. تقديرات زيادات المعاش التقاعدي الاختيارية بالنقص أو بالزيادة عندما يكون على الجهة واجب ضمني بمنح مثل هذه الزيادات (لا توجد تكلفة خدمة سابقة نظرًا لأن الافتراضات الاكتوارية تسمح بمثل هذه الزيادات)؛ و
ج. تقديرات تحسينات المنافع التي تنتج عن المكاسب الاكتوارية، أو عن العائد على أصول البرنامج، والتي تُثبت في التقرير عندما تكون الجهة ملزمة، إما بموجب الشروط الرسمية للبرنامج (أو واجب ضمني يتجاوز هذه الشروط) أو بموجب تشريع، بأن تستخدم أي فائض في البرنامج لمصلحة المشاركين في البرنامج، حتى ولو لم تُمنَح بعد الزيادة في المنافع رسميًا (لا توجد تكلفة خدمة سابقة نظرًا لأن الزيادة الناتجة في الواجب هي خسارة اكتوارية (انظر الفقرة 90)؛ و
د. الزيادة في المنافع المُكتسبة (أي المنافع التي لا تكون مشروطة بالتوظيف المستقبلي، انظر الفقرة 74) عندما يستكمل الموظفون متطلبات الاكتساب، في غياب منافع جديدة أو محسنة (لا توجد تكلفة خدمة سابقة نظرًا لأن الجهة أثبتت التكلفة المُقدرة للمنافع على أنها تكلفة خدمة حالية عند تقديم الخدمة).

المكاسب والخسائر من التسوية

111. المكسب، أو الخسارة من التسوية هو الفرق بين:
أ. القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة الذي تجري تسويته، كما هو محدد في تاريخ التسوية؛ و
ب. سعر التسوية، بما في ذلك أي أصول للبرنامج حُوِّلتْ، وأي مدفوعات أُجْرِيَت بشكل مباشر من قبل الجهة فيما يتعلق بالتسوية.

112. **يجب على الجهة أن تثبت مكسب أو خسارة من تسوية برنامج منافع محددة عندما تحدث التسوية.**

113. تحدث التسوية عندما تدخل الجهة في معاملة تستبعد جميع الواجبات النظامية، أو الضمنية الإضافية لجزء، أو لجميع المنافع المقدمة بموجب برنامج منافع محددة (بخلاف سداد منافع الموظفين، أو نيابة عنهم، وفقًا لشروط البرنامج والمُضمنة في الافتراضات الاكتوارية). فعلى سبيل المثال، التحويل لمرة واحدة لواجبات مهمة على صاحب العمل بموجب البرنامج إلى شركة التأمين من خلال شراء وثيقة تأمين يعتبر تسوية؛ أما دفع نقد كمبلغ إجمالي، بموجب شروط البرنامج، للمشاركين في البرنامج في مقابل حقوقهم في الحصول على منافع معينة بعد انتهاء التوظيف فلا يُعَدُّ تسوية.

114. في بعض الحالات، تقتني الجهة وثيقة تأمين لتمول بعض، أو جميع منافع الموظفين المتعلقة بخدمة الموظفين في الفترات الحالية والسابقة. ولا يُعد اقتناء مثل هذه الوثيقة تسوية عندما تحتفظ الجهة بواجب نظامي، أو ضمني (أنظر الفقرة 48) بدفع مبالغ إضافية عندما لا يدفع المؤمن منافع الموظفين المحددة في وثيقة التأمين. وتتناول الفقرات (118-121) إثبات وقياس حقوق التعويض بموجب وثائق التأمين التي لا تُعد أصولًا للبرنامج.

الإثبات والقياس – أصول البرنامج

القيمة العادلة لأصول البرنامج

115. تُطرح القيمة العادلة لأي أصول لبرنامج من القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة عند تحديد العجز أو الفائض.

116. يُستثنى من أصول البرنامج المساهمات غير المدفوعة التي حل أجل استحقاقها للصندوق من الجهة المعدّة للقوائم المالية، إضافة إلى أي أدوات مالية غير قابلة للتحويل مُصدرة من قبل الجهة ومحتفظ بها من قبل الصندوق. تُخفض أصول البرنامج بأي التزامات على الصندوق والتي لا تتعلق بمنافع الموظفين، على سبيل المثال، المبالغ الواجبة السداد للدائنين التجاريين وغيرهم والالتزامات الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة.

117. حيثما تشتمل أصول البرنامج على وثائق تأمين مؤهلة والتي تُطابق تمامًا مبلغ وتوقيت بعض أو جميع المنافع واجبة السداد بموجب البرنامج، فإن القيمة العادلة لوثائق التأمين هذه تُعَدُّ هي القيمة الحالية المفترضة للواجبات المتعلقة بها (تكون عرضة لأي تخفيض مطلوب عندما لا يكون من الممكن استرداد المبالغ المستحقة، بموجب وثائق التأمين، بالكامل).

التعويضات

118. **عندما، وفقط عندما يكون من المؤكد عمليا أن طرفًا آخر سوف يعوض الجهة بعض، أو كل النفقة المطلوبة لتسوية واجب منافع محددة، فإنه يجب على الجهة أن:**
   أ. **تثبت حقها في التعويض على أنه أصل منفصل. يجب على الجهة قياس الأصل بالقيمة العادلة.**
   ب. **تُفصل وتثبت التغيرات في القيمة العادلة لحقها في التعويض بالطريقة نفسها كما هي للتغيرات في القيمة العادلة لأصول البرنامج (انظر الفقرتين 126 و128). يمكن أن تثبت مكونات تكلفة المنافع المحددة المثبتة وفقًا للفقرة 122 بالصافي بعد طرح المبالغ المتعلقة بالتغيرات في القيمة الدفترية لحق التعويض.**

119. تكون الجهة أحيانًا قادرة على أن تتطلع إلى طرف آخر، مثل مُؤمِّن، ليدفع جزءًا من، أو كل النفقة المطلوبة لتسوية واجب منافع محددة. تُعد وثائق التأمين المؤهلة، كما عُرفت في الفقرة 8، أصولًا للبرنامج. تقوم الجهة بالمحاسبة عن وثائق التأمين المؤهلة بنفس الطريقة التي تتبعها لجميع أصول البرنامج الأخرى ولا تُعد الفقرة 118 ذات صلة (انظر الفقرات 48-51 و117).

120. عندما لا تكون وثيقة التأمين المُحتفظ بها من قبل الجهة وثيقة تأمين مؤهلة، فإن وثيقة التأمين هذه لا تُعد أصلًا للبرنامج. تُعد الفقرة 118 ملائمة لمثل هذه الحالات: تثبت الجهة حقها في التعويض بموجب وثيقة التأمين على أنه أصل منفصل، وليس على أنه تخفيض عند تحديد عجزا أو فائض المنافع المحددة. تتطلب الفقرة 142(ب) من الجهة أن تفصح عن وصف مختصر للعلاقة بين الحق في التعويض والواجب المتعلق به.

121. عندما ينشأ الحق في التعويض عن وثيقة تأمين أو اتفاقية ملزمة نظامياً والتي تطابق تماماً مبلغ وتوقيت بعض، أو جميع المنافع واجبة السداد بموجب برنامج منافع محددة، فإن القيمة العادلة للحق في التعويض تُعَدُّ هي القيمة الحالية المفترضة للواجب المتعلق به (يكون عرضة لأي تخفيض مطلوب عندما لا يكون من الممكن استرداد التعويض بالكامل).

مكونات تكلفة المنافع المحددة

122. **يجب على الجهة أن تثبت مكونات تكلفة المنافع المحددة كما يلي، إلا إذا كان معيار محاسبة للقطاع العام آخر يتطلب تضمينها أو يسمح بتضمينها في تكلفة أصل:**
   أ. **تُثبت تكلفة الخدمة (انظر الفقرات 68-114 والفقرة 124أ) ضمن الفائض أو العجز؛ و**
   ب. **يُثبت صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرات 125-128) ضمن الفائض أو العجز؛ و**
   ج. **تُثبت إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرات 129-132) ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية.**

123. تتطلب معايير محاسبة للقطاع العام أخرى تضمين بعض تكاليف منافع الموظفين في تكلفة الأصول، مثل المخزون، والعقارات والآلات والمعدات (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 45). تتضمن تكاليف أي منافع لما بعد انتهاء التوظيف والمُضمنة في تكلفة مثل هذه الأصول نسبة مناسبة من المكونات الواردة في الفقرة 122.

124. **لا يجوز أن يُعاد تصنيف إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة المُثبتة في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز في فترة لاحقة. مع ذلك، يجوز للجهة أن تحول تلك المبالغ المُثبتة في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى حساب آخر ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية.**

تكلفة الخدمة الحالية

124أ. **يجب على الجهة تحديد تكلفة الخدمة الحالية باستخدام الافتراضات الاكتوارية المحددة في بداية فترة القوائم المالية السنوية. لكن إذا قامت الجهة بإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقا للفقرة 101، فيجب عليها تحديد تكلفة الخدمة الحالية لما تبقى من فترة القوائم المالية السنوية بعد تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته باستخدام الافتراضات الاكتوارية المستخدمة لإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقا للفقرة 101(ب).**

صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة

125. **يجب أن تحدد الجهة صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة بضرب صافي التزام (أصل) المنافع المحددة في معدل الخصم المحدد في الفقرة 85.**

125أ. **لتحديد صافي الفائدة وفقا للفقرة 125، يجب على الجهة استخدام صافي التزام (أصل) المنافع المحددة ومعدل الخصم المحدد في بداية فترة القوائم المالية السنوية. لكن إذا قامت الجهة بإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقا للفقرة 101، فيجب عليها تحديد صافي الفائدة لما تبقى من فترة القوائم المالية السنوية بعد تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته باستخدام:**
   أ. **صافي التزام (أصل) المنافع المحددة الذي جرى تحديده وفقا للفقرة 101(ب)؛ و**

ب. معدل الخصم المستخدم لإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقا للفقرة 101(ب).

وعند تطبيق الفقرة 125أ، يجب على الجهة أيضا أن تأخذ في حسبانها أي تغيرات في صافي التزام (أصل) المنافع المحددة تحدث أثناء الفترة نتيجة للمساهمات أو مدفوعات المنافع.

126. يمكن اعتبار صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة على أنه يشمل إيراد الفائدة على أصول البرنامج، وتكلفة الفائدة على واجب المنافع المحددة، والفائدة على أثر الحد الأعلى للأصل المذكور في الفقرة 66.

127. يُعد إيراد الفائدة على أصول البرنامج أحد مكونات العائد على أصول البرنامج، ويتحدد بضرب القيمة العادلة لأصول البرنامج في معدل الخصم المحدد في الفقرة 125أ. ويجب على الجهة تحديد القيمة العادلة لأصول البرنامج في بداية فترة القوائم المالية السنوية. لكن إذا قامت الجهة بإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقا للفقرة 101، فيجب عليها تحديد إيراد الفائدة لما تبقى من فترة القوائم المالية السنوية بعد تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته باستخدام أصول البرنامج المستخدمة لإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقاً للفقرة 101(ب). وعند تطبيق الفقرة 127، يجب على الجهة أن تأخذ في حسبانها أيضاً أي تغيرات تطرأ على أصول البرنامج المحتفظ بها خلال الفترة نتيجة للمساهمات أو مدفوعات المنافع. ويُضمن الفرق بين إيراد الفائدة على أصول البرنامج والعائد على أصول البرنامج في إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة.

128. تُعد الفائدة على أثر الحد الأعلى للأصل جزءاً من التغير الكلي في أثر الحد الأعلى للأصل، وتُحدد بضرب أثر الحد الأعلى للأصل في معدل الخصم المحدد في الفقرة 125أ. ويجب على الجهة تحديد أثر الحد الأعلى للأصل في بداية فترة القوائم المالية السنوية. لكن إذا قامت الجهة بإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقاً للفقرة 101، فيجب عليها تحديد الفائدة على أثر الحد الأعلى للأصل لما تبقى من فترة القوائم المالية السنوية بعد تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته مع الأخذ في الحسبان أي تغير في أثر الحد الأعلى للأصل محدد وفقاً للفقرة 103أ. ويُضمن الفرق بين الفائدة على أثر الحد الأعلى للأصل والتغير الكلي في أثر الحد الأعلى للأصل في إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة.

إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة

129. تشمل إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة:
أ. المكاسب والخسائر الاكتوارية (انظر الفقرتين 130 و131)؛ و
ب. العائد على أصول البرنامج (انظر الفقرة 132)، باستثناء المبالغ المُضمّنة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرة 127)؛ و
ج. أي تغيير في تأثير الحد الأعلى للأصل، باستثناء المبالغ المُضمّنة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرة 128).

130. تنتج المكاسب والخسائر الاكتوارية عن الزيادات أو الانخفاض في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة بسبب التغييرات في الافتراضات الاكتوارية والتعديلات نتيجة الخبرة العملية. تشمل أسباب المكاسب والخسائر الاكتوارية، على سبيل المثال:
أ. المعدلات المرتفعة، أو المنخفضة بشكل غير متوقع لدوران الموظفين، أو للتقاعد

المبكر أو للوفاة، أو للزيادات في الرواتب، أو للمنافع (عندما تشترط الشروط الرسمية أو الضمنية للبرنامج زيادات تضخمية للمنافع)، أو للتكاليف الطبية؛ و

ب. أثر التغيرات في الافتراضات المتعلقة بخيارات دفع المنافع؛ و

ج. أثر التغيرات في تقديرات المعدل المستقبلي لدوران الموظفين، أو للتقاعد المبكر، أو للوفاة، أو للزيادات في الرواتب، أو للمنافع (عندما تشترط الشروط الرسمية للبرنامج زيادات تضخمية للمنفعة)، أو للتكاليف الطبية؛ و

د. أثر التغيرات في معدل الخصم.

131. لا تشمل المكاسب والخسائر الاكتوارية التغيرات في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة بسبب استحداث برنامج منافع محددة، أو تعديلها، أو تقليصها، أو تسويتها، أو التغييرات في المنافع واجبة السداد بموجب برنامج منافع محددة. ينتج عن مثل هذه التغييرات تكلفة خدمة سابقة، أو مكاسب، أو خسائر من التسوية.

132. عند تحديد العائد على أصول البرنامج، تطرح الجهة تكاليف إدارة أصول البرنامج وأي ضريبة واجبة السداد من قبل البرنامج ذاته، بخلاف الضريبة المُضمنة في الافتراضات الاكتوارية المستخدمة لقياس واجب المنافع المحددة (الفقرة 78). لا تُطرح التكاليف الإدارية الأخرى من العائد على أصول البرنامج.

العرض

المقاصة

133. **يجب على الجهة أن تجري مقاصة بين أصل متعلق بأحد البرامج والتزام متعلق ببرنامج آخرعندما، وفقط عندما:**

أ. **يكون للجهة حق قابل للإنفاذ نظاماً بأن تستخدم الفائض في أحد البرامج لتسوية واجبات بموجب برنامج آخر؛ و**

ب. **تنوي الجهة إما أن تسوي الواجبات على أساس صافي، أو أن تحقق فائضًا في أحد البرامج وتسوي واجبها بموجب البرنامج الآخر في الوقت نفسه.**

134. تتشابه ضوابط المقاصة مع تلك المحددة للأدوات المالية في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*.

تمييز المتداول عن غير المتداول

135. تميّز بعض الجهات الأصول والالتزامات المتداولة عن الأصول والالتزامات غير المتداولة. لا يحدد هذا المعيار ما إذا كان يجب على الجهة أن تميّز الأجزاء المتداولة عن غير المتداولة للأصول والالتزامات الناتجة عن منافع ما بعد انتهاء التوظيف.

مكونات تكلفة المنافع المحددة

136. تتطلب الفقرة 122 من الجهة أن تُثبت تكلفة الخدمة وصافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة ضمن الفائض أو العجز. لا يحدد هذا المعيار الكيفية التي يجب بها على الجهة أن تعرض تكلفة الخدمة وصافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة. يجب على الجهة أن تعرض هذه المكونات وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1.

الإفصاح

137. **يجب على الجهة أن تُفصح عن المعلومات التي:**

أ. **توضح خصائص برامج المنافع المحددة الخاصة بها والمخاطر المرتبطة بها (انظر الفقرة**

141)؛

ب. **تحدد وتوضح المبالغ الواردة في قوائمها المالية الناتجة عن برامج المنافع المحددة الخاصة بها (انظر الفقرات 142-146)؛ و**

ج. **تصف كيف يمكن أن تؤثر برامج المنافع المحددة الخاصة بها على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للجهة، وتوقيتها، ودرجة عدم التأكد بشأنها (انظر الفقرات 147-149).**

138. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 137، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان جميع ما يلي:

أ. مستوى التفصيل الضروري لتستوفي متطلبات الإفصاح؛ و

ب. مدى التأكيد الذي ينبغي إبرازه لكل من المتطلبات المتنوعة؛ و

ج. مستوى التجميع، أو التفصيل الذي ينبغي القيام به؛ و

د. ما إذا كان مستخدمو التقرير يحتاجون إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصح عنها.

139. عندما تكون الإفصاحات المقدمة وفقًا لمتطلبات هذا المعيار، ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 137، فإنه يجب على الجهة أن تُفصح عن المعلومات الإضافية الضرورية لتحقيق تلك الأهداف. فعلى سبيل المثال، يجوز للجهة أن تعرض تحليلًا للقيمة الحالية لواجب المنافع المحددة والذي يميّز بين طبيعة هذا الواجب، وخصائصه، ومخاطره. يمكن أن يميز مثل هذا الإفصاح:

أ. بين المبالغ المستحقة للأعضاء الفاعلين، والأعضاء المؤجلين، وأصحاب المعاشات التقاعدية.

ب. بين المنافع المكتسبة، والمنافع المستحقة ولكنها ليست منافع مكتسبة.

ج. بين المنافع المشروطة، والمبالغ التي تنسب إلى زيادة الرواتب المستقبلية، والمنافع الأخرى.

140. يجب على الجهة أن تقدر ما إذا كان ينبغي أن تفصل جميع الإفصاحات، أو بعضها لتمييز البرامج، أو مجموعات من البرامج التي لها مخاطر مختلفة بشكل ذي أهمية نسبية. على سبيل المثال، يجوز للجهة أن تفصل الإفصاح عن البرامج بحيث تظهر واحدة، أو أكثر من الخصائص التالية:

أ. مواقع جغرافية مختلفة.

ب. خصائص مختلفة مثل برامج راتب المعاش التقاعدي الثابت، أو برامج راتب المعاش التقاعدي النهائي، أو البرامج الطبية لما بعد انتهاء التوظيف.

ج. بيئات تنظيمية مختلفة.

د. قطاعات تقرير مختلفة.

هـ. ترتيبات تمويل مختلفة (مثل، غير الممولة بشكل كلي، أو ممولة بشكل كلي، أو بشكل جزئي).

خصائص برامج المنافع المحددة والمخاطر المرتبطة بها

141. يجب على الجهة أن تُفصح عن:

أ. معلومات عن برامج المنافع المحددة الخاصة بها، بما في ذلك:

(1) طبيعة المنافع المُقدمة بموجب البرنامج (مثل، برنامج المنافع المحددة على أساس الراتب النهائي، أو البرنامج على أساس المساهمة مع ضمان).
(2) وصف الإطار التنظيمي الذي يعمل في ظله البرنامج، على سبيل المثال، مستوى الحد الأدنى من متطلبات التمويل، وأي أثر للإطار التنظيمي على البرنامج، مثل الحد الأعلى للأصل (انظر الفقرة 66).
(3) وصف أي مسؤوليات أخرى للجهة عن حوكمة البرنامج، على سبيل المثال، مسؤوليات أمناء أو مسؤوليات إدارة البرنامج.

ب. وصف للمخاطر التي يُعَرِّض البرنامج الجهة لها، مع التركيز على أي مخاطر غير عادية خاصة بالجهة ذاتها أو خاصة بالبرنامج ذاته، وعلى أي تركيزات مهمة للمخاطر. على سبيل المثال، عندما تُستثمَر أصول البرنامج بشكل أساسي في فئة واحدة من الاستثمارات، على سبيل المثال العقارات، فإن البرنامج قد يعرض الجهة لتركيز مخاطر أسعار السوق العقارية.

ج. وصف لأي تعديلات، تقليصات وتسويات للبرنامج.

د. الأساس الذي يُحَدَّد بموجبه معدل الخصم.

توضيح للمبالغ الواردة في القوائم المالية

142. يجب على الجهة أن تقدم مطابقة بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لكل مما يلي، في حال انطباق ذلك:

أ. صافي التزام (أصل)، المنافع المحددة، مبيناً مطابقات منفصلة لكل مما يلي:
(1) أصول البرنامج.
(2) القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة.
(3) أثر الحد الأعلى للأصل.

ب. أي حقوق في التعويض. يجب على الجهة أيضًا أن تصف العلاقة بين أي حق في التعويض والواجب المتعلق به.

143. يجب أن تظهر كل مطابقة واردة في الفقرة 142 كلاًّ مما يلي، في حال انطباق ذلك:

أ. تكلفة الخدمة الحالية.

ب. إيراد الفائدة أو مصروف الفائدة.

ج. إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة، مبينة بشكل منفصل:
(1) العائد على أصول البرنامج، باستثناء المبالغ المُضمنة في الفائدة في البند (ب).
(2) المكاسب والخسائر الاكتوارية الناتجة عن التغييرات في الافتراضات الديمغرافية (انظر الفقرة 78 (أ)).
(3) المكاسب والخسائر الاكتوارية الناتجة عن التغييرات في الافتراضات المالية (انظر الفقرة 78 (ب)).
(4) التغييرات في أثر تقييد صافي أصل منافع محددة بالحد الأعلى للأصل، باستثناء المبالغ المُضمنة في الفائدة في البند (ب). يجب على الجهة أن تُفصح أيضًا عن الكيفية التي حددت بها الحد الأقصى للمنافع الاقتصادية المتاحة، أي ما إذا كانت هذه المنافع ستكون في شكل مبالغ مُستردة، أو تخفيضات في المساهمات المستقبلية، أو مزيج منهما.

د. تكلفة الخدمة السابقة والمكاسب والخسائر الناتجة عن التسويات. كما هو مسموح به بموجب الفقرة 102، لا يلزم التمييز بين تكلفة الخدمة السابقة عن المكاسب والخسائر الناتجة عن التسويات عندما تحدث معًا.

هـ. أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
و. المساهمات في البرنامج، تظهر، بشكل منفصل، بين تلك التي يقدمها صاحب العمل وتلك التي يقدمها المشاركون في البرنامج.
ز. المدفوعات من البرنامج، مبينة بشكل منفصل المبلغ المسدد فيما يتعلق بالتسويات.
ح. آثار تجميع واستبعاد العمليات في القطاع العام.

144. يجب على الجهة أن تفصل القيمة العادلة لأصول البرنامج إلى فئات تميز طبيعة هذه الأصول عن مخاطرها، وتصنف بشكل فرعي كل فئة لأصول البرنامج إلى تلك التي لها سعر سوق معلن في سوق نشطة (حسبما ورد تعريفها في معيار المحاسبة للقطاع العام 46)، وتلك التي ليس لها مثل هذا السعر. على سبيل المثال، ومع الأخذ في الحسبان مستوى الإفصاح الموضح في الفقرة 138، يمكن للجهة أن تميز بين:
أ. النقد ومُعادِلات النقد؛ و
ب. أدوات الملكية (مُفصّلة بحسب نوع الصناعة، وحجم الشركة، والموقع الجغرافي، إلخ)؛ و
ج. أدوات الدين (مُفصّلة بحسب المُصدر، وجودة الائتمان، والموقع الجغرافي، إلخ)؛ و
د. العقارات (مُفصّلة بحسب الموقع الجغرافي، إلخ)؛ و
هـ. المشتقات (مُفصّلة بحسب نوع المخاطر التي يتحوط لها العقد، على سبيل المثال، عقود معدلات الفائدة، وعقود صرف العملات الأجنبية، وعقود حقوق الملكية، وعقود الائتمان، والمقايضات طويلة الأجل، وغيرها)؛ و
و. الصناديق الاستثمارية (مُفصلة بحسب نوع الصندوق)؛ و
ز. الأوراق المالية المضمونة بأصول؛ و
ح. الديون المهيكلة.

145. يجب على الجهة أن تُفصح عن القيمة العادلة للأدوات المالية القابلة للتحويل الخاصة بالجهة والمحتفظ بها كأصول للبرنامج، والقيمة العادلة لأصول البرنامج التي هي عقارات تشغلها الجهة، أو أي أصول أخرى مُستخدمة من قبل الجهة.

146. يجب على الجهة أن تُفصح عن الافتراضات الاكتوارية المهمة المستخدمة عند تحديد القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة (انظر الفقرة 78). يجب أن يكون مثل هذا الإفصاح في شكل قيم مطلقة (مثلًا، كنسبة مئوية مطلقة، وليس فقط كهامش بين نسب مئوية مختلفة ومتغيرات أخرى). عندما تقدم الجهة إفصاحات إجمالية لمجموعة من البرامج، فإنه يجب عليها أن توفر مثل هذه الإفصاحات في شكل متوسطات مرجحة، أو نطاقات ضيقة نسبيًا.

مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، وتوقيتها، ودرجة عدم التأكد التي تصاحبها

147. يجب على الجهة أن تُفصح عما يلي:
أ. تحليل حساسية لكل افتراض اكتواري مهم (مثل المُفصح عنه بموجب الفقرة 146) كما في نهاية فترة القوائم المالية، مبيِّنًا كيف كان سيتأثر واجب المنافع المحددة بالتغيرات في الافتراض الاكتواري ذي الصلة، والتي كانت ممكنة بشكل معقول في ذلك التاريخ.
ب. الطرق والافتراضات المستخدمة في إجراء تحليلات الحساسية المطلوبة بموجب البند (أ) وحدود تلك الطرق.
ج. التغييرات من الفترة السابقة في الطرق والافتراضات المستخدمة في إجراء تحليلات الحساسية، وأسباب مثل هذه التغييرات.

148. يجب على الجهة أن تُفصح عن وصف لأي استراتيجيات، مُستخدمة من قبل البرنامج، أو الجهة، لمقابلة الأصول بالالتزامات، بما في ذلك استخدام الدفعات السنوية وغيرها من الطرق، مثل المقايضات طويلة الأجل، لإدارة المخاطر.

149. لتوفير دلالة على أثر برنامج المنافع المحددة على التدفقات النقدية المستقبلية للجهة، فإنه يجب على الجهة أن تُفصح عن:
أ. وصف لأي ترتيبات تمويل وسياسة التمويل التي تؤثر على المساهمات المستقبلية.
ب. المساهمات المتوقعة في البرنامج لفترة القوائم المالية التالية.
ج. معلومات عن أجل استحقاق واجب المنافع المحددة. سيشمل ذلك المتوسط المرجح لمدة واجب المنافع المحددة وقد يشمل معلومات أخرى عن توزيع توقيت مدفوعات المنافع، مثل تحليل استحقاق مدفوعات المنافع.

برامج أصحاب العمل المتعددين

150. عندما تشارك جهة ما في برنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، فإنه يجب عليها أن تفصح عن:
أ. وصف لترتيبات التمويل، بما في ذلك الطريقة المستخدمة لتحديد معدل مساهمات الجهة وأي حد أدنى لمتطلبات التمويل.
ب. وصف مدى المسؤولية النظامية للجهة في البرنامج عن واجبات الجهات الأخرى بموجب أحكام وشروط البرنامج لأصحاب العمل المتعددين.
ج. وصف أي تخصيص متفق عليه للعجز أو الفائض عند:
(1) إنهاء البرنامج؛ أو
(2) انسحاب الجهة من البرنامج.
د. عندما تقوم الجهة بالمحاسبة عن ذلك البرنامج على أنه برنامج مساهمات محددة وفقًا للفقرة 34، فإنه يجب عليها أن تُفصح عما يلي، إضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب البنود (أ) – (ج) وبدلًا من المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات 141-149:
(1) حقيقة أن البرنامج هو برنامج منافع محددة.
(2) سبب عدم وجود معلومات متاحة كافية تمكن الجهة من المحاسبة عن البرنامج على أنه برنامج منافع محددة.
(3) المساهمات المتوقعة في البرنامج لفترة القوائم المالية التالية.
(4) معلومات عن أي عجز أو فائض في البرنامج والذي قد يؤثر على مبلغ المساهمات المستقبلية، بما في ذلك الأساس المستخدم لتحديد هذا العجز أو الفائض والآثار إن وجدت، على الجهة.
(5) إشارة لمستوى مشاركة الجهة في البرنامج مُقارنة بالجهات المشاركة الأخرى. من أمثلة المقاييس التي قد توفر مثل هذه الإشارة نسبة مجموع مساهمات الجهة في البرنامج، أو نسبة مجموع عدد الأعضاء الفعليين، والأعضاء المتقاعدين، والأعضاء السابقين الذين يحق لهم الحصول على منافع، إذا كانت هذه المعلومات متاحة.

برامج المنافع المحددة التي تقسم المخاطر بين الجهات تحت سيطرة جهة واحدة

151. عندما تشارك جهة في برنامج منافع محددة يقسم المخاطر بين جهات تحت سيطرة جهة واحدة، فإنه يجب عليها أن تُفصح عن:
أ. الاتفاق التعاقدي، أو السياسة المعلنة لتحميل صافي تكلفة المنافع المحددة، أو

حقيقة أنه لا توجد مثل هذه السياسة.

ب. سياسة تحديد المساهمة التي ينبغي أن تسددها الجهة.

ج. جميع المعلومات عن البرنامج ككل والمطلوبة بموجب الفقرات 137-149، وذلك عندما تقوم الجهة بالمحاسبة عن تخصيص صافي تكلفة المنافع المحددة كما هو مُوضح في الفقرة 41.

د. جميع المعلومات عن البرنامج ككل والمطلوبة بموجب الفقرات 137-139، و141، و144-146، و149(أ) و(ب)، وذلك عندما تقوم الجهة بالمحاسبة عن المساهمة واجبة السداد للفترة كما هو موضح في الفقرة 41.

152. يمكن الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 151(ج) وَ(د) من خلال الإشارة المرجعية إلى إفصاحات في القوائم المالية لمجموعة أخرى من الجهات عندما:

أ. تحدد القوائم المالية لمجموعة الجهات تلك وتُفصح بشكل منفصل عن المعلومات المطلوبة عن البرنامج؛ و

ب. تتاح القوائم المالية لمجموعة الجهات تلك لمستخدمي القوائم المالية بنفس ترتيبات إتاحة القوائم المالية للجهة، وفي نفس وقت إتاحة القوائم المالية للجهة أو قبله.

متطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة للقطع العام الأخرى

153. عندما يكون مطلوبًا بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 20، تُفصح الجهة عن معلومات حول:

أ. معاملات مع الأطراف ذوي علاقة مع برامج المنافع لما بعد انتهاء التوظيف؛ و

ب. منافع ما بعد انتهاء التوظيف لكبار موظفي الإدارة.

154. عندما يكون مطلوبًا بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 19، تُفصح الجهة عن معلومات حول الالتزامات المحتملة الناشئة عن واجبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف.

منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى

155. تشمل منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى بنودًا مثل ما يلي، وذلك عندما لا يُتوقع أن تُسوى بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المتعلقة بها:

أ. الإجازات مدفوعة الأجر طويلة الأجل مثل إجازة الخدمة الطويلة، أو إجازة التفرغ العلمي؛ و

ب. منافع اليوبيل أو منافع خدمة طويلة أخرى؛ و

ج. منافع العجز طويلة الأجل؛ و

د. المشاركة في الربح والمكافآت؛ و

هـ. المكافآت المؤجلة؛ و

و. التعويض الذي تدفعه الجهة إلى أن يحصل الفرد على وظيفة جديدة.

156. لا يخضع قياس منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى لدرجة عدم التأكد نفسها التي يخضع لها قياس منافع ما بعد انتهاء التوظيف. لهذا السبب، يتطلب هذا المعيار طريقة مبسطة للمحاسبة عن منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى. على العكس من المحاسبة المطلوبة عن المنافع لما بعد انتهاء التوظيف، فإن هذه الطريقة لا تُثبت إعادة القياس ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية.

157. يتضمن هذه المعيار افتراضًا قابلًا للدحض بأن مدفوعات العجز طويل الأجل لا تخضع عادة لنفس الدرجة من عدم التأكد التي يخضع لها قياس منافع ما بعد انتهاء التوظيف. عندما يتم دحض هذا الافتراض، تنظر الجهة فيما إذا كان ينبغي المحاسبة عن بعض أو جميع مدفوعات العجز على المدى الطويل وفقًا للفقرات 57-154.

الإثبات والقياس

158. **عند إثبات وقياس الفائض والعجز في برنامج آخر لمنافع موظفين طويلة الأجل، فإنه يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 58-100 و115-117. يجب على الجهة أن تُطبّق الفقرات 118-121 عند إثبات وقياس أي حق في التعويض.**

159. **فيما يخص منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى، يجب على الجهة أن تُثبت صافي مجموع المبالغ التالية ضمن الفائض أو العجز، إلا إذا كان معيار محاسبة للقطاع العام آخر يتطلب تضمينها أو يسمح بتضمينها في تكلفة أصل:**

أ. **تكلفة الخدمة (انظر الفقرات 68-114 والفقرة 124أ)؛ و**

ب. **صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرات 125-128)؛ و**

ج. **إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرات 129-132).**

160. شكل آخر لمنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى هو منافع العجز الطويلة الأجل. فعندما يعتمد مستوى المنافع على طول الخدمة، فإن واجبًا ينشأ عندما تُقدم الخدمة. يعكس قياس هذا الواجب احتمال أن الدفع سوف يكون مطلوبًا، وطول المدة المتوقع أن يتم عنها الدفع. عندما يكون مستوى المنافع هو نفسه لأي موظف عاجز بغض النظر عن سنوات الخدمة، فإن التكلفة المتوقعة لتلك المنافع تُثبت عندما يقع الحدث الذي يسبب عجزًا طويل الأجل.

الإفصاح

161. بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب إفصاحات محددة عن منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى، قد تتطلب معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى إفصاحات. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 20 إفصاحات عن منافع الموظفين لكبار موظفي الإدارة. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 الإفصاح عن مصروف منافع الموظفين.

منافع إنهاء التوظيف

162. يتناول هذا المعيار منافع إنهاء التوظيف بشكل منفصل عن منافع الموظفين الأخرى، نظرًا لأن الحدث الذي ينشأ عنه الواجب هو إنهاء التوظيف وليس خدمة الموظفين. تنتج منافع إنهاء التوظيف إما من قرار الجهة بإنهاء التوظيف، أو من قرار الموظف بقبول عرض الجهة لمنافع في مقابل إنهاء التوظيف.

163. لا تشمل منافع إنهاء التوظيف منافع الموظفين الناتجة عن إنهاء التوظيف بناءً على طلب الموظف دون عرض من الجهة، أو نتيجة متطلبات التقاعد الإلزامية، نظرًا لأن تلك المنافع هي منافع لما بعد انتهاء التوظيف. تقدم بعض الجهات مستوى أقل من المنافع لإنهاء التوظيف بناء على طلب الموظف (والتي في جوهرها منافع لما بعد انتهاء التوظيف) مقارنة بإنهاء التوظيف بناءً على طلب الجهة. يكون الفرق بين المنافع المقدمة لإنهاء التوظيف بناءً

على طلب الموظف والمنافع الأعلى المُقدمة بناء على طلب الجهة هو منافع إنهاء التوظيف.

164. لا يحدد شكل منافع الموظفين ما إذا كانت مُقدمة مقابل خدمة، أو مقابل إنهاء توظيف الموظف. تدفع منافع إنهاء التوظيف عادة كمبلغ إجمالي مقطوع، ولكنها تشمل أيضًا في بعض الأحيان:
أ. تحسين لمنافع ما بعد انتهاء التوظيف، إما بشكل مباشر من خلال برنامج منافع الموظفين، أو بشكل غير مباشر.
ب. راتب حتى نهاية فترة إشعار محددة، إذا لم يعد الموظف يقدم خدمة أخرى توفر منافع اقتصادية للجهة.

165. تشمل المؤشرات على أن منافع الموظفين تقدم في مقابل خدمات ما يلي:
أ. أن تكون المنافع مشروطة بتقديم خدمة مستقبلية (بما في ذلك المنافع التي تزداد عندما تُقدم خدمة إضافية).
ب. أن تُقدم المنافع وفقًا لشروط برنامج منافع الموظفين.

166. تقدم بعض منافع إنهاء التوظيف وفقًا لشروط برنامج قائم لمنافع الموظفين. فعلى سبيل المثال، قد تُحدد بموجب تشريع، أو عقد توظيف، أو اتفاق مع اللجنة العمالية، أو قد تكون ضمنيًا نتيجة لممارسة سابقة لصاحب العمل بتقديم منافع مشابهة. كمثال آخر، عندما تقدم الجهة عرضًا بمنافع متاحة لأكثر من فترة قصيرة، أو وجود أكثر من فترة قصيرة بين العرض والتاريخ المتوقع للإنهاء الفعلي للتوظيف، فإن الجهة تأخذ في الحسبان ما إذا كانت قد وضعت برنامج جديد لمنافع الموظفين وبالتالي ما إذا كانت المنافع المُقدمة بموجب ذلك البرنامج هي منافع إنهاء التوظيف أو منافع لما بعد انتهاء التوظيف. تكون المنافع المُقدمة وفقًا لأحكام برنامج منافع الموظفين هي منافع إنهاء التوظيف عندما تنتج عن قرار الجهة بإنهاء توظيف الموظف ولا تكون أيضًا مشروطة بتقديم خدمة مستقبلية.

167. تُقدم بعض منافع الموظفين بغض النظر عن سبب مغادرة الموظف. يكون دفع مثل هذه المنافع مؤكدًا (رهنًا بأي متطلبات اكتساب، أو متطلبات حد أدنى للخدمة) إلا أن توقيت دفعها يكون غير مؤكد. بالرغم من أن مثل هذه المنافع تُوصف في بعض الدول على أنها تعويضات إنهاء الخدمة، أو مكافآت نهاية خدمة، فإنها تُعد منافع لما بعد انتهاء التوظيف وليست منافع إنهاء التوظيف، وتقوم الجهة بالمحاسبة عنها على أنها منافع لما بعد انتهاء التوظيف.

الإثبات

168. **يجب على الجهة أن تُثبت التزامًا، ومصروفًا لمنافع إنهاء التوظيف في أي من التواريخ التالية أيهما يحدث أولًا:**
أ. **عندما لا تَعد الجهة قادرة على سحب عرض هذه المنافع؛ و**
ب. **عندما تُثبت الجهة تكاليف لإعادة هيكلة، والتي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 19 وتنطوي على دفع منافع إنهاء التوظيف.**

169. بالنسبة لمنافع إنهاء التوظيف واجبة السداد نتيجة لقرار الموظف بقبول عرض المنافع في مقابل إنهاء التوظيف، يكون الوقت الذي لا تُعَدُّ فيه الجهة قادرة على سحب عرض منافع إنهاء التوظيف هو الأبكر من بين:

أ. عندما يقبل الموظف العرض؛ و
ب. عندما يسري قيد (مثل، متطلب نظامي، أو تنظيمي، أو تعاقدي، أو أي قيد آخر) على قدرة الجهة على سحب العرض. هذا سيكون عندما يقدم العرض، إذا وجد القيد في وقت العرض.

170. بالنسبة لمنافع إنهاء التوظيف واجبة السداد نتيجة قرار الجهة بإنهاء توظيف الموظفين، لا تُعد الجهة قادرة على سحب العرض عندما تبلغ الموظفين المتأثرين ببرنامج لإنهاء الخدمة يستوفي جميع الضوابط التالية:
أ. تشير التصرفات المطلوبة لاستكمال البرنامج أنه من غير المحتمل أن تُجرَى تغيرات مهمة.
ب. يحدد البرنامج عدد الموظفين الذين سيُنْهَى توظيفهم، وتصنيفات وظائفهم ومواقعهم (ولكن لا يلزم أن يحدد البرنامج كل موظف بعينه) والتاريخ المتوقع لإنجازه.
ج. يحدد البرنامج منافع إنهاء التوظيف التي سيحصل عليها الموظفون بتفصيل كاف بحيث يستطيع الموظفون تحديد نوع ومبلغ المنافع التي سيحصلون عليها عند إنهاء توظيفهم.

171. عندما تُثبت الجهة منافع إنهاء التوظيف، فإنه قد يتعين عليها أيضًا المحاسبة عن تعديل أو تقليص المنافع الأخرى للموظفين (انظر الفقرة 105).

القياس

172. يجب على الجهة قياس منافع إنهاء التوظيف عند الإثبات الأولي، ويجب عليها أيضًا قياس واثبات التغيرات اللاحقة، وفقًا لطبيعة منافع الموظفين، شريطة أنه عندما تكون منافع إنهاء التوظيف تحسينًا لمنافع ما بعد انتهاء التوظيف، فإنه يجب على الجهة أن تُطبّق متطلبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف. خلافًا لذلك:
أ. عندما يُتوقع أن تُسوى منافع إنهاء التوظيف بشكل كلي قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي تثبت فيها منافع إنهاء التوظيف، فإنه يجب على الجهة أن تطبّق متطلبات منافع الموظفين قصيرة الأجل.
ب. عندما لا يُتوقع أن تُسوى منافع إنهاء التوظيف، بشكل كلي قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية، فإنه يجب على الجهة أن تُطبّق متطلبات منافع الموظفين طويلة الأجل.

173. نظرًا لأن منافع إنهاء التوظيف لا تُقدم في مقابل خدمة، فإن الفقرات 72-76 المتعلقة بنسب المنافع لفترات الخدمة تكون غير ذات صلة.

الإفصاح

174. بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب إفصاحات محددة عن منافع إنهاء التوظيف، فإن معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى قد تتطلب إفصاحات. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 20 إفصاحات عن منافع الموظفين لكبار موظفي الإدارة. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 إفصاحًا عن مصروف منافع الموظفين.

أحكام انتقالية

175. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*، باستثناء أنه:
أ. لا يلزم الجهة أن تعدّل القيمة الدفترية للأصول خارج نطاق هذا المعيار للتغييرات في

تكاليف منافع الموظفين التي ضُمّنت في القيمة الدفترية قبل تاريخ التطبيق الأولي. يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية أبكر فترة سابقة معروضة في أول قوائم مالية تُطبّق عليها الجهة هذا المعيار.

ب. في القوائم المالية للفترات التي تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، لا يلزم الجهة أن تعرض معلومات مقارنة للإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 141 عن حساسية واجب المنافع المحددة.

تاريخ السريان

176. يجب على الجهة أن تُطبّق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت جهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تُفصح عن تلك الحقيقة.

176أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 39].

176ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 39].

176ج. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 11 و53 و123. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.

176د. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 8 و144. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

177. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 25 (2008)

178. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 39].

الدراسة المرفقة

معيار المحاسبة للقطاع العام 39 "منافع الموظفين"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 39 "منافع الموظفين" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 39 "منافع الموظفين" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التطبيق

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقًا لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أعِدَّ البيان المذكور وعُرِضَ على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار منافع الموظفين.

وبهدف اقتراح معيار منافع الموظفين الملائم؛ أجريت دراسة لمعيار منافع الموظفين الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار منافع الموظفين أن يكون متوافقًا مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 39 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدْخِلَت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 39 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلًا، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة:

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعِدَّ استبيان إلكتروني ووُزِّعَ على عدد 189 جهة استُلمت إجابات 154 جهة) كما رُتِّبَت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. وقد لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 44% من الجهات تقوم بإعداد خطة لتعويضات نهاية الخدمة لموظفيها، و25% من الجهات لديها برنامج تقاعد أو مكافأة نهاية الخدمة بالإضافة إلى برنامج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو برنامج المؤسسة العامة للتقاعد. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات	
															نعم	لا
هل لدى الجهة برنامج تقاعد أو مكافأة نهاية الخدمة بالإضافة إلى برنامج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو برنامج المؤسسة العامة للتقاعد؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0
إذا تمت الإجابة ب "نعم" عن السؤال السابق، فهل هذه البرامج تتطلب استقطاع جزء من رواتب الموظفين؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0
هل تمتلك الجهة صناديق تقاعدية خاصة بها؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14
ما هي المعالجة المحاسبية لمنافع الموظف ضمن الحسابات الختامية؟ (مثال: هل تقوم الجهة بتحميل إجازات	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	1	13

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصى ومركز الأبحاث	جميع الجهات	
الموظفين على أساس الاستحقاق المحاسبى).																
هل تقوم الجهة بإعداد خطة لتعويضات نهاية الخدمة لموظفيها؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	1	13

ويُعَدُّ موضوع المعيار من موضوعات المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	6	قطاع التعليم	وزارة التعليم -قطاع التعليم العالي
2	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	7	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود
3	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	8	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
4	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة للسجون	9	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
5	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض	10	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 39 "منافع الموظفين" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 39 "منافع الموظفين"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	175. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*، باستثناء أنه: أ. لا يلزم الجهة أن تعدّل القيمة الدفترية للأصول خارج نطاق هذا المعيار للتغييرات في تكاليف منافع الموظفين التي ضُمّنت في القيمة الدفترية قبل تاريخ التطبيق الأولي. يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية أبكر فترة سابقة معروضة في أول قوائم مالية تُطبّق عليها الجهة هذا المعيار. ب. في القوائم المالية للفترات التي تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، لا يلزم الجهة أن تعرض معلومات مقارنة للإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 141 عن حساسية واجب المنافع المحددة.	175. An entity shall apply this Standard retrospectively, in accordance with IPSAS 3 *Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors*, except that: a. An entity need not adjust the carrying amount of assets outside the scope of this Standard for changes in employee benefit costs that were included in the carrying amount before the date of initial application. The date of initial application is the beginning of the earliest prior period presented in the first financial statements in which the entity adopts this Standard. b. In financial statements for periods beginning before January 1, 2018, an entity need not present comparative information for the disclosures required by paragraph 141 about the sensitivity of the defined benefit obligation.
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	176. يجب على الجهة أن تُطبّق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت جهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تُفصح عن تلك الحقيقة.	176. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو	176أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 39].	176A. Paragraphs 59, 101, 122, 125, 127, 128 and 159 were amended, and paragraphs 103A, 124A and 125A added by

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		*Improvements to IPSAS, 2018*, issued in October 2018. An entity shall apply these amendments to plan amendments, curtailments or settlements occurring on or after the beginning of the first annual reporting period that begins on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments earlier, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	176ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 39].	176B. Paragraphs 3 and 4 were amended by *Improvements to IPSAS, 2021*, issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	176ج. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 11 و53 و123. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	176C. Paragraphs 11, 53 and 123 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	176د. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 8 و144. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	176D.Paragraphs 8 and 144 were amended by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	178. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 39].	178. This Standard supersedes IPSAS 25, *Employee Benefits* (2008). IPSAS 25 remains applicable until IPSAS 39 is applied or becomes effective, whichever is earlier.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 39 "منافع الموظفين" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الهدف	Objective
	لا	1. هدف هذا المعيار هو تحديد متطلبات المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين. يتطلب المعيار من الجهة أن تثبت: أ. التزامًا عندما يقدم موظف خدمة في مقابل منافع الموظفين ستدفع في المستقبل؛ و ب. مصروفًا عندما تستهلك الجهة المنافع الاقتصادية أو الخدمات المحتملة التي تنشأ عن خدمة مقدمة من قبل موظف في مقابل منافع يحصل عليها الموظف.	1. The objective of this Standard is to prescribe the accounting and disclosure for employee benefits. The Standard requires an entity to recognize: a. A liability when an employee has provided service in exchange for employee benefits to be paid in the future; and b. An expense when the entity consumes the economic benefits or service potential arising from service provided by an employee in exchange for employee benefits.
		النطاق	Scope
	لا	2. **يجب أن يُطبق هذا المعيار من قبل صاحب العمل عند المحاسبة عن جميع منافع الموظفين، باستثناء المعاملات على أساس السهم (انظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذا العلاقة الذي يتناول المعاملات على أساس السهم).**	2. **This Standard shall be applied by an employer in accounting for all employee benefits, except share-based transactions (see the relevant international or national accounting standard dealing with share-based transactions).**
	لا	3. لا يتناول هذا المعيار التقرير من قبل برامج منافع تقاعد الموظفين. (انظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذا العلاقة الذي يتناول برامج منافع التقاعد للموظفين). لا يتناول هذا المعيار المنافع المقدمة من برامج الضمان الاجتماعي التي لا تُعَدُّ عوضًا مقابل الخدمات التي يقدمها الموظفون أو الموظفون السابقون في جهات القطاع العام.	3. This Standard does not deal with reporting by employee retirement benefit plans (see the relevant international or national accounting standard dealing with employee retirement benefit plans). This Standard does not deal with benefits provided by social security programs that are not consideration in exchange for service rendered by employees or past employees of public sector entities.
	لا	4. تشمل منافع الموظفين التي ينطبق عليها هذا المعيار تلك المقدمة:	4. The employee benefits to which this Standard applies include those provided:

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أ.بموجب برامج رسمية أو اتفاقيات رسمية أخرى بين الجهة وموظفين منفردين، أو مجموعات من الموظفين، أو ممثليهم؛ أو ب. بموجب متطلبات تشريعية، أو من خلال ترتيبات على مستوى الصناعة، تكون الجهات مطالبة بموجبها بأن تساهم في برامج على المستوى الوطني، أو على مستوى، حكومة ولاية، أو على مستوى صناعة، أو برامج أخرى لأصحاب عمل متعددين، أو عندما يُتطلب من الجهات المساهمة في برنامج ضمان اجتماعي؛ أو ج. من خلال تلك الممارسات غير الرسمية التي ينشأ عنها واجب ضمني. ينشأ عن الممارسات غير الرسمية واجب ضمني حيثما لا يكون للجهة بديل واقعي سوى أن تدفع منافع الموظفين. مثال الواجب الضمني هو عندما يتسبب تغيير في ممارسات الجهة غير الرسمية في ضرر غير مقبول بعلاقتها مع الموظفين.	a. Under formal plans or other formal agreements between an entity and individual employees, groups of employees, or their representatives; b. Under legislative requirements, or through industry arrangements, whereby entities are required to contribute to national, state, industry, or other multi-employer plans, or where entities are required to contribute to a social security program; or c. By those informal practices that give rise to a constructive obligation. Informal practices give rise to a constructive obligation where the entity has no realistic alternative but to pay employee benefits. An example of a constructive obligation is where a change in the entity's informal practices would cause unacceptable damage to its relationship with employees.
	لا	5. تشمل منافع الموظفين: أ. منافع الموظفين قصيرة الأجل، عندما يُتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، ومن أمثلتها ما يلي: (1) الأجور، والرواتب ومساهمات الضمان الاجتماعي؛ و (2) الإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ و (3) المشاركة في الربح والمكافآت؛ و	5. Employee benefits include: a. Short-term employee benefits, such as the following, if expected to be settled wholly before twelve months after the end of the reporting period in which the employees render the related services: i. Wages, salaries and social security contributions; ii. Paid annual leave and paid sick leave; iii. Profit-sharing and bonuses; and iv. Non-monetary benefits (such as medical care, housing, cars and free or subsidized goods or services) for current employees;

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		(4) المنافع العينية (مثل الرعاية الطبية، والإسكان، والسيارات أو السلع والخدمات المجانية أو المدعومة) للموظفين الحاليين؛ ب. منافع بعد انتهاء التوظيف، مثل ما يلي: (1) منافع التقاعد (مثل، المعاشات والمدفوعات كمبلغ إجمالي عند التقاعد)؛ و (2) المنافع الأخرى لما بعد انتهاء التوظيف، مثل التامين على الحياة بعد انتهاء التوظيف والرعاية الطبية بعد انتهاء التوظيف؛ ج. منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى مثل: (1) الإجازات مدفوعة الأجر طويلة الأجل مثل إجازة الخدمة الطويلة أو إجازة التفرغ العلمي؛ و (2) منافع اليوبيل أو منافع الخدمة الطويلة الأخرى؛ و (3) منافع العجز طويلة الأجل؛ و د. منافع إنهاء التوظيف.	b. Post-employment benefits, such as the following: i. Retirement benefits (e.g., pensions and lump- sum payments on retirement); and ii. Other post-employment benefits, such as post-employment life insurance and post-employment medical care; c. Other long-term employee benefits, such as the following: i. Long-term paid absences such as long-service leave or sabbatical leave; ii. Jubilee or other long-service benefits; and iii. Long-term disability benefits; and d. Termination benefits.
	لا	6. تشمل منافع الموظفين المنافع المقدمة إما للموظفين أو لمن يعولون، ويجوز تسويتها بمدفوعات (أو بتقديم سلع أو خدمات) تؤدى إما بشكل مباشر إلى الموظفين، أو إلى أزواجهم، أو أطفالهم، أو آخرين ممن يعولون، أو إلى آخرين مثل شركات التأمين.	6. Employee benefits include benefits provided either to employees or to their dependants, and may be settled by payments (or the provision of goods or services) made either directly to the employees, to their spouses, children, or other dependants, or to others, such as insurance companies.
	لا	7. قد يقدم موظف خدمات للجهة على أساس دوام كامل، أو دوام جزئي، أو دائم، أو عرضي، أو مؤقت. لغرض هذا المعيار، يشمل الموظفون كبار موظفي الإدارة كما عُرِّفُوا في معيار المحاسبة للقطاع العام 20، *الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة*.	7. An employee may provide services to an entity on a full-time, part-time, permanent, casual, or temporary basis. For the purpose of this Standard, employees include key management personnel as defined in IPSAS 20, *Related Party Disclosures*.
		تعريفات	**Definitions**

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	8. تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها: تعريفات منافع الموظفين منافع الموظفين هي جميع أشكال العوض المُقدمة من قبل الجهة في مقابل الخدمة المُقدمة من قبل الموظفين أو لإنهاء التوظيف. منافع الموظفين قصيرة الأجل هي منافع الموظفين (بخلاف منافع إنهاء التوظيف) التي يُتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المتعلقة بها. منافع ما بعد انتهاء التوظيف هي منافع الموظفين (بخلاف منافع إنهاء التوظيف ومنافع الموظفين قصيرة الأجل) التي تكون واجبة السداد بعد انتهاء التوظيف. منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى هي جميع منافع الموظفين بخلاف منافع الموظفين قصيرة الأجل، ومنافع ما بعد انتهاء التوظيف ومنافع إنهاء التوظيف. منافع إنهاء التوظيف هي منافع يحصل عليها الموظف في مقابل إنهاء التوظيف كنتيجة لأي مما يلي: أ. قرار جهة بأن تنهي توظيف موظف قبل تاريخ التقاعد الطبيعي؛ أو ب. قرار موظف بأن يقبل عرض منافع في مقابل إنهاء التوظيف. التعريفات المتعلقة بتصنيف البرامج برامج منافع ما بعد انتهاء التوظيف هي الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية التي بموجبها تقدم الجهة منافع بعد انتهاء التوظيف لموظف واحد أو أكثر.	8. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: Definitions of Employee Benefits Employee benefits are all forms of consideration given by an entity in exchange for service rendered by employees or for the termination of employment. Short-term employee benefits are employee benefits (other than termination benefits) that are due to be settled wholly before twelve months after the end of the reporting period in which the employees render the related service. Post-employment benefits are employee benefits (other than termination benefits and short-term employee benefits) that are payable after the completion of employment. Other long-term employee benefits are all employee benefits other than short-term employee benefits, post-employment benefits and termination benefits. Termination benefits are employee benefits provided in exchange for the termination of an employee's employment as a result of either: a. An entity's decision to terminate an employee's employment before the normal retirement date; or b. An employee's decision to accept an offer of benefits in exchange for the termination of employment. Definitions Relating to Classification of Plans

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		برامج المساهمات المحددة هي برامج منافع لما بعد انتهاء التوظيف التي بموجبها تدفع الجهة مساهمات ثابتة إلى جهة منفصلة (صندوق) ولن يكون عليها واجب نظامي أو ضمني بأن تدفع مساهمات إضافية عندما لا يحتفظ الصندوق بأصول كافية ليدفع جميع منافع الموظفين المتعلقة بخدمة الموظف في الفترات الحالية والسابقة. برامج المنافع المحددة هي برامج منافع لما بعد انتهاء التوظيف بخلاف برامج المساهمات المحددة. برامج أصحاب العمل المتعددين هي برامج المساهمات المحددة (بخلاف برامج الدولة) أو برامج المنافع المحددة (بخلاف برامج الدولة) التي: أ. تجمع الأصول المُساهم بها من قبل جهات متنوعة ليست تحت سيطرة جهة واحدة؛ و ب. تستخدم تلك الأصول لتقدم منافع لموظفي أكثر من جهة واحدة، على أساس أن مستويات المساهمة والمنافع تحدد بغض النظر عن هوية الجهة التي توظف الموظفين. برامج الدولة هي البرامج التي وضعتها التشريعات التي تعمل كما لو أنها برامج لأصحاب عمل متعددين لجميع الجهات في الفئات الاقتصادية المنصوص عليها في التشريع. التعريفات المتعلقة بصافي التزام (أصل) المنافع المحددة صافي التزام (أصل) المنافع المحددة هو العجز أو الفائض، مُعدلًا بأي أثر لتقييد صافي أصل المنافع المحددة بالحد الأعلى للأصل. العجز أو الفائض هو: أ. القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة مطروحًا منها	Post-employment benefit plans are formal or informal arrangements under which an entity provides post-employment benefits for one or more employees. Defined contribution plans are post-employment benefit plans under which an entity pays fixed contributions into a separate entity (a fund) and will have no legal or constructive obligation to pay further contributions if the fund does not hold sufficient assets to pay all employee benefits relating to employee service in the current and prior periods. Defined benefit plans are post-employment benefit plans other than defined contribution plans. Multi-employer plans are defined contribution plans (other than state plans) or defined benefit plans (other than state plans) that: a. Pool the assets contributed by various entities that are not under common control; and b. Use those assets to provide benefits to employees of more than one entity, on the basis that contribution and benefit levels are determined without regard to the identity of the entity that employs the employees. State plans are plans established by legislation that operate as if they are multi-employer plans for all entities in economic categories laid down in legislation. Definitions Relating to the Net Defined Benefit Liability (Asset)

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ب. القيمة العادلة (حسبما ورد تعريفها في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس*) لأصول البرنامج (إن وجدت). الحد الأعلى للأصل هو القيمة الحالية لأي منافع اقتصادية متاحة في شكل مُستردات من البرنامج، أو تخفيضات في المساهمات المستقبلية للبرنامج. القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة هي القيمة الحالية، دون طرح أي أصول للبرنامج، لمدفوعات مستقبلية متوقعة مطلوبة لتسوية الواجب الناتج عن خدمة الموظف في الفترات الحالية والسابقة. تشمل أصول البرنامج: أ. الأصول المُحتفظ بها من قبل صندوق منافع الموظفين طويلة الأجل؛ و ب. وثائق التأمين المُؤهلة. الأصول المُحتفظ بها من قبل صندوق منافع الموظفين طويلة الأجل هي الأصول (بخلاف الأدوات المالية غير القابلة للتحويل المُصدرة من قبل جهة معدّة للقوائم المالية) التي: أ. يُحتفظ بها من قبل جهة (أو صندوق) تكون منفصلة بشكل نظامي عن الجهة المعدّة للقوائم المالية وتوجد فقط لدفع أو تمويل منافع الموظفين؛ و ب. تكون متاحة للاستخدام فقط لدفع أو تمويل منافع الموظفين، ولا تكون متاحة لدائني الجهة المعدّة للقوائم المالية (حتى في حالة الإفلاس)، ولا يمكن إعادتها للجهة المعدّة للقوائم المالية، إلا عندما: (1) تكون أصول الصندوق المتبقية كافية للوفاء بجميع واجبات البرنامج، أو الجهة المعدّة للقوائم المالية، والمتعلقة بمنافع الموظفين؛ أو	The net defined benefit liability (asset) is the deficit or surplus, adjusted for any effect of limiting a net defined benefit asset to the asset ceiling. The deficit or surplus is: a. The present value of the defined benefit obligation less b. The fair value (as defined in IPSAS 46, *Measurement*) of plan assets (if any). The asset ceiling is the present value of any economic benefits available in the form of refunds from the plan or reductions in future contributions to the plan. The present value of a defined benefit obligation is the present value, without deducting any plan assets, of expected future payments required to settle the obligation resulting from employee service in the current and prior periods. Plan assets comprise: a. Assets held by a long-term employee benefit fund; and b. Qualifying insurance policies. Assets held by a long-term employee benefit fund are assets (other than non-transferable financial instruments issued by the reporting entity) that: a. Are held by an entity (a fund) that is legally separate from the reporting entity and exists solely to pay or fund employee benefits; and b. Are available to be used only to pay or fund employee benefits, are not available to the reporting entity's own

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		(2) تعاد الأصول للجهة المعدّة للقوائم المالية لتعويضها عن منافع الموظفين التي دفعت بالفعل. وثيقة تأمين مؤهلة هي وثيقة تأمين مُصدرة من قبل مُؤَمِّن والذي لا يُعد طرفاً ذا علاقة (كما عُرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 20) بالجهة المعدّة للقوائم المالية، عندما تكون المتحصلات من الوثيقة: أ. يمكن استخدامها فقط لدفع أو تمويل منافع الموظفين بموجب برنامج منافع محددة؛ و ب. غير متاحة لدائني الجهة المعدّة للقوائم المالية (حتى في حالة الإفلاس) ولا يمكن دفعها للجهة المعدّة للقوائم المالية، إلا عندما: (1) تمثل المتحصلات أصولاً فائضة لا تستلزمها الوثيقة للوفاء بجميع واجبات منافع الموظفين المتعلقة بها؛ أو (2) تعاد المتحصلات للجهة المعدّة للقوائم المالية لتعويضها عن منافع الموظفين التي دفعت بالفعل. التعريفات المتعلقة بتكلفة المنافع المحددة تكلفة الخدمة تشمل: أ. تكلفة الخدمة الحالية، والتي هي الزيادة، في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة، الناتجة عن خدمة الموظف في الفترة الحالية؛ و ب. تكلفة الخدمة السابقة، والتي هي التغير في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة عن خدمة الموظفين في الفترات السابقة، الناتج عن تعديل برنامج (استحداث أو سحب، برنامج منافع محددة، أو تغييرات فيه) أو تقليص	creditors (even in bankruptcy), and cannot be returned to the reporting entity, unless either: i. The remaining assets of the fund are sufficient to meet all the related employee benefit obligations of the plan or the reporting entity; or ii. The assets are returned to the reporting entity to reimburse it for employee benefits already paid. A qualifying insurance policy is an insurance policy1 issued by an insurer that is not a related party (as defined in IPSAS 20) of the reporting entity, if the proceeds of the policy: a. Can be used only to pay or fund employee benefits under a defined benefit plan; and b. Are not available to the reporting entity's own creditors (even in bankruptcy) and cannot be paid to the reporting entity, unless either: i. The proceeds represent surplus assets that are not needed for the policy to meet all the related employee benefit obligations; or ii. The proceeds are returned to the reporting entity to reimburse it for employee benefits already paid. Definitions Relating to Defined Benefit Cost Service cost comprises: a. Current service cost, which is the increase in the present value of the defined benefit obligation resulting from employee service in the current period;

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		(تخفيض مهم من قبل الجهة في عدد الموظفين الذين يشملهم البرنامج)؛ و ج. أي مكسب أو خسارة من التسوية. صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة هو التغير خلال الفترة في صافي التزام (أصل) المنافع المحددة، الذي ينشأ عن مرور الوقت. إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة، تشمل: أ. المكاسب والخسائر الاكتوارية؛ و ب. العائد على أصول البرنامج، باستثناء المبالغ المُضمنة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة؛ و ج. أي تغير في أثر الحد الأعلى للأصل، باستثناء المبالغ المُضمنة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة. المكاسب والخسائر الاكتوارية هي التغيرات في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة الناتجة عن: أ. التعديلات بناءً على الخبرة (آثار الفروقات بين الافتراضات الاكتوارية السابقة وما حدث بالفعل)؛ و ب. آثار التغييرات في الافتراضات الاكتوارية. العائد على أصول البرنامج هو الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة والإيراد الآخر الذي تولد من أصول البرنامج، مع المكاسب، أو الخسائر المحققة وغير المحققة على أصول البرنامج، مطروحًا منها: أ. أي تكاليف لإدارة أصول البرنامج؛ و ب. أي ضريبة واجبة السداد من قبل البرنامج ذاته، بخلاف الضريبة المُضمنة في الافتراضات الاكتوارية المستخدمة لقياس القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة.	b. Past service cost, which is the change in the present value of the defined benefit obligation for employee service in prior periods, resulting from a plan amendment (the introduction or withdrawal of, or changes to, a defined benefit plan) or a curtailment (a significant reduction by the entity in the number of employees covered by a plan); and c. Any gain or loss on settlement. Net interest on the net defined benefit liability (asset) is the change during the period in the net defined benefit liability (asset) that arises from the passage of time. Remeasurements of the net defined benefit liability (asset) comprise: a. Actuarial gains and losses; b. The return on plan assets, excluding amounts included in net interest on the net defined benefit liability (asset); and c. Any change in the effect of the asset ceiling, excluding amounts included in net interest on the net defined benefit liability (asset). Actuarial gains and losses are changes in the present value of the defined benefit obligation resulting from: a. Experience adjustments (the effects of differences between the previous actuarial assumptions and what has actually occurred); and b. The effects of changes in actuarial assumptions.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		التسوية هي المعاملة التي تستبعد جميع الواجبات النظامية أو الضمنية الإضافية لجزء أو لجميع المنافع المُقدمة بموجب برنامج منافع محددة، بخلاف دفع منافع لموظفين، أو نيابة عنهم، المُحددة في شروط البرنامج ومُضمنة في الافتراضات الاكتوارية. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.	The return on plan assets is interest, dividends or similar distributions and other revenue derived from the plan assets, together with realized and unrealized gains or losses on the plan assets, less: a. Any costs of managing the plan assets; and b. Any tax payable by the plan itself, other than tax included in the actuarial assumptions used to measure the present value of the defined benefit obligation. A settlement is a transaction that eliminates all further legal or constructive obligations for part or all of the benefits provided under a defined benefit plan, other than a payment of benefits to, or on behalf of, employees that is set out in the terms of the plan and included in the actuarial assumptions. Terms defined in other IPSAS are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the *Glossary of Defined Terms* published separately.
		منافع الموظفين قصيرة الأجل	Short-Term Employee Benefits
	لا	9. تشمل منافع الموظفين قصيرة الأجل، عندما يُتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، بنودًا مثل ما يلي: أ. الأجور، والرواتب، ومساهمات الضمان الاجتماعي؛ و ب. الإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ و ج. المشاركة في الربح والمكافآت؛ و	9. Short-term employee benefits include items such as the following, if expected to be settled wholly before twelve months after the end of the reporting period in which the employees render the related services: a. Wages, salaries, and social security contributions; b. Paid annual leave and paid sick leave; c. Profit-sharing and bonuses; and

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
d. Nonmonetary benefits (such as medical care, housing, cars, and free or subsidized goods or services) for current employees.	د. المنافع العينية (مثل الرعاية الطبية، والإسكان، والسيارات، والسلع أو الخدمات المجانية أو المدعومة) للموظفين الحاليين.		
10. An entity need not reclassify a short-term employee benefit if the entity's expectations of the timing of settlement change temporarily. However, if the characteristics of the benefit change (such as a change from a non- accumulating benefit to an accumulating benefit) or if a change in expectations of the timing of settlement is not temporary, then the entity considers whether the benefit still meets the definition of short-term employee benefits.	10. لا يلزم الجهة أن تُعيد تصنيف منافع الموظفين قصيرة الأجل عندما تتغير بشكل مؤقت توقعات الجهة لتوقيت التسوية. على الرغم من ذلك، عندما تتغير خصائص المنافع (مثل التغير من منافع غير تراكمية إلى منافع تراكمية) أو عندما لا يكون التغيير في توقعات توقيت التسوية مؤقتًا، حينئذ تأخذ الجهة في الحسبان ما إذا كانت المنافع لا تزال تستوفي تعريف منافع الموظفين قصيرة الأجل.	لا	
Recognition and Measurement	**الإثبات والقياس**		
All Short-Term Employee Benefits	*جميع منافع الموظفين قصيرة الأجل*		
11. When an employee has rendered service to an entity during an accounting period, the entity shall recognize the undiscounted amount of short-term employee benefits expected to be paid in exchange for that service: a. As a liability (accrued expense), after deducting any amount already paid. If the amount already paid exceeds the undiscounted amount of the benefits, an entity shall recognize that excess as an asset (prepaid expense) to the extent that the prepayment will lead to, for example, a reduction in future payments or a cash refund. b. As an expense, unless another Standard requires or permits the inclusion of the benefits in the cost of an	11. **عندما يقدم موظف خدمة لجهة خلال فترة محاسبية، فإنه يجب على الجهة أن تُثبت المبلغ غير المخصوم لمنافع الموظفين قصيرة الأجل المُتوقع أن تدفع في مقابل تلك الخدمة:** أ. **على أنه التزام (مصروف مستحق)، بعد طرح أي مبلغ سدد بالفعل. فإذا كان المبلغ المدفوع بالفعل يزيد عن المبلغ غير المخصوم للمنافع، فإنه يجب على الجهة أن تُثبت تلك الزيادة على أنها أصل (مصروف مدفوع مقدمًا)بالقدر الذي سيؤدي به الدفع المقدم إلى، على سبيل المثال، تخفيض في الدفعات المستقبلية أو استرداد نقد.** ب. **على أنه مصروف، ما لم يتطلب معيار آخر أو يسمح بتضمين المنافع في تكلفة أصل ما (انظر، على سبيل المثال، معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*،**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
asset (see, for example, IPSAS 12, *Inventories*, and IPSAS 45, *Property, Plant, and Equipment*).	ومعيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*).		
12. Paragraphs 13, 16, and 19 explain how an entity shall apply paragraph 11 to short-term employee benefits in the form of paid absences and profit-sharing and bonus plans.	12. توضح الفقرات 13، و16، و19 كيف يجب على الجهة أن تطبق الفقرة 11 على منافع الموظفين قصيرة الأجل التي تكون في شكل برامج للإجازات مدفوعة الأجر وبرامج المشاركة في الربح وبرامج المكافأة.	لا	
Short-Term Paid Absences	*الإجازات مدفوعة الأجر قصيرة الأجل*		
13. An entity shall recognize the expected cost of short-term employee benefits in the form of paid absences under paragraph 11 as follows: a. In the case of accumulating paid absences, when the employees render service that increases their entitlement to future paid absences; and b. In the case of non-accumulating paid absences, when the absences occur.	13. يجب على الجهة أن تثبت التكلفة المتوقعة لمنافع الموظفين قصيرة الأجل التي تكون في شكل إجازات مدفوعة الأجر بموجب الفقرة 11 كما يلي: أ. في حالة الإجازات مدفوعة الأجر التراكمية، تثبت التكلفة عندما يقدم الموظفون خدمة تزيد من استحقاقهم لإجازات مدفوعة الأجر مستقبلية؛ و ب. في حالة الإجازات مدفوعة الأجر غير التراكمية، عندما تحدث الإجازات مدفوعة الأجر.	لا	
14. An entity may pay employees for absence for various reasons, including holidays, sickness and short-term disability, maternity or paternity, jury service, and military service. Entitlement to paid absences falls into two categories: a. Accumulating; and b. Non-accumulating.	14. قد تدفع الجهة للموظفين مقابل الإجازات لأسباب متنوعة بما في ذلك العطلات، والمرض والعجز قصير الأجل، ورعاية الطفل، وخدمة هيئة المحلفين، والخدمة العسكرية. ويندرج استحقاق الإجازات مدفوعة الأجر تحت تصنيفين: أ. تراكمية؛ و ب. غير تراكمية.	لا	
15. Accumulating paid absences are those that are carried forward and can be used in future periods if the current period's entitlement is not used in full. Accumulating paid absences may be either vesting (in other words, employees are entitled to a cash payment for unused entitlement on	15. الإجازات مدفوعة الأجر التراكمية هي تلك الإجازات التي تُرحّل ويمكن أن تُستخدم في الفترات المستقبلية إذا لم يُستخدم استحقاق الفترة الحالية بالكامل. وقد تكون الإجازات مدفوعة الأجر التراكمية إما مكتسبة (وبعبارة أخرى، يحق للموظفين الحصول على دفعة نقدية مقابل الإجازة المستحقة غير	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
leaving the entity) or non-vesting (when employees are not entitled to a cash payment for unused entitlement on leaving). An obligation arises as employees render service that increases their entitlement to future paid absences. The obligation exists, and is recognized, even if the paid absences are nonvesting, although the possibility that employees may leave before they use an accumulated nonvesting entitlement affects the measurement of that obligation.	المستخدمة عند ترك الجهة)، أو غير مكتسبة (عندما لا يحق للموظفين الحصول على دفعة نقدية مقابل الإجازة المستحقة غير المستخدمة عند ترك الجهة). ينشأ واجب عندما يقدم الموظفون خدمة تزيد استحقاقهم لإجازات مدفوعة الأجر مستقبلية. يوجد واجب، ويُثبت، حتى ولو كانت الإجازات مدفوعة الأجر غير مكتسبة، على الرغم من أنه قد يترك الموظفون الجهة، قبل استخدام استحقاقهم للإجازة المدفوعة المتراكم غير المكتسب يؤثر على قياس ذلك الواجب.		
16. **An entity shall measure the expected cost of accumulating paid absences as the additional amount that the entity expects to pay as a result of the unused entitlement that has accumulated at the end of the reporting period.**	16. **يجب على الجهة قياس التكلفة المتوقعة للإجازات مدفوعة الأجر التراكمية على أنها مبلغ إضافي تتوقع الجهة أن تدفعه كنتيجة للاستحقاق للإجازة المدفوعة غير المستخدم والذي تراكم في نهاية فترة القوائم المالية.**	لا	
17. The method specified in the previous paragraph measures the obligation at the amount of the additional payments that are expected to arise solely from the fact that the benefit accumulates. In many cases, an entity may not need to make detailed computations to estimate that there is no material obligation for unused paid absences. For example, a sick leave obligation is likely to be material only if there is a formal or informal understanding that unused paid sick leave may be taken as paid annual leave.	17. تقيس الطريقة المحددة في الفقرة السابقة الواجب بمبلغ المدفوعات الإضافية التي يُتوقع أن تنشأ فقط عن حقيقة أن المنافع تتراكم. في كثير من الحالات، قد لا يلزم الجهة أن تجري حسابات مفصلة لتقدير أنه لا يوجد واجب ذو أهمية نسبية للإجازات مدفوعة الأجر غير المستخدمة. فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن يكون واجب عن إجازة مرضية ذا أهمية نسبية فقط إذا كان هناك تفهم رسمي، أو غير رسمي بأنه يجوز أخذ الإجازة المرضية مدفوعة الأجر غير المستخدمة كإجازة سنوية مدفوعة.	لا	
18. Non-accumulating paid absences do not carry forward; they lapse if the current period's entitlement is not used in full and do not entitle employees to a cash payment for unused entitlement on leaving the entity. This is commonly the case for sick pay (to the extent that unused past entitlement does	18. لا تُرحل الإجازات مدفوعة الأجر غير التراكمية، فهي تنقضي إذا لم يستخدم استحقاق الفترة الحالية بالكامل ولا تمنح الموظفين الحق في دفعة نقدية عن الاستحقاق غير المستخدم عند ترك الجهة. هذا هو الحال عادة في الإجازة المرضية (بالقدر الذي لا يزيد الاستحقاق السابق غير المستخدم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
not increase future entitlement), maternity or paternity leave, and paid absences for jury service or military service. An entity recognizes no liability or expense until the time of the absence, because employee service does not increase the amount of the benefit.	الاستحقاق المستقبل، وإجازات رعاية الطفل، والإجازات مدفوعة الأجر لخدمة هيئة المحلفين أو للخدمة العسكرية. لا تثبت الجهة التزامًا، أو مصروفًا حتى وقت الإجازة، نظرًا لأن خدمة الموظف لا تزيد على مبلغ المنفعة.		
Profit-Sharing and Bonus Plans	*برامج المشاركة في الربح وبرامج المكافأة*		
19. **An entity shall recognize the expected cost of profit-sharing and bonus payments under paragraph 11 when, and only when:** a. **The entity has a present legal or constructive obligation to make such payments as a result of past events; and** b. **A reliable estimate of the obligation can be made.** **A present obligation exists when, and only when, the entity has no realistic alternative but to make the payments.**	19. **يجب على الجهة أن تُثبت التكلفة المتوقعة لمدفوعات المشاركة في الربح ومدفوعات المكافأة بموجب الفقرة 11 عندما،** وفقط **عندما:** أ. **يكون على الجهة واجب نظامي أو ضمني حالي بأن تقوم بمثل هذه المدفوعات كنتيجة لأحداث سابقة؛ و** ب. **يمكن إجراء تقدير واجب بموثوقية.** **يوجد واجب حالي عندما،** وفقط **عندما، لا يكون للجهة بديل واقعي سوى أن تقوم بالمدفوعات.**	لا	
20. In the public sector, some entities have bonus plans that are related to service delivery objectives or aspects of financial performance. Under such plans, employees receive specified amounts, dependent on an assessment of their contribution to the achievement of the objectives of the entity or a segment of the entity. In some cases, such plans may be for groups of employees, such as when performance is evaluated for all or some employees in a particular segment, rather than on an individual basis. Because of the objectives of public sector entities, profit-sharing plans are far less common in the public sector than for profit-oriented entities. However, they are likely to be an aspect of employee remuneration in segments of public	20. في القطاع العام، توجد لدى بعض الجهات برامج مكافآت تتعلق بأهداف أداء الخدمات أو جوانب الأداء المالي. بموجب هذه البرامج، يحصل الموظفون على مبالغ محددة، تعتمد على تقويم مساهمتهم في تحقيق أهداف الجهة أو قطاع من الجهة. وفي بعض الحالات، قد تكون هذه البرامج لمجموعات من الموظفين، كما هو الحال عند تقويم الأداء لجميع أو بعض الموظفين في قطاع معين، وليس على أساس فردي. نظرًا لطبيعة أهداف جهات القطاع العام، فإن برامج المشاركة في الربح تكون أقل شيوعًا بدرجة كبيرة في القطاع العام منها في الجهات الهادفة لتحقيق الربح. ومع ذلك، فمن المرجح أن تكون جانبًا من جوانب مكافآت الموظفين في قطاعات من جهات القطاع العام التي تعمل على أساس تجاري. قد لا تقوم بعض جهات القطاع العام باستخدام برامج المشاركة في الربح،	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ولكنها قد تُقَوّم الأداء مقابل المقاييس القائمة على أساس مالي مثل توليد تدفقات من الإيرادات وتحقيق أهداف الموازنة. قد تنطوي بعض برامج المكافآت على دفعات لجميع الموظفين الذين قدموا خدمات وظيفية في فترة القوائم المالية، حتى وإن كانوا قد تركوا الجهة قبل نهاية فترة القوائم المالية. مع ذلك، هناك برامج أخرى للمكافآت، يستلم فيها الموظفون دفعات فقط إذا استمروا مع الجهة لفترة محددة، على سبيل المثال، يشترط أن يقدم الموظفون الخدمات طوال فترة القوائم المالية بأكملها. ينشأ عن مثل هذه البرامج واجب ضمني إذ يقدِّم الموظفون خدمة تؤدي إلى زيادة المبلغ الذي سيسدد إذا استمروا في الخدمة حتى نهاية الفترة المحددة. يعكس قياس مثل تلك الواجبات الضمنية إمكانية أن يترك بعض الموظفين الجهة دون استلام مدفوعات المشاركة في الربح. تنص الفقرة 22 على شروط أخرى يتعين الوفاء بها قبل أن تتمكن الجهة من إثبات التكلفة المتوقعة للمدفوعات المتعلقة بالأداء ودفعات المكافآت ودفعات المشاركة في الربح.	sector entities that operate on a commercial basis. Some public sector entities may not operate profit-sharing schemes, but may evaluate performance against financially based measures such as the generation of revenue streams and the achievement of budgetary targets. Some bonus plans may entail payments to all employees who rendered employment services in a reporting period, even though they may have left the entity before the end of the reporting period. However, under other bonus plans, employees receive payments only if they remain with the entity for a specified period, for example, a requirement that employees render services for the whole of the reporting period. Such plans create a constructive obligation as employees render service that increases the amount to be paid if they remain in service until the end of the specified period. The measurement of such constructive obligations reflects the possibility that some employees may leave without receiving profit-sharing payments. Paragraph 22 provides further conditions that are to be satisfied before an entity can recognize the expected cost of performance-related payments, bonus payments, and profit- sharing payments.
	لا	21. قد لا يكون على الجهة واجب نظامي بأن تدفع مكافأة. مع ذلك، في بعض الحالات، يكون للجهة ممارسات سابقة بدفع مكافآت. في مثل هذه الحالات، يكون على الجهة واجب ضمني نظرًا لأنه لا يوجد لدى الجهة بديل واقعي سوى أن تدفع المكافأة. يعكس قياس الواجب الضمني إمكانية أن يترك بعض الموظفين الجهة دون استلام مكافأة.	21. An entity may have no legal obligation to pay a bonus. Nevertheless, in some cases, an entity has a practice of paying bonuses. In such cases, the entity has a constructive obligation because the entity has no realistic alternative but to pay the bonus. The measurement of the constructive

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
obligation reflects the possibility that some employees may leave without receiving a bonus.			
22. An entity can make a reliable estimate of its legal or constructive obligation under a performance-related payment scheme, bonus plan, or profit-sharing scheme when, and only when: a. The formal terms of the plan contain a formula for determining the amount of the benefit; b. The entity determines the amounts to be paid before the financial statements are authorized for issue; or c. Past practice gives clear evidence of the amount of the entity's constructive obligation.	22. يمكن لجهة أن تجري تقديرًا موثوقاً لواجبها النظامي أو الضمني بموجب خطة للدفع على أساس الأداء، خطة للمكافأة، أو خطة للمشاركة في الربح عندما، وفقط عندما: أ. تنطوي الشروط الرسمية للخطة على معادلة لتحديد مبلغ المنفعة؛ أو ب. تحدد الجهة المبالغ التي ستدفع قبل اعتماد القوائم المالية لإصدارها؛ أو ج. تقدم الممارسة السابقة دليلًا واضحًا على مبلغ الواجب الضمني للجهة.	لا	
23. An obligation under profit-sharing plans and bonus plans results from employee service and not from a transaction with the entity's owners. Therefore, an entity recognizes the cost of profit-sharing and bonus plans not as a distribution of profit but as an expense.	23. ينتج واجب بموجب برامج المشاركة في الربح وبرامج المكافأة عن خدمة الموظفين وليس عن معاملة مع ملاك الجهة. من ثم، تثبت الجهة تكلفة برامج المشاركة في الربح وبرامج المكافأة على أنها مصروف وليست توزيع للربح.	لا	
24. If profit-sharing and bonus payments are not expected to be settled wholly before twelve months after the end of the reporting period in which the employees render the related service, those payments are other long-term employee benefits (see paragraphs 155–161).	24. إذا كان من غير المتوقع أن تُسوى مدفوعات المشاركة في الربح والمكافأة بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المتعلقة بها، فإن تلك المدفوعات تُعد منافع موظفين طويلة الأجل الأخرى (انظر الفقرات 155-161).	لا	
Disclosure	**الإفصاح**		
25. Although this Standard does not require specific disclosures about short-term employee benefits, other standards may require disclosures. For example, IPSAS 20 requires disclosures of the aggregate remuneration of key	25. بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب إفصاحات محددة عن منافع الموظفين قصيرة الأجل، إلا أنه قد تتطلب المعايير الأخرى إفصاحات. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 20 إفصاحات عن المبلغ المجمع لمكافآت كبار	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
management personnel and IPSAS 1, *Presentation of Financial Statements* requires the disclosure of information about employee benefits expense.	موظفي الإدارة ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1، *عرض القوائم المالية* الإفصاح عن معلومات حول مصروف منافع الموظفين.		
Post-employment Benefits—Distinction between Defined Contribution Plans and Defined Benefit Plans	**منافع ما بعد انتهاء التوظيف – التمييز بين برامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة**		
26. Post-employment benefits include items such as the following: a. Retirement benefits (e.g., pensions and lump sum payments on retirement); and b. Other post-employment benefits, such as post-employment life insurance, and post-employment medical care. Arrangements whereby an entity provides post-employment benefits are post-employment benefit plans. An entity applies this Standard to all such arrangements, whether or not they involve the establishment of a separate entity, such as a pension scheme, superannuation scheme, or retirement benefit scheme, to receive contributions and to pay benefits.	26. تشمل منافع ما بعد انتهاء التوظيف بنودًا مثل ما يلي: أ. منافع التقاعد (مثل، المعاشات والمدفوعات كمبلغ إجمالي عند التقاعد)؛ و ب. المنافع الأخرى لما بعد انتهاء التوظيف، مثل التأمين على الحياة لما بعد انتهاء التوظيف، والرعاية الطبية لما بعد انتهاء التوظيف. إن الترتيبات التي بموجبها تقدم الجهة منافع لما بعد انتهاء التوظيف هي برامج منافع لما بعد انتهاء التوظيف. تطبق الجهة هذا المعيار على جميع مثل هذه الترتيبات، سواء كانت تنطوي على تأسيس جهة منفصلة أم لا، مثل خطة المعاشات، أو خطة دفعات التقاعد، أو خطة منافع التقاعد، لتستلم المساهمات وتدفع المنافع.	لا	
27. Post-employment benefit plans are classified as either defined contribution plans or defined benefit plans, depending on the economic substance of the plan, as derived from its principal terms and conditions.	27. تُصنف برامج المنافع لما بعد انتهاء التوظيف على أنها إما برامج مساهمات محددة أو برامج منافع محددة، تبعاً للجوهر الاقتصادي للبرنامج، كما هو مستخلص من أحكامها وشروطها الرئيسة.	لا	
28. Under defined contribution plans the entity's legal or constructive obligation is limited to the amount that it agrees to contribute to the fund. Thus, the amount of the post-employment benefits received by the employee is	28. بموجب برامج المساهمات المحددة يقتصر الواجب النظامي، أو الضمني للجهة على المبلغ الذي توافق على أن تساهم به في الصندوق. بالتالي، يُحدد مبلغ المنافع بعد انتهاء التوظيف المُستلم من قبل الموظف بمبلغ المساهمات المدفوعة من	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
determined by the amount of contributions paid by an entity (and perhaps also the employee) to a post-employment benefit plan or to an insurance company, together with investment returns arising from the contributions. In consequence, actuarial risk (that benefits will be less than expected) and investment risk (that assets invested will be insufficient to meet expected benefits) fall, in substance, on the employee.	قبل الجهة (وربما أيضًا من قبل الموظف) لبرنامج منافع ما بعد انتهاء التوظيف أو لشركة تأمين، بالإضافة إلى العوائد الاستثمارية الناتجة عن المساهمات. بالتالي، تقع المخاطر الاكتوارية (كون المنافع أقل من المتوقع) ومخاطر الاستثمار (كون الأصول المستثمرة غير كافية للوفاء بالمنافع المتوقعة)، فعليًّا على الموظف.		
29. Examples of cases where an entity's obligation is not limited to the amount that it agrees to contribute to the fund are when the entity has a legal or constructive obligation through: a. A plan benefit formula that is not linked solely to the amount of contributions and requires the entity to provide further contributions if assets are insufficient to meet the benefits in the plan benefit formula; b. A guarantee, either indirectly through a plan or directly, of a specified return on contributions; or c. Those informal practices that give rise to a constructive obligation. For example, a constructive obligation may arise where an entity has a history of increasing benefits for former employees to keep pace with inflation, even where there is no legal obligation to do so.	29. من أمثلة الحالات التي لا يقتصر فيها واجب الجهة على المبلغ الذي توافق على أن تساهم به في الصندوق عندما يكون على الجهة واجب نظامي، أو ضمني بموجب: أ. معادلة لاحتساب منافع البرنامج لا تكون مرتبطة فقط بمبلغ المساهمات وتتطلب أن تقدم الجهة مساهمات إضافية عندما تكون الأصول غير كافية للوفاء بالمنافع وفق المعادلة المستخدمة في احتساب منافع البرنامج؛ أو ب. ضمان عائد محدد على المساهمات، إما بشكل غير مباشر بموجب برنامج، أو بشكل مباشر؛ أو ج. تلك الممارسات غير الرسمية والتي ينشأ عنها واجب ضمني. فعلى سبيل المثال، قد ينشأ واجب ضمني عندما يكون لجهة ممارسات سابقة في زيادة المنافع لموظفين سابقين لمواكبة التضخم، حتى ولو لم يكن هناك واجب نظامي على الجهة لفعل ذلك.	لا	
30. Under defined benefit plans: a. The entity's obligation is to provide the agreed benefits to current and former employees; and	30. بموجب برامج المنافع المحددة: أ. يكون واجب الجهة هو أن توفر المنافع المتفق عليها للموظفين الحاليين والسابقين؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. Actuarial risk (that benefits will cost more than expected) and investment risk fall, in substance, on the entity. If actuarial or investment experience are worse than expected, the entity's obligation may be increased.	ب. تقع المخاطر الاكتوارية (كون المنافع ستكلف أكثر من المتوقع) ومخاطر استثمار، فعليًّا، على الجهة. فإذا كانت الخبرة الاكتوارية، أو الاستثمارية أسوأ من المتوقع، فإنه قد يزيد واجب الجهة.		
31. Paragraphs 32–51 explain the distinction between defined contribution plans and defined benefit plans in the context of multi-employer plans, defined benefit plans that share risks between entities under common control, state plans, and insured benefits.	31. توضح الفقرات 32-51 التمييز بين برامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة في سياق البرامج لأصحاب العمل المتعددين، وبرامج المنافع المحددة التي تقسم المخاطر بين الجهات تحت سيطرة جهة واحدة، وبرامج الدولة، والمنافع المؤمن عليها.	لا	
Multi-Employer Plans	برامج لأصحاب عمل متعددين		
32. An entity shall classify a multi-employer plan as a defined contribution plan or a defined benefit plan under the terms of the plan (including any constructive obligation that goes beyond the formal terms).	32. يجب على الجهة أن تصنف برنامج أصحاب عمل متعددين على أنها برنامج مساهمات محددة، أو برنامج منافع محددة وفقاً لشروط البرنامج (بما في ذلك أي واجب ضمني يتجاوز الشروط الرسمية).	لا	
33. If an entity participates in a multi-employer defined benefit plan, unless paragraph 34 applies, it shall: a. Account for its proportionate share of the defined benefit obligation, plan assets and cost associated with the plan in the same way as for any other defined benefit plan; and b. Disclose the information required by paragraphs 137–150 (excluding paragraph 150(d)).	33. إذا شاركت جهة في برنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، فإنه ما لم تنطبق الفقرة 34، يجب عليها ما يلي: أ. أن تحاسب عن حصتها التناسبية في واجب المنافع المحددة، وأصول البرنامج والتكاليف المرتبطة بالبرنامج بنفس الطريقة التي تستخدم لأي برنامج منافع محددة آخر؛ و ب. أن تُفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات 137-150(باستثناء الفقرة 150 (د)).	لا	
34. When sufficient information is not available to use defined benefit accounting for a multi-employer defined benefit plan, an entity shall: a. Account for the plan in accordance with paragraphs 53 and 54 as if it were a defined contribution plan; and	34. عندما لا تُتاح معلومات كافية لاستخدام المحاسبة عن المنافع المحددة لبرنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، فإنه يجب على الجهة: أ. أن تحاسب عن البرنامج وفقًا للفقرتين 53 و54 كما لو كانت برنامج مساهمات محددة؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. Disclose the information required by paragraph 150.	ب. **أن تُفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 150.**		
35. One example of a multi-employer defined benefit plan is one where: a. The plan is financed on a pay-as-you-go basis: contributions are set at a level that is expected to be sufficient to pay the benefits falling due in the same period; and future benefits earned during the current period will be paid out of future contributions; and b. Employees' benefits are determined by the length of their service and the participating entities have no realistic means of withdrawing from the plan without paying a contribution for the benefits earned by employees up to the date of withdrawal. Such a plan creates actuarial risk for the entity if the ultimate cost of benefits already earned at the end of the reporting period is more than expected, the entity will have to either increase its contributions or persuade employees to accept a reduction in benefits. Therefore, such a plan is a defined benefit plan.	35. مثال لبرنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين هو ذلك الذي فيه: أ. يُمول البرنامج على أساس الدفع أولًا بأول: تُحدد المساهمات عند المستوى الذي يتوقع أن يكون كافيًا لدفع المنافع التي حل أجل استحقاقها في الفترة نفسها؛ وسوف تدفع المنافع المستقبلية المكتسبة خلال الفترة الحالية من المساهمات المستقبلية؛ و ب. تُحدد منافع الموظفين بطول فترة خدمتهم وليس لدى الجهات المشاركة وسائل واقعية للانسحاب من البرنامج بدون دفع مساهمة مقابل المنافع المكتسبة من قبل الموظفين حتى تاريخ الانسحاب. ينشأ عن مثل هذا البرنامج مخاطر اكتوارية للجهة عندما تكون التكلفة النهائية للمنافع المكتسبة بالفعل في نهاية فترة القوائم المالية أكثر من المُتوقعة، في هذه الحالة سيكون على الجهة إما أن تزيد مساهماتها، أو أن تقنع الموظفين بأن يقبلوا تخفيضًا في المنافع. لذلك، فإن مثل هذا البرنامج هو برنامج منافع محددة.	لا	
36. Where sufficient information is available about a multi-employer defined benefit plan, an entity accounts for its proportionate share of the defined benefit obligation, plan assets, and post-employment benefit cost associated with the plan in the same way as for any other defined benefit plan. However, an entity may not be able to identify its share of the underlying financial position and performance of the	36. عندما تتاح معلومات كافية عن برنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، فإن الجهة تقوم بالمحاسبة عن حصتها التناسبية في واجب المنافع المحددة، وأصول البرنامج، وتكلفة منافع ما بعد انتهاء التوظيف المرتبطة بالبرنامج بنفس الطريقة التي تستخدم لأي برنامج منافع محددة آخر. مع ذلك، قد لا تكون الجهة قادرة على أن تحدد نصيبها من المركز المالي والأداء المالي للبرنامج، بطريقة يمكن الاعتماد عليها بشكل كاف لأغراض المحاسبة. قد يحدث هذا عندما:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
plan with sufficient reliability for accounting purposes. This may occur if: a. The plan exposes the participating entities to actuarial risks associated with the current and former employees of other entities, with the result that there is no consistent and reliable basis for allocating the obligation, plan assets, and cost to individual entities participating in the plan; or b. The entity does not have access to sufficient information about the plan that satisfies the requirements of this standard. In those cases, an entity accounts for the plan as if it were a defined contribution plan, and discloses the additional information required by paragraph 150.	أ. يُعَرِّض البرنامج الجهات المشاركة فيه لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين للجهات الأخرى، مما ينتج عنه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الواجب، وأصول البرنامج، والتكلفة لجهات بعينها مشاركة في البرنامج؛ أو ب. لا يكون للجهة قدرة على الوصول لمعلومات كافية عن البرنامج لاستيفاء متطلبات هذا المعيار. في تلك الحالات، تحاسب الجهة عن البرنامج كما لو كان برنامج مساهمات محددة، وتُفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 150.		
37. There may be a contractual agreement between the multi-employer plan and its participants that determines how the surplus in the plan will be distributed to the participants (or the deficit funded). A participant in a multi-employer plan with such an agreement that accounts for the plan as a defined contribution plan in accordance with paragraph 34 shall recognize the asset or liability that arises from the contractual agreement, and the resulting revenue or expense in surplus or deficit.	37. قد يوجد اتفاق تعاقدي بين برنامج لأصحاب عمل متعددين والمشاركين فيها، والذي يحدد كيف سيُوزع الفائض في البرنامج على المشاركين (أو العجز الممول). يجب على المشارك في برنامج لأصحاب عمل متعددين مع وجود مثل هذا الاتفاق -الذي يحاسب عن البرنامج على أنه برنامج مساهمات محددة وفقًا للفقرة 34 أن يثبت الأصل أو الالتزام الذي ينشأ عن الاتفاق التعاقدي، وأن يثبت الإيراد أو المصروف الناتج في الفائض أو العجز.	لا	
38. Multi-employer plans are distinct from group administration plans. A group administration plan is merely an aggregation of single employer plans combined to allow participating employers to pool their assets for investment	38. تختلف برامج أصحاب العمل المتعددين عن برامج إدارة المجموعة. يُعد برنامج إدارة المجموعة مجرد تجميع لبرامج أحادية لأصحاب العمل مُجمّعة لتسمح بأن يجمع أصحاب العمل المشاركين أصولهم لأغراض استثمارية وتخفيض تكاليف إدارة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
purposes and reduce investment management and administration costs, but the claims of different employers are segregated for the sole benefit of their own employees. Group administration plans pose no particular accounting problems because information is readily available to treat them in the same way as any other single employer plan and because such plans do not expose the participating entities to actuarial risks associated with the current and former employees of other entities. The definitions in this standard require an entity to classify a group administration plan as a defined contribution plan or a defined benefit plan in accordance with the terms of the plan (including any constructive obligation that goes beyond the formal terms).	الاستثمار والإشراف عليه، ولكن يُفصل بين مطالبات أصحاب العمل المختلفين للمنافع المنفردة لموظفيهم. لا تشكل برامج إدارة المجموعة مشاكل محاسبية معينة نظرًا لأن المعلومات تُتاح بسهولة لمعالجتها بنفس الطريقة نفسها التي تستخدم لأي برنامج آخر لصاحب عمل واحد، ولأن مثل هذه البرامج لا تُعَرِّض الجهات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين للجهات الأخرى. تتطلب التعريفات الواردة في هذا المعيار من الجهة أن تصنف برنامج إدارة المجموعة على أنه برنامج مساهمات محددة، أو برنامج منافع محددة وفقًا لشروط البرنامج (بما في ذلك أي واجب ضمني يتجاوز الشروط الرسمية).		
39. **In determining when to recognize, and how to measure, a liability relating to the wind-up of a multi-employer defined benefit plan, or the entity's withdrawal from a multi-employer defined benefit plan, an entity shall apply IPSAS 19, *Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets.***	39. **عند تحديد متى يُثبت، وكيف يُقاس، التزام يتعلق بإنهاء برنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، أو بانسحاب الجهة من برنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، فإنه يجب على الجهة أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة*.**	لا	
Defined Benefit Plans that Share Risks between Entities under Common Control	**برامج المنافع المحددة التي تقسم المخاطر بين الجهات تحت سيطرة جهة واحدة**		
40. Defined benefit plans that share risks between various entities under common control, for example, controlling and controlled entities, are not multi- employer plans.	40. لا تُعد برامج المنافع المحددة التي تقسم المخاطر بين الجهات سيطرة جهة واحدة، على سبيل المثال، جهة مسيطرة وجهات مسيطر عليها، برامج لأصحاب عمل متعددين.	لا	
41. An entity participating in such a plan obtains information about the plan as a whole, measured in accordance with this Standard on the basis of assumptions that apply to the plan as a whole. If there is a contractual agreement, binding	41. يجب على الجهة المشاركة في مثل هذا البرنامج أن تحصل على معلومات عن البرنامج ككل، مُقاسة وفقًا لهذا المعيار على أساس الافتراضات التي تنطبق على البرنامج ككل. إذا كان هناك اتفاق تعاقدي، أو ترتيب ملزم، أو سياسة مُعلنة لتحميل	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		جهات بعينها بالجهة الاقتصادية صافي تكلفة المنافع المحددة للبرنامج ككل مُقاسة وفقًا لهذا المعيار، فإنه يجب على الجهة أن تثبت، في قوائمها المالية المنفصلة أو الفردية، صافي تكلفة المنافع المحددة المُحملة وفقًا لذلك. إذا لم يكن هناك مثل هذا الاتفاق، والترتيب، أو السياسة، فإنه يجب أن يُثبت صافي تكلفة المنافع المحددة في القوائم المالية المنفصلة، أو الفردية للجهة التي تعتبر من الناحية النظامية صاحب العمل الراعي للبرنامج. يجب على الجهات الأخرى أن تثبت في قوائمها المالية المنفصلة أو الفردية، تكلفة مساوية لمساهمتها واجبة السداد عن الفترة.	arrangement, or stated policy for charging the net defined benefit cost for the plan as a whole measured in accordance with this Standard to individual entities within the economic entity, the entity shall, in its separate or individual financial statements, recognize the net defined benefit cost so charged. If there is no such agreement, arrangement, or policy, the net defined benefit cost shall be recognized in the separate or individual financial statements of the entity that is legally the sponsoring employer for the plan. The other entities shall, in their separate or individual financial statements, recognize a cost equal to their contribution payable for the period.
	لا	42. هناك حالات في القطاع العام حيث تشارك جهة مسيطرة وجهة واحدة أو أكثر من الجهات المسيطر عليها في برنامج منافع محددة. ما لم يكن هناك اتفاق تعاقدي، أو ترتيب ملزم، أو سياسة معلنة، على النحو المحدد في الفقرة 41، تحاسب الجهة المسيطر عليها عن البرنامج على أنه برنامج مساهمات محددة، وتحاسب الجهة المسيطرة عن البرنامج على أنه برنامج منافع محددة في قوائمها المالية الموحدة. كما تفصح الجهة المسيطر عليها عن أنها تحاسب عن البرنامج على أساس أنه برنامج مساهمات محددة في قوائمها المالية المنفصلة. كما تقوم الجهة المسيطر عليها التي تحاسب عن البرنامج على أساس أنه برنامج مساهمات محددة أيضاً بتقديم تفاصيل عن الجهة المسيطرة، وتوضح أنه في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة تتم المحاسبة عن البرنامج على أساس أنه برنامج منافع محددة. كما تقوم الجهة المسيطر عليها بالإفصاحات المطلوبة في الفقرة 151.	42. There are cases in the public sector where a controlling entity and one or more controlled entities participate in a defined benefit plan. Unless there is a contractual agreement, binding arrangement, or stated policy, as specified in paragraph 41, the controlled entity accounts on a defined contribution basis and the controlling entity accounts on a defined benefit basis in its consolidated financial statements. The controlled entity also discloses that it accounts on a defined contribution basis in its separate financial statements. A controlled entity that accounts on a defined contribution basis also provides details of the controlling entity, and states that, in the controlling entity's consolidated financial statements, accounting is on a defined benefit basis. The controlled

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
entity also makes the disclosures required in paragraph 151.			
43. Participation in such a plan is a related party transaction for each individual entity. An entity shall therefore, in its separate or individual financial statements, disclose the information required by paragraph 151.	43. **تُعد المشاركة في مثل هذا البرنامج معاملة مع طرف ذو علاقة بالنسبة لكل جهة منفردة. بناء عليه، يجب على الجهة أن تُفصح، في قوائمها المالية المنفصلة، أو الفردية، عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 151.**	لا	
State Plans	برامج الدولة		
44. An entity shall account for a state plan in the same way as for a multiemployer plan (see paragraphs 32-39).	44. **يجب على الجهة أن تقوم بالمحاسبة عن برنامج الدولة بنفس الطريقة التي تستخدم للمحاسبة عن برنامج أصحاب عمل متعددين (انظر الفقرات 32-39).**	لا	
45. State plans are established by legislation to cover all entities (or all entities in a particular category, for example, a specific industry) and are operated by national, state, or local government or by another body (for example, an agency created specifically for this purpose). This standard deals only with employee benefits of the entity, and does not address accounting for any obligations under state plans related to employees and past employees of entities that are not controlled by the reporting entity. While governments may establish state plans and provide benefits to employees of private sector entities and/or self-employed individuals, obligations arising in respect of such plans are not addressed in this standard. Some plans established by an entity provide both compulsory benefits, as a substitute for benefits that would otherwise be covered under a state plan, and additional voluntary benefits. Such plans are not state plans.	45. تنشأ برامج الدولة بموجب تشريع لتشمل جميع الجهات (أو جميع الجهات في تصنيف معين، على سبيل المثال، صناعة محددة)، وتُدار من قبل الحكومة الوطنية، أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية، أو من قبل هيئة أخرى (على سبيل المثال، جهة تُنشَأ خصيصاً لهذا الغرض). يتناول هذا المعيار فقط منافع موظفين الجهة، ولا يتناول المحاسبة عن أي واجبات بموجب برامج الدولة المتعلقة بالموظفين والموظفين السابقين في الجهات غير المسيطر عليها من قبل الجهة المعدّة للقوائم المالية. بينما يجوز للحكومات أن تضع برامج للدولة وتوفر منافع لموظفي جهات القطاع الخاص و/ أو الأفراد العاملين لحسابهم الخاص، فإن الواجبات الناشئة فيما يتعلق بهذه البرامج لا تُتناوَل في هذا المعيار. تقدم بعض البرامج التي تضعها الجهة منافع إلزامية كبديل للمنافع التي كان سيشملها برنامج الدولة ومنافع اختيارية إضافية. لا تُعد مثل هذه البرامج برامج دولة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
46. Many state plans are funded on a pay-as-you-go basis: contributions are set at a level that is expected to be sufficient to pay the required benefits falling due in the same period; future benefits earned during the current period will be paid out of future contributions. Entities covered by state plans account for those plans as either defined contribution or defined benefit plans. The accounting treatment depends upon whether the entity has a legal or constructive obligation to pay future benefits. If an entity's only obligation is to pay the contributions as they fall due, and the entity has no obligation to pay future benefits, it accounts for that state plan as a defined contribution plan.	46. تُموَّل العديد من برامج الدولة على أساس دفع الاستحقاقات أولًا بأول: تُحدد المساهمات عند المستوى الذي يُتوقع أنه سيكون كافيًا لدفع المنافع المطلوبة التي حل أجل استحقاقها في الفترة نفسها؛ وتدفع المنافع المستقبلية المُكتسبة خلال الفترة الحالية من المساهمات المستقبلية. تقوم الجهات التي تغطيها برامج الدولة بالمحاسبة عن تلك البرامج إما كبرامج مساهمات محددة أو برامج منافع محددة. تعتمد المعالجة المحاسبية على ما إذا كان لدى الجهة واجب نظامي أو ضمني بدفع منافع مستقبلية. إذا كان الواجب الوحيد للجهة هو دفع المساهمات عندما يحل أجل استحقاقها، وليس عليها واجب بدفع منافع مستقبلية، فإنها تحاسب عن برنامج الدولة على أنه برنامج مساهمات محددة.	لا	
47. A state plan may be classified as a defined contribution plan by a controlled entity. However, it is a rebuttable presumption that the state plan will be characterized as a defined benefit plan by the controlling entity. Where that presumption is rebutted the state plan is accounted for as a defined contribution plan.	47. يجوز تصنيف برنامج الدولة على أنه برنامج مساهمات محددة من قبل جهة مسيطر عليها. مع ذلك، يُعَدُّ افتراض أن برنامج الدولة سيُوصَف على أنه برنامج منافع محددة من قبل الجهة المسيطرة هو افتراض قابل للدحض. عند دحض هذا الافتراض، تتم المحاسبة عن برنامج الدولة على أنه برنامج مساهمات محددة.	لا	
Insured Benefits	**المنافع المؤمن عليها**		
48. **An entity may pay insurance premiums to fund a post-employment benefit plan. The entity shall treat such a plan as a defined contribution plan unless the entity will have (either directly, or indirectly through the plan) a legal or constructive obligation either:** a. **To pay the employee benefits directly when they fall due; or**	48. **يجوز لجهة أن تدفع أقساط تأمين لتمول برنامج منافع لما بعد انتهاء التوظيف. يجب على الجهة أن تعالج مثل هذا البرنامج على أنه برنامج مساهمات محددة إلا في حال أنه سيكون على الجهة (إما بشكل مباشر، أو غير مباشر بموجب البرنامج) واجب نظامي، أو ضمني إما:** أ. **بأن تدفع منافع الموظفين بشكل مباشر عندما يحل أجل استحقاقها؛ أو**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. To pay further amounts if the insurer does not pay all future employee benefits relating to employee service in the current and prior periods. If the entity retains such a legal or constructive obligation, the entity shall treat the plan as a defined benefit plan.	ب. **بأن تدفع مبالغ إضافية إذا كان المؤمن لا يدفع جميع منافع الموظفين المستقبلية المتعلقة بخدمة الموظفين في الفترات الحالية والسابقة.** **إذا أبقت الجهة على مثل هذا الواجب النظامي، أو الضمني، فإنه يجب على الجهة أن تعالج هذا البرنامج على أنه برنامج منافع محددة.**		
49. The benefits insured by an insurance policy need not have a direct or automatic relationship with the entity's obligation for employee benefits. Post-employment benefit plans involving insurance policies are subject to the same distinction between accounting and funding as other funded plans.	49. لا يلزم أن يكون للمنافع المؤمن عليها بموجب وثيقة تأمين علاقة مباشرة أو تلقائية مع واجب الجهة عن منافع الموظفين. تخضع برامج المنافع لما بعد انتهاء التوظيف، التي تنطوي على وثائق تأمين، لنفس التمييز بين المحاسبة والتمويل مثلها مثل البرامج الممولة الأخرى.	لا	
50. Where an entity funds a post-employment benefit obligation by contributing to an insurance policy under which the entity (either directly, indirectly through the plan, through the mechanism for setting future premiums, or through a related party relationship with the insurer) retains a legal or constructive obligation, the payment of the premiums does not amount to a defined contribution arrangement. It follows that the entity: a. Accounts for a qualifying insurance policy as a plan asset (see paragraph 8); and b. Recognizes other insurance policies as reimbursement rights (if the policies satisfy the criteria in paragraph 118).	50. عندما تمول جهة واجب منافع لما بعد انتهاء التوظيف من خلال المساهمة في وثيقة تأمين والتي بموجبها ستُبقي الجهة (إما بشكل مباشر، أو غير مباشر بموجب البرنامج، أو من خلال آلية لتحديد الأقساط المستقبلية، أو من خلال علاقة مع طرف ذي علاقة بالمؤمن) على واجبها النظامي، أو الضمني، فإن دفع الأقساط لا يرقى إلى ترتيب مساهمات محددة. يتبع ذلك أن الجهة: أ. تحاسب عن وثيقة التأمين المؤهلة على أنها أصل للبرنامج (انظر الفقرة 8)؛ و ب. تُثبت وثائق التأمين الأخرى على أنها حقوق في التعويض (عندما تستوفي الوثائق الضوابط الواردة في الفقرة 118).	لا	
51. Where an insurance policy is in the name of a specified plan participant or a group of plan participants, and the entity	51. عندما تكون وثيقة تأمين باسم مشارك معين في البرنامج أو مجموعة مشاركين بالبرنامج، وليس على الجهة أي واجب	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
does not have any legal or constructive obligation to cover any loss on the policy, the entity has no obligation to pay benefits to the employees, and the insurer has sole responsibility for paying the benefits. The payment of fixed premiums under such contracts is, in substance, the settlement of the employee benefit obligation, rather than an investment to meet the obligation. Consequently, the entity no longer has an asset or a liability. Therefore, an entity treats such payments as contributions to a defined contribution plan.	نظامي، أو ضمني بأن تغطي أي خسارة على الوثيقة، فإنه ليس على الجهة واجب بأن تدفع المنافع للموظفين ويتحمل المؤمن وحده المسؤولية عن سداد المنافع. يُعَدُّ دفع أقساط ثابتة بموجب مثل هذه العقود في جوهره تسوية لواجب منافع الموظفين، وليس استثمارًا للوفاء بالواجب. بالتالي، لم يعد لدى الجهة أصل أو التزام. بناءً عليه، تتعامل الجهة مع مثل هذه المدفوعات على أنها مساهمات في برنامج مساهمات محددة.		
Post-Employment Benefits—Defined Contribution Plans	**منافع ما بعد انتهاء التوظيف – برامج المساهمات المحددة**		
52. Accounting for defined contribution plans is straightforward because the reporting entity's obligation for each period is determined by the amounts to be contributed for that period. Consequently, no actuarial assumptions are required to measure the obligation or the expense, and there is no possibility of any actuarial gain or loss. Moreover, the obligations are measured on an undiscounted basis, except where they are not expected to be settled wholly before twelve months after the end of the reporting period in which the employees render the related service.	52. تتسم المحاسبة عن برامج المساهمات المحددة بالبساطة نظرًا لأن واجب الجهة المعدّة للقوائم المالية يتحدد لكل فترة بالمبالغ التي ستتم المساهمة بها لتلك الفترة. بالتالي، لا يتطلب قياس الواجب، أو المصروف افتراضات اكتوارية ولا يوجد احتمال لأي مكسب، أو خسارة اكتوارية. علاوة على ذلك، تُقاس الواجبات على أساس غير مخصوم، باستثناء عندما لا يُتوقع أن تُسوى – بشكل كامل – قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم خلالها الموظفون الخدمة المتعلقة بها.	لا	
Recognition and Measurement	**الإثبات والقياس**		
53. **When an employee has rendered service to an entity during a period, the entity shall recognize the contribution payable to a defined contribution plan in exchange for that service:**	53. **عندما يقدم موظف خدمة لجهة خلال فترة، فإنه يجب على الجهة أن تثبت المساهمة واجبة السداد لبرنامج المساهمات المحددة في مقابل هذه الخدمة:**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a. As a liability (accrued expense), after deducting any contribution already paid. If the contribution already paid exceeds the contribution due for service before the end of the reporting period, an entity shall recognize that excess as an asset (prepaid expense) to the extent that the prepayment will lead to, for example, a reduction in future payments or a cash refund; and b. As an expense, unless another Standard requires or permits the inclusion of the contribution in the cost of an asset (see, for example, IPSAS 12 and IPSAS 45).	أ. على أنها التزام (مصروف مستحق)، بعد طرح أي مساهمة دفعت بالفعل. فإذا كانت المساهمة المدفوعة بالفعل تزيد على المساهمة المستحقة مقابل الخدمة قبل نهاية فترة القوائم المالية، فإنه يجب على الجهة أن تثبت هذه الزيادة على أنها أصل (مصروف مدفوع مقدمًا) إلى الحد الذي سوف يؤدي الدفع المسبق، على سبيل المثال، إلى تخفيض في الدفعات المستقبلية، أو استرداد نقد؛ و ب. على أنها مصروف، ما لم يتطلب معيار آخر أو يسمح بتضمين المساهمة في تكلفة أصل ما (انظر، على سبيل المثال، معيار المحاسبة للقطاع العام 12 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 45).		
54. When contributions to a defined contribution plan are not expected to be settled wholly before twelve months after the end of the reporting period in which the employees render the related service, they shall be discounted using the discount rate specified in paragraph 85.	54. عندما لا يتوقع أن تُسوَّى المساهمات في برنامج مساهمات محددة بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المتعلقة بها، فإنه يجب أن تُخصَم باستخدام معدل الخصم المحدد في الفقرة 85.	لا	
Disclosure	الإفصاح		
55. An entity shall disclose the amount recognized as an expense for defined contribution plans.	55. يجب على الجهة أن تُفصح عن المبلغ المُثبت كمصروف لبرامج المساهمات المحددة.	لا	
56. Where required by IPSAS 20, an entity discloses information about contributions to defined contribution plans for key management personnel.	56. تفصح الجهة – حيثما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 20، عن معلومات حول المساهمات في برامج المساهمات المحددة لكبار موظفي الإدارة.	لا	
Post-Employment Benefits—Defined Benefit Plans	منافع ما بعد انتهاء التوظيف – برامج المنافع المحددة		
57. Accounting for defined benefit plans is complex, because actuarial assumptions are required to measure the obligation and the expense, and there is a possibility of actuarial gains and losses. Moreover, the obligations are	57. تتسم المحاسبة عن برامج المنافع المحددة بالتعقيد، نظرًا لأن قياس الواجب والمصروف يتطلب افتراضات اكتوارية، وتوجد إمكانية لحدوث مكاسب وخسائر اكتوارية. علاوة على ذلك، تُقاس الواجبات على أساس مخصوم، نظرًا لأنها قد تُسوى بعد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
measured on a discounted basis, because they may be settled many years after the employees render the related service.	سنوات عديدة من تقديم الموظفين للخدمة المتعلقة بها.		
Recognition and Measurement	**الإثبات والقياس**		
58. Defined benefit plans may be unfunded, or they may be wholly or partly funded by contributions by an entity, and sometimes its employees, into an entity, or fund, that is legally separate from the reporting entity and from which the employee benefits are paid. The payment of funded benefits when they fall due depends not only on the financial position and the investment performance of the fund but also on an entity's ability, and willingness, to make good any shortfall in the fund's assets. Therefore, the entity is, in substance, underwriting the actuarial and investment risks associated with the plan. Consequently, the expense recognized for a defined benefit plan is not necessarily the amount of the contribution due for the period.	58. قد تكون برامج المنافع المحددة غير ممولة، أو قد تكون مُمولة بشكل كامل أو بشكل جزئي من خلال مساهمات جهة ما، وأحيانًا من قبل موظفيها، في جهة، أو صندوق، والذي يكون منفصلًا بشكل نظامي عن الجهة المعدّة للقوائم المالية، وتدفع منه منافع الموظفين. لا يعتمد دفع المنافع الممولة عندما يحل أجل استحقاقها فقط على المركز المالي للصندوق، وأدائه الاستثماري ولكن أيضًا على قدرة الجهة، واستعدادها، على أن تعوض أي عجز في أصول الصندوق. ومن ثم، فإن الجهة تضمن من حيث الجوهر تغطية المخاطر الاكتوارية والاستثمارية المرتبطة بالبرنامج. بالتالي، ليس من الضروري أن يكون المصروف الذي يُثبّت لبرنامج منافع محددة هو مبلغ المساهمة المستحقة للفترة.	لا	
59. Accounting by an entity for defined benefit plans involves the following steps: a. Determining the deficit or surplus. This involves: i. Using an actuarial technique, the projected unit credit method, to make a reliable estimate of the ultimate cost to the entity of the benefit that employees have earned in return for their service in the current and prior periods (see paragraphs 69–71). This requires an entity to determine how much benefit is attributable to the current and	59. تنطوي المحاسبة من قبل جهة عن برامج المنافع المحددة على الخطوات التالية: أ. تحديد العجز أو الفائض. وهذا ينطوي على: (1) استخدام أسلوب اكتواري، طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة، لإجراء تقدير موثوق للتكلفة النهائية على الجهة للمنافع التي اكتسبها الموظفون في مقابل خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة (انظر الفقرات 69-71). يتطلب هذا من الجهة أن تحدد مقدار المنافع التي تُنسب إلى الفترات الحالية والسابقة (انظر الفقرات 72-76)، وأن تُجرى تقديرات (افتراضات	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		اكتوارية) حول المتغيرات الديمغرافية (مثل معدل دوران الموظفين ومعدل الوفيات)، والمتغيرات المالية (مثل الزيادات المستقبلية في الرواتب والتكاليف الطبية) التي سوف تؤثر على تكلفة المنافع (انظر الفقرات 77-100)؛ (2) خصم تلك المنافع لتحديد القيمة الحالية لواجبات المنافع المحددة وتكلفة الخدمة الحالية (انظر الفقرات 69-71 و85-88)؛ (3) طرح القيمة العادلة لأي من أصول البرنامج (انظر الفقرات 115-117) من القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة؛ ب. تحديد مبلغ صافي التزام (أصل) المنافع المحددة على أنه مبلغ العجز أو الفائض المُحدد في البند (أ)، مُعدل بأي أثر لتقييد صافي أصل المنافع المحددة بالحد الأعلى للأصل (انظر الفقرة 66). ج. تحديد المبالغ التي ستُثبت ضمن الفائض أو العجز: (1) تكلفة الخدمة الحالية (انظر الفقرات 72-76 والفقرة 124أ). (2) أي تكلفة لخدمة سابقة والمكسب أو الخسارة نتيجة التسوية (انظر الفقرات 101-114). (3) صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرات 125-128). د. تحديد إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة، والتي تثبت ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية، شاملة: (1) المكاسب والخسائر الاكتوارية (انظر الفقرات 130 و131)؛ و	prior periods (see paragraphs 72–76), and to make estimates (actuarial assumptions) about demographic variables (such as employee turnover and mortality) and financial variables (such as future increases in salaries and medical costs) that will affect the cost of the benefit (see paragraphs 77–100); ii. Discounting that benefit in order to determine the present value of the defined benefit obligation and the current service cost (see paragraphs 69–71 and 85–88); iii. Deducting the fair value of any plan assets (see paragraphs 115–117) from the present value of the defined benefit obligation; b. Determining the amount of the net defined benefit liability (asset) as the amount of the deficit or surplus determined in (a), adjusted for any effect of limiting a net defined benefit asset to the asset ceiling (see paragraph 66). c. Determining amounts to be recognized in surplus or deficit: i. Current service cost (see paragraphs 72–76 and paragraph 124A). ii. Any past service cost and gain or loss on settlement (see paragraphs 101–114). iii. Net interest on the net defined benefit liability (asset) (see paragraphs 125–128).

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
d. Determining the remeasurements of the net defined benefit liability (asset), to be recognized in net assets/equity, comprising: i. Actuarial gains and losses (see paragraphs 130 and 131); ii. Return on plan assets, excluding amounts included in net interest on the net defined benefit liability (asset) (see paragraph 132); and iii. Any change in the effect of the asset ceiling (see paragraph 66), excluding amounts included in net interest on the net defined benefit liability (asset). Where an entity has more than one defined benefit plan, the entity applies these procedures for each material plan separately.	(2) العائد على أصول البرنامج، باستثناء المبالغ المُضمنة في صافي العائد على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرة 132)؛ و (3) أي تغير في أثر الحد الأعلى للأصل (انظر الفقرة 66)، باستثناء المبالغ المُضمنة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة. وعندما يكون لجهة أكثر من برنامج منافع محددة واحد، فإن الجهة تطبق هذه الإجراءات لكل برنامج ذو أهمية نسبية بشكل منفصل.		
60. **An entity shall determine the net defined benefit liability (asset) with sufficient regularity that the amounts recognized in the financial statements do not differ materially from the amounts that would be determined at the end of the reporting period.**	60. **يجب على الجهة أن تحدد صافي التزام (أصل) المنافع المحددة بانتظام بشكل كافٍ بحيث لا تختلف المبالغ المُثبتة في التقرير بشكل ذي أهمية نسبية عن المبالغ التي ستُحدد في نهاية فترة القوائم المالية.**	لا	
61. This standard encourages, but does not require, an entity to involve a qualified actuary in the measurement of all material post-employment benefit obligations. For practical reasons, an entity may request a qualified actuary to carry out a detailed valuation of the obligation before the end of the reporting period. Nevertheless, the results of that valuation are updated for any material transactions and other material changes in circumstances (including	61. يشجع هذا المعيار، ولكن لا يتطلب من، الجهة أن تُشرك اكتواريًا مؤهلًا في قياس جميع واجبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف ذات الأهمية النسبية. لأسباب عملية، يجوز للجهة أن تطلب اكتواريًا مؤهلًا لإجراء تقييم مُفصل للواجب قبل نهاية فترة القوائم المالية. مع ذلك، تُحَدَّث نتائج هذا التقييم بأي معاملات ذات أهمية نسبية وبالتغيرات الأخرى ذات الأهمية النسبية في الظروف (بما في ذلك التغيرات في أسعار السوق ومعدلات الفائدة) حتى نهاية فترة القوائم المالية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
changes in market prices and interest rates) up to the end of the reporting period.			
62. In some cases, estimates, averages, and computational short cuts may provide a reliable approximation of the detailed computations illustrated in this Standard.	62. في بعض الحالات، قد توفر التقديرات، والمتوسطات، والطرق الحسابية المختصرة قيماً تقريبية موثوقة للعمليات الحسابية المُفصلة الموضحة في هذا المعيار.	لا	
Accounting for the Constructive Obligation	*المحاسبة عن الواجب الضمني*		
63. **An entity shall account not only for its legal obligation under the formal terms of a defined benefit plan, but also for any constructive obligation that arises from the entity's informal practices. Informal practices give rise to a constructive obligation where the entity has no realistic alternative but to pay employee benefits. An example of a constructive obligation is where a change in the entity's informal practices would cause unacceptable damage to its relationship with employees.**	63. **يجب على الجهة المحاسبة، ليس فقط عن واجبها النظامي بموجب الشروط الرسمية لبرنامج منافع محددة، ولكن أيضًا عن أي واجب ضمني ينشأ عن ممارسات الجهة غير الرسمية. ينشأ عن الممارسات غير الرسمية واجب ضمني عندما لا يكون للجهة بديل واقعي سوى أن تدفع منافع الموظفين. وكمثال للواجب الضمني هو حينما يتسبب تغيير في ممارسات الجهة غير الرسمية في ضرر غير مقبول بعلاقتها مع الموظفين.**	لا	
64. The formal terms of a defined benefit plan may permit an entity to terminate its obligation under the plan. Nevertheless, it is usually difficult for an entity to terminate its obligation under a plan (without payment) if employees are to be retained. Therefore, in the absence of evidence to the contrary, accounting for post-employment benefits assumes that an entity that is currently promising such benefits will continue to do so over the remaining working lives of employees.	64. قد تسمح الشروط الرسمية لبرنامج منافع محددة للجهة بأن تُنهي واجبها بموجب البرنامج. مع ذلك، يكون من الصعب عادةً على الجهة أن تُنهي واجبها بموجب برنامج (بدون مدفوعات) إذا كانت ستبقي على الموظفين. بناءً عليه، في ظل غياب دليل على عكس ذلك، تفترض المحاسبة عن منافع ما بعد انتهاء التوظيف أن الجهة التي تتعهد حاليًا بمثل هذه المنافع سوف تستمر في فعل ذلك طوال الفترة المتبقية للموظفين في العمل.	لا	
Statement of Financial Position	*قائمة المركز المالي*		
65. **An entity shall recognize the net defined benefit liability (asset) in the statement of financial position.**	65. **يجب على الجهة أن تثبت صافي التزام (أصل) المنافع المحددة في قائمة المركز المالي.**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
66. When an entity has a surplus in a defined benefit plan, it shall measure the net defined benefit asset at the lower of: a. The surplus in the defined benefit plan; and b. The asset ceiling, determined using the discount rate specified in paragraph 85.	66. **عندما يكون لدى الجهة فائض في برنامج منافع محددة، فإنه يجب عليها قياس صافي أصل المنافع المحددة على أساس الأقل من بين ما يلي:** أ. **الفائض في برنامج المنافع المحددة؛ و** ب. **الحد الأعلى للأصل، والذي يحدد باستخدام معدل الخصم المُحدد في الفقرة 85.**	لا	
67. A net defined benefit asset may arise where a defined benefit plan has been overfunded or where actuarial gains have arisen. An entity recognizes a net defined benefit asset in such cases because: a. The entity controls a resource, which is the ability to use the surplus to generate future benefits; b. That control is a result of past events (contributions paid by the entity and service rendered by the employee); and c. Future economic benefits are available to the entity in the form of a reduction in future contributions or a cash refund, either directly to the entity or indirectly to another plan in deficit. The asset ceiling is the present value of those future benefits.	67. قد يَنشأ أصل منافع محددة عندما يُمَوَّل برنامج منافع محددة بأكثر مما يجب أو عندما تنشأ مكاسب اكتوارية. وفي مثل هذه الحالات، تثبت الجهة صافي أصل منافع محددة، نظرًا لأن: أ. الجهة تسيطر على مورد، وهو القدرة على استخدام الفائض لتوليد منافع مستقبلية؛ و ب. هذه السيطرة هي نتيجة لأحداث سابقة (مساهمات مدفوعة من قبل الجهة وخدمة مقدمة من قبل الموظفين)؛ و ج. تُتاح المنافع الاقتصادية المستقبلية للجهة في شكل تخفيض في المساهمات المستقبلية، أو استرداد نقد، إما بشكل مباشر للجهة، أو بشكل غير مباشر لبرنامج آخر يواجه عجزًا. الحد الأعلى للأصل هو القيمة الحالية لتلك المنافع المستقبلية.	لا	
Recognition and Measurement—Present Value of Defined Benefit Obligations and Current Service Cost	**الإثبات والقياس – القيمة الحالية لواجبات المنافع المحددة وتكلفة الخدمة الحالية**		
68. The ultimate cost of a defined benefit plan may be influenced by many variables, such as final salaries, employee turnover and mortality, employee contributions and medical cost trends. The ultimate cost of the plan is	68. قد تتأثر التكلفة النهائية لبرنامج منافع محددة بمتغيرات عديدة، مثل الرواتب النهائية، ومعدل دوران الموظفين ومعدل الوفيات، ومساهمات الموظفين واتجاهات التكاليف الطبية. فالتكلفة النهائية للبرنامج تكون غير مؤكدة، ومن	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المحتمل أن يستمر عدم التأكد هذا لفترة طويلة من الوقت. لقياس القيمة الحالية لواجبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف وتكلفة الخدمة الحالية المتعلقة بها، فإنه من الضروري: أ. أن تُطبق طريقة تقييم اكتواري (انظر الفقرات 69-71)؛ و ب. أن تُنسب المنافع لفترات الخدمة (انظر الفقرات 72-76)؛ و ج. أن تُوضع افتراضات اكتوارية (انظر الفقرات 77-100).	uncertain and this uncertainty is likely to persist over a long period of time. In order to measure the present value of the post-employment benefit obligations and the related current service cost, it is necessary: a. To apply an actuarial valuation method (see paragraphs 69–71); b. To attribute benefit to periods of service (see paragraphs 72–76); and c. To make actuarial assumptions (see paragraphs 77–100).
		طريقة التقييم الاكتواري	*Actuarial Valuation Method*
	لا	69. **يجب على الجهة أن تستخدم طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة لتحدد القيمة الحالية لواجبات المنافع المحددة المترتبة عليها وتكلفة الخدمة الحالية المتعلقة بها، وكذلك تكلفة الخدمة السابقة في حال، انطباق ذلك.**	69. **An entity shall use the projected unit credit method to determine the present value of its defined benefit obligations and the related current service cost and, where applicable, past service cost.**
	لا	70. تعتبر طريقة وحدة الائتمان المتوقعة (تُعرف أحيانًا بطريقة المنافع المستحقة بالتناسب مع الخدمة، أو بطريقة المنفعة/سنوات الخدمة) أنه ينشأ عن كل فترة خدمة وحدة إضافية لاستحقاق منفعة (انظر الفقرات 72-76)، وتقيس كل وحدة بشكل منفصل لتنشئ الواجب النهائي (انظر الفقرات 77-100).	70. The projected unit credit method (sometimes known as the accrued benefit method prorated on service or as the benefit/years of service method) sees each period of service as giving rise to an additional unit of benefit entitlement (see paragraphs 72–76), and measures each unit separately to build up the final obligation (see paragraphs 77–100).
	لا	71. تخصم الجهة كامل واجب منافع ما بعد انتهاء التوظيف، حتى ولو كان يُتوقع أن يُسوى جزء من الواجب قبل اثني عشر شهرًا بعد فترة القوائم المالية.	71. An entity discounts the whole of a post-employment benefit obligation, even if part of the obligation is expected to be settled before twelve months after the reporting period.
		نسْب المنافع لفترات الخدمة	*Attributing Benefit to Periods of Service*
	لا	72. **عند تحديد القيمة الحالية لواجبات المنافع المحددة المترتبة على الجهة وتكلفة الخدمة الحالية المتعلقة بها، وكذلك**	72. **In determining the present value of its defined benefit obligations and the related current service cost and, where**

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تكلفة الخدمة السابقة في حال انطباق ذلك، فإنه يجب على الجهة أن تنسب المنافع لفترات الخدمة بموجب معادلة احتساب منافع البرنامج. مع ذلك، إذا كانت ستؤدي خدمة موظف في سنوات تالية إلى مستوى من المنافع أعلى بشكل ذي أهمية نسبية عنه في السنوات السابقة، فإنه يجب على الجهة أن تنسب المنافع على أساس القسط الثابت من: أ. التاريخ الذي تُؤدَّى فيه خدمة من قبل الموظف لأول مرة لمنافع بموجب البرنامج (سواء كانت المنافع مشروطة بخدمة إضافية أم لا) حتى ب. التاريخ الذي سوف تؤدَّى فيه خدمة إضافية من قبل الموظف لمبلغ غير ذو أهمية نسبية من المنافع الإضافية بموجب البرنامج، بخلاف الناتج من زيادات الراتب الإضافية.	applicable, past service cost, an entity shall attribute benefit to periods of service under the plan's benefit formula. However, if an employee's service in later years will lead to a materially higher level of benefit than in earlier years, an entity shall attribute benefit on a straight-line basis from: a. The date when service by the employee first leads to benefits under the plan (whether or not the benefits are conditional on further service) until b. The date when further service by the employee will lead to no material amount of further benefits under the plan, other than from further salary increases.
	لا	73. تتطلب طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة من الجهة أن تنسب المنافع للفترة الحالية (لتحديد تكلفة الخدمة الحالية) وللفترات الحالية والسابقة (لتحديد القيمة الحالية لواجبات المنافع المحددة) . وتنْسب الجهة المنافع للفترات التي ينشأ فيها الواجب بتقديم منافع ما بعد انتهاء التوظيف. وينشأ هذا الواجب عندما يقدم الموظفون خدمات في مقابل منافع ما بعد انتهاء التوظيف التي تتوقع الجهة أن تدفعها في فترات القوائم المالية المستقبلية. تسمح الطرق الاكتوارية للجهة بقياس هذا الواجب بطريقة يمكن الاعتماد عليها بشكل كاف لتبرر إثبات الالتزام.	73. The projected unit credit method requires an entity to attribute benefit to the current period (in order to determine current service cost) and the current and prior periods (in order to determine the present value of defined benefit obligations). An entity attributes benefit to periods in which the obligation to provide post-employment benefits arises. That obligation arises as employees render services in return for post-employment benefits that an entity expects to pay in future reporting periods. Actuarial techniques allow an entity to measure that obligation with sufficient reliability to justify recognition of a liability.
	لا	74. تُنشئ خدمة الموظفين واجباً بموجب برنامج منافع محددة حتى ولو كانت المنافع مشروطة بالتوظيف المستقبلي (وبعبارة أخرى لم تُكتسب). تُنشئ خدمة الموظفين قبل تاريخ	74. Employee service gives rise to an obligation under a defined benefit plan even if the benefits are conditional on future employment (in other words they are not vested). Employee

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
service before the vesting date gives rise to a constructive obligation because, at the end of each successive reporting period, the amount of future service that an employee will have to render before becoming entitled to the benefit is reduced. In measuring its defined benefit obligation, an entity considers the probability that some employees may not satisfy any vesting requirements. Similarly, although some post- employment benefits, for example, post-employment medical benefits, become payable only if a specified event occurs when an employee is no longer employed, an obligation is created when the employee renders service that will provide entitlement to the benefit if the specified event occurs. The probability that the specified event will occur affects the measurement of the obligation, but does not determine whether the obligation exists.	الاكتساب واجباً ضمنيًا، نظرًا لأنه، في نهاية كل فترة من فترات القوائم المالية التالية، يُخفض مبلغ الخدمة المستقبلية التي يجب على الموظف أن يقدمها قبل أن يصبح مستحقًا للمنفعة. عند قياس واجب المنافع المحددة، تأخذ الجهة في الحسبان احتمال أنه قد لا يستوفي بعض الموظفين أيًا من متطلبات الاكتساب. بالمثل، بالرغم من أن بعض منافع ما بعد انتهاء التوظيف، على سبيل المثال، المنافع الطبية بعد انتهاء التوظيف، تصبح واجبة السداد فقط إذا وقع حدث محدد وهو عندما لم يعد الموظف موظفاً. ينشأ الواجب عندما يقدم الموظف الخدمة التي سوف توفر استحقاقًا للمنفعة عند وقوع الحدث المحدد. يؤثر احتمال وقوع الحدث المحدد على قياس الواجب، ولكنه لا يحدد ما إذا كان يوجد الواجب أم لا.		
75. The obligation increases until the date when further service by the employee will lead to no material amount of further benefits. Therefore, all benefit is attributed to periods ending on or before that date. Benefit is attributed to individual accounting periods under the plan's benefit formula. However, if an employee's service in later years will lead to a materially higher level of benefit than in earlier years, an entity attributes benefit on a straight-line basis until the date when further service by the employee will lead to no material amount of further benefits. That is because	75. يزداد الواجب حتى التاريخ الذي سوف لا تؤَدى فيه الخدمة الإضافية من قبل الموظف إلى مبلغ ذو أهمية نسبية من المنافع الإضافية. ولذلك، تُنسب جميع المنافع للفترات التي تنتهي في ذلك التاريخ، أو قبله. تُنسب المنافع لفترات محاسبية بعينها بموجب معادلة احتساب منافع البرنامج. مع ذلك، إذا كانت خدمة موظف في سنوات تالية سوف تؤدي إلى مستوى من المنافع أعلى بشكل ذي أهمية نسبية عن السنوات السابقة، فإن الجهة تنسب المنافع على أساس القسط الثابت حتى التاريخ الذي سوف لا تؤدَّى فيه الخدمة الإضافية من قبل الموظف إلى مبلغ ذي أهمية نسبية من المنافع الإضافية. ذلك نظرًا لأن خدمة الموظف خلال الفترة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
the employee's service throughout the entire period will ultimately lead to benefit at that higher level.	بالكامل سوف تؤدي بشكل نهائي إلى منافع عند هذا المستوى الأعلى.		
76. Where the amount of a benefit is a constant proportion of final salary for each year of service, future salary increases will affect the amount required to settle the obligation that exists for service before the end of the reporting period, but do not create an additional obligation. Therefore: a. For the purpose of paragraph 72(b), salary increases do not lead to further benefits, even though the amount of the benefits is dependent on final salary; and b. The amount of benefit attributed to each period is a constant proportion of the salary to which the benefit is linked.	76. عندما يكون مبلغ المنافع نسبة ثابتة من الراتب النهائي لكل سنة خدمة، فإن زيادات الراتب المستقبلية سوف تؤثر على المبلغ المطلوب لتسوية الواجب الموجود للخدمة قبل نهاية فترة القوائم المالية، ولكنها لا تُنشئ واجباً إضافيّا، ومن ثم: أ. لغرض الفقرة 72(ب)، لا تؤدي زيادات الراتب إلى منافع إضافية، بالرغم من أن مبلغ المنافع يعتمد على الراتب النهائي؛ و ب. يكون مبلغ المنافع المنسوب لكل فترة نسبة ثابتة من الراتب الذي ترتبط به المنفعة.	لا	
Actuarial Assumptions	*الافتراضات الاكتوارية*		
77. Actuarial assumptions shall be unbiased and mutually compatible.	77. يجب أن تكون الافتراضات الاكتوارية غير متحيزة ومتوافقة بشكل متبادل.	لا	
78. Actuarial assumptions are an entity's best estimates of the variables that will determine the ultimate cost of providing post-employment benefits. Actuarial assumptions comprise: a. Demographic assumptions about the future characteristics of current and former employees (and their dependants) who are eligible for benefits. Demographic assumptions deal with matters such as: i. Mortality (see paragraphs 83 and 84); ii. Rates of employee turnover, disability, and early retirement;	78. تُعد الافتراضات الاكتوارية أفضل تقديرات تضعها الجهة للمتغيرات التي سوف تحدد التكلفة النهائية لتقديم منافع ما بعد انتهاء التوظيف. تشمل الافتراضات الاكتوارية: أ. افتراضات ديموغرافية عن الخصائص المستقبلية للموظفين الحاليين والسابقين (ومن يعولون) المؤهلين للمنافع. تتناول الافتراضات الديموغرافية مسائل، مثل: (1) معدل الوفيات (أنظر الفقرات 83 و84)؛ و (2) معدلات دوران الموظفين والعجز والتقاعد المبكر؛ و (3) نسبة أعضاء البرنامج ومن يعولون الذين سوف يكونون مؤهلين للمنافع؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
iii. The proportion of plan members with dependants who will be eligible for benefits; iv. The proportion of plan members who will select each form of payment option available under the plan terms; and v. Claim rates under medical plans. b. Financial assumptions, dealing with items such as: i. The discount rate (see paragraphs 85 – 88); ii. Benefit levels, excluding any cost of the benefits to be met by employees, and future salary (see paragraphs 89–97); iii. In the case of medical benefits, future medical costs, including claim handling costs (i.e., the costs that will be incurred in processing and resolving claims, including legal and adjuster's fees) (see paragraphs 98–100); and iv. Taxes payable by the plan on contributions relating to service before the end of the reporting period or on benefits resulting from that service.	(4) نسبة أعضاء البرنامج الذين سوف يختارون كل شكل لخيار الدفع المتاح بموجب شروط البرنامج؛ و (5) معدلات المطالبة بموجب البرامج الطبية. ب. افتراضات مالية تتناول بنوداً مثل: (1) معدل الخصم (انظر الفقرات 85-88)؛ و (2) مستويات المنافع، باستثناء أي تكلفة منافع ستؤدَّى من قبل الموظفين، والراتب المستقبلي (انظر الفقرات 89-97)؛ و (3) في حالة المنافع الطبية، التكاليف الطبية المستقبلية، بما في ذلك تكاليف التعامل مع المطالبة (أي التكاليف التي ستُتَكَبَّدُ في معالجة المطالبات والفصل فيها، بما في ذلك الأتعاب القانونية وأتعاب خبراء التسوية) (أنظر الفقرات 98-100)؛ و (4) الضرائب واجبة السداد من قبل البرنامج على المساهمات المتعلقة بالخدمة قبل فترة القوائم المالية، أو على المنافع الناتجة عن تلك الخدمة.		
79. Actuarial assumptions are unbiased if they are neither imprudent nor excessively conservative.	79. تكون الافتراضات الاكتوارية غير متحيزة عندما لا تكون مبالغ فيها، أو متحفظة إلى حد بعيد.	لا	
80. Actuarial assumptions are mutually compatible if they reflect the economic relationships between factors such as inflation, rates of salary increase, and discount rates. For example, all assumptions that depend on a particular inflation level (such as assumptions about interest rates	80. تكون الافتراضات الاكتوارية متوافقة بشكل متبادل عندما تعكس العلاقات الاقتصادية بين عوامل مثل التضخم، ومعدلات زيادة الراتب ومعدلات الخصم. على سبيل المثال، فإن جميع الافتراضات التي تعتمد على مستوى تضخم معين (مثل الافتراضات بشأن معدلات الفائدة وزيادات الراتب والمنافع) في أي فترة مستقبلية محددة، تفترض نفس	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		مستوى التضخم في تلك الفترة.	and salary and benefit increases) in any given future period assume the same inflation level in that period.
	لا	81. تحدد الجهة معدل الخصم والافتراضات المالية الأخرى بقيمة اسمية (مُعلنة)، ما لم تكن التقديرات بقيم حقيقية (معدلة بأثر التضخم) يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر، على سبيل المثال، في اقتصاد ذي تضخم جامح (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 10، *التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح*)، أو حيثما تكون المنافع مرتبطة بمؤشر ويوجد سوق عميق للسندات المرتبطة بمؤشر لنفس العملة والأجل.	81. An entity determines the discount rate and other financial assumptions in nominal (stated) terms, unless estimates in real (inflation-adjusted) terms are more reliable, for example, in a hyperinflationary economy (see IPSAS 10, Financial Reporting in Hyperinflationary Economies), or where the benefit is index-linked, and there is a deep market in index-linked bonds of the same currency and term.
	لا	82. **يجب أن تستند الافتراضات المالية إلى توقعات السوق في نهاية فترة القوائم المالية، للفترة التي ستُسوى على مداها الواجبات.**	82. **Financial assumptions shall be based on market expectations, at the end of the reporting period, for the period over which the obligations are to be settled.**
		الافتراضات الاكتوارية: معدل الوفيات	*Actuarial Assumptions: Mortality*
	لا	83. **يجب على الجهة أن تحدد افتراضاتها لمعدل الوفيات بالرجوع إلى أفضل تقديراتها لمعدل وفيات أعضاء البرنامج أثناء التوظيف وبعده.**	83. **An entity shall determine its mortality assumptions by reference to its best estimate of the mortality of plan members both during and after employment.**
	لا	84. لتقدير التكلفة النهائية للمنفعة، تأخذ الجهة في الحسبان التغيرات المتوقعة في معدل الوفيات، على سبيل المثال، بتعديل جداول معدل الوفيات الطبيعية بتقديرات الانخفاض في معدل الوفيات.	84. In order to estimate the ultimate cost of the benefit an entity takes into consideration expected changes in mortality, for example by modifying standard mortality tables with estimates of mortality improvements.
		الافتراضات الاكتوارية – معدل الخصم	*Actuarial Assumptions—Discount Rate*
	لا	85. **يجب أن يعكس المعدل المُستخدم لخصم واجبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف (كلاً من المُمولة وغير المُمولة) القيمة الزمنية للنقود. يجب أن تتفق عملة الأداة المالية المختارة لعكس القيمة الزمنية للنقود، وأجلها، مع عملة واجبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف، وأجلها المُقدر.**	85. **The rate used to discount post-employment benefit obligations (both funded and unfunded) shall reflect the time value of money. The currency and term of the financial instrument selected to reflect the time value of money shall**

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
be consistent with the currency and estimated term of the post-employment benefit obligations.			
86. One actuarial assumption that has a material effect is the discount rate. The discount rate reflects the time value of money but not the actuarial or investment risk. Furthermore, the discount rate does not reflect the entity-specific credit risk borne by the entity's creditors, nor does it reflect the risk that future experience may differ from actuarial assumptions.	86. يُعد معدل الخصم أحد الافتراضات الاكتوارية التي يكون لها أثر ذو أهمية نسبية. يعكس معدل الخصم القيمة الزمنية للنقود ولكن لا يعكس المخاطر الاكتوارية، أو الاستثمارية. علاوة على ذلك، لا يعكس معدل الخصم مخاطر الائتمان المتعلقة بجهة محددة والتي يتحملها دائنو الجهة، ولا يعكس مخاطر أنه قد تختلف الخبرة المستقبلية عن الافتراضات الاكتوارية.	لا	
87. The discount rate reflects the estimated timing of benefit payments. In practice, an entity often achieves this by applying a single weighted average discount rate that reflects the estimated timing and amount of benefit payments, and the currency in which the benefits are to be paid.	87. يعكس معدل الخصم التوقيت المقدر لمدفوعات المنافع. وفي الواقع العملي، تحقق الجهة ذلك غالبًا من خلال تطبيق متوسط مرجح واحد لمعدل الخصم يعكس التوقيت المُقدر لمدفوعات المنافع ومبلغها والعملة التي ستدفع بها المنافع.	لا	
88. An entity makes a judgment whether the discount rate that reflects the time value of money is best approximated by reference to market yields at the end of the reporting period on government bonds, high quality corporate bonds, or by another financial instrument. In some jurisdictions, market yields at the end of the reporting period on government bonds will provide the best approximation of the time value of money. However, there may be jurisdictions in which this is not the case, for example, jurisdictions where there is no deep market in government bonds, or in which market yields at the end of the reporting period on government bonds do not reflect the time value of money. In such cases,	88. تقوم الجهة باتخاذ حكم بشأن ما إذا كان معدل الخصم الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود هو أفضل قيمة تقريبية بالرجوع إلى عوائد السوق في نهاية فترة القوائم المالية على السندات الحكومية أو سندات الشركات عالية الجودة أو بأداة مالية أخرى. في بعض الدول، توفر عائدات السوق في نهاية فترة القوائم المالية على السندات الحكومية أفضل تقدير للقيمة الزمنية للنقود. مع ذلك، قد تكون هناك دول لا يكون فيها الأمر كذلك، على سبيل المثال، الدول التي لا يوجد فيها سوق عميق للسندات الحكومية، أو التي لا تعكس فيها عائدات السوق في نهاية فترة القوائم المالية على السندات الحكومية القيمة الزمنية للنقود. في مثل هذه الحالات، تحدد الجهة المعدّة للقوائم المالية المعدل بطريقة أخرى، مثلًا بالرجوع إلى	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
the reporting entity determines the rate by another method, such as by reference to market yields on high quality corporate bonds. There may also be circumstances where there is no deep market in government bonds or high quality corporate bonds with a sufficiently long maturity to match the estimated maturity of all the benefit payments. In such circumstances, an entity uses current market rates of the appropriate term to discount shorter term payments, and estimates the discount rate for longer maturities by extrapolating current market rates along the yield curve. The total present value of a defined benefit obligation is unlikely to be particularly sensitive to the discount rate applied to the portion of benefits that is payable beyond the final maturity of the available financial instrument, such as government bonds or corporate bonds.	عوائد السوق على سندات الشركات عالية الجودة. قد تكون هناك أيضًا ظروف لا يوجد فيها سوق عميق للسندات الحكومية أو سندات الشركات عالية الجودة ذات فترة استحقاق طويلة بما يكفي لتتناسب مع الاستحقاق المقدر لجميع مدفوعات المنافع. في مثل هذه الظروف، تستخدم الجهة أسعار السوق الحالية للأجل المناسب لخصم المدفوعات قصيرة الأجل، وتقدر معدل الخصم لفترات الاستحقاق الأطول من خلال استقراء معدلات السوق الحالية على طول منحنى العائد. من غير المحتمل أن يكون مجموع القيمة الحالية لواجب منافع محددة حساسًا بشكل خاص لمعدل الخصم المُطبق على الجزء من المنافع التي تكون واجبة السداد بعد الاستحقاق النهائي للأداة المالية المتاحة مثل السندات الحكومية أو سندات الشركات.		
Actuarial Assumptions—Salaries, Benefits and Medical Costs	*الافتراضات الاكتوارية - الرواتب والمنافع والتكاليف الطبية*		
89. **An entity shall measure its defined benefit obligations on a basis that reflects:** a. **The benefits set out in the terms of the plan (or resulting from any constructive obligation that goes beyond those terms) at the end of the reporting period;** b. **Any estimated future salary increases that affect the benefits payable;** c. **The effect of any limit on the employer's share of the cost of the future benefits;**	89. **يجب على الجهة قياس واجبات المنافع المحددة المترتبة عليها على أساس يعكس:** أ. **المنافع المحددة في شروط البرنامج (أو الناتجة عن أي واجب ضمني يتجاوز هذه الشروط) في نهاية فترة القوائم المالية؛ و** ب. **أي زيادات مستقبلية مُقدّرة في الرواتب والتي تؤثر على المنافع واجبة السداد؛ و** ج. **أثر أي قيد على حصة صاحب العمل من تكلفة المنافع المستقبلية؛ و** د. **المساهمات من الموظفين، أو من أطراف ثالثة، التي تخفض التكلفة النهائية لهذه المنافع على الجهة؛ و**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
d. Contributions from employees or third parties that reduce the ultimate cost to the entity of those benefits; and e. Estimated future changes in the level of any state benefits that affect the benefits payable under a defined benefit plan, if, and only if, either: i. Those changes were enacted before the end of the reporting period; or ii. Historical data, or other reliable evidence, indicate that those state benefits will change in some predictable manner, for example, in line with future changes in general price levels or general salary levels.	هـ. **التغيرات المستقبلية المُقدّرة في مستوى أي منافع تقدمها الدولة والتي تؤثر على المنافع واجبة السداد بموجب برنامج منافع محددة، وذلك إذا، وفقط إذا:** (1) **أُقرت هذه التغيرات قبل نهاية فترة القوائم المالية؛ أو** (2) **كانت البيانات التاريخية، أو دليل آخر موثوق، تشير إلى أن منافع الدولة هذه سوف تتغير بأسلوب يمكن توقعه. على سبيل المثال، تماشيًا مع التغيرات المستقبلية في المستويات العامة للأسعار، أو المستويات العامة للرواتب.**		
90. Actuarial assumptions reflect future benefit changes that are set out in the formal terms of a plan (or a constructive obligation that goes beyond those terms) at the end of the reporting period. This is the case if, for example: a. The entity has a history of increasing benefits, for example, to mitigate the effects of inflation, and there is no indication that this practice will change in the future; b. The entity is obliged, by either the formal terms of a plan (or a constructive obligation that goes beyond those terms) or legislation, to use any surplus in the plan for the benefit of plan participants (see paragraph 110(c)); or	90. تعكس الافتراضات الاكتوارية التغييرات في المنافع المستقبلية التي تُحدد في الشروط الرسمية لبرنامج (أو واجب ضمني يتجاوز هذه الشروط) في نهاية فترة القوائم المالية. ويكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما: أ. يكون للجهة تاريخ سابق في زيادة المنافع، على سبيل المثال، لتخفيف آثار التضخم، ولا توجد إشارة على أن هذه الممارسة سوف تتغير في المستقبل؛ أو ب. تكون الجهة ملزمة، إما بموجب الشروط الرسمية لبرنامج (أو واجب ضمني يتجاوز هذه الشروط)، أو بموجب تشريع، بأن تستخدم أي فائض في البرنامج لمصلحة المشاركين في البرنامج (أنظر الفقرة 110(ج))؛ أو ج. تتنوع المنافع استجابة للأداء المستهدف، أو لضوابط أخرى. على سبيل المثال، قد تنص شروط البرنامج على أنها سوف تدفع منافع مخفضة، أو تطلب مساهمات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
c. Benefits vary in response to a performance target or other criteria. For example, the terms of the plan may state that it will pay reduced benefits or require additional contributions from employees if the plan assets are insufficient. The measurement of the obligation reflects the best estimate of the effect of the performance target or other criteria.	إضافية من الموظفين عندما تكون أصول البرنامج غير كافية. يعكس قياس الواجب أفضل تقدير لأثر الأداء المستهدف أو الضوابط الأخرى.		
91. Actuarial assumptions do not reflect future benefit changes that are not set out in the formal terms of the plan (or a constructive obligation) at the end of the reporting period. Such changes will result in: a. Past service cost, to the extent that they change benefits for service before the change; and b. Current service cost for periods after the change, to the extent that they change benefits for service after the change.	91. لا تعكس الافتراضات الاكتوارية التغييرات في المنافع المستقبلية التي لم تُحدد في الشروط الرسمية للبرنامج (أو واجب ضمني) في نهاية فترة القوائم المالية. سوف ينتج عن مثل هذه التغييرات: أ. تكلفة الخدمة السابقة، إلى الحد الذي تُغيّر به منافع الخدمة قبل التغيير؛ و ب. تكلفة الخدمة الحالية للفترات بعد التغيير، إلى الحد الذي تُغير به منافع الخدمة بعد التغيير.	لا	
92. Estimates of future salary increases take account of inflation, seniority, promotion, and other relevant factors, such as supply and demand in the employment market.	92. تأخذ تقديرات زيادات الرواتب المستقبلية في الحسبان التضخم، والأقدمية، والترقية والعوامل الملائمة الأخرى، مثل العرض والطلب في سوق العمل.	لا	
93. Some defined benefit plans limit the contributions that an entity is required to pay. The ultimate cost of the benefits takes account of the effect of a limit on contributions. The effect of a limit on contributions is determined over the shorter of: a. The estimated life of the entity; and b. The estimated life of the plan.	93. تقيد بعض برامج المنافع المحددة المساهمات التي تُطَالب الجهة بأن تدفعها. تأخذ التكلفة النهائية للمنافع في الحسبان أثر القيد على المساهمات. يتحدد أثر القيد على المساهمات على مدى الأجلين التاليين أيهما أقصر: أ. العمر المُقدّر للجهة؛ و ب. العمر المُقدّر للبرنامج.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	94. تتطلب بعض برامج المنافع المحددة من الموظفين، أو أطراف ثالثة، أن يساهموا في تكلفة البرنامج. تخفض المساهمات من قبل الموظفين من تكلفة المنافع على الجهة. تأخذ الجهة في الحسبان ما إذا كانت مساهمات الطرف الثالث تخفض من تكلفة المنافع على الجهة، أو أنها تُعَدُّ حقًّا في التعويض كما هو موضح في الفقرة 118. قد تُحَدد المساهمات من قبل الموظفين، أو أطراف ثالثة، في الشروط الرسمية للبرنامج (أو تنشأ عن واجب ضمني يتجاوز هذه الشروط)، أو أنها تكون اختيارية. تخفض المساهمات الاختيارية من قبل الموظفين أو أطراف ثالثة من تكلفة الخدمة فور دفع هذه المساهمات للبرنامج.	94. Some defined benefit plans require employees or third parties to contribute to the cost of the plan. Contributions by employees reduce the cost of the benefits to the entity. An entity considers whether third-party contributions reduce the cost of the benefits to the entity, or are a reimbursement right as described in paragraph 118. Contributions by employees or third parties are either set out in the formal terms of the plan (or arise from a constructive obligation that goes beyond those terms), or are discretionary. Discretionary contributions by employees or third parties reduce service cost upon payment of these contributions to the plan.
	لا	95. إن المساهمات من الموظفين أو أطراف ثالثة والمُحددة في الشروط الرسمية للبرنامج، إما أن تخفض تكلفة الخدمة (عندما تكون مرتبطة بالخدمة)، أو تؤثر على إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (إذا لم تكن مرتبطة بالخدمة). مثال للمساهمات غير المرتبطة بالخدمة هو عندما تُتطلب المساهمات لتخفيض عجز ناشئ عن خسائر في أصول البرنامج، أو خسائر اكتوارية. إذا كانت المساهمات من الموظفين أو أطراف أخرى مرتبطة بالخدمة، فإن هذه المساهمات تخفض تكلفة الخدمة كما يلي: أ. إذا كان مبلغ المساهمات يعتمد على سنوات الخدمة، فيجب على الجهة أن تَنسب المساهمات لفترات الخدمة باستخدام نفس طريقة النَّسْب المطلوبة وفقًا للفقرة 72 لإجمالي المنافع (أي إما باستخدام معادلة برنامج المساهمة أو طريقة القسط الثابت)؛ أو	95. Contributions from employees or third parties set out in the formal terms of the plan either reduce service cost (if they are linked to service), or affect remeasurements of the net defined benefit liability (asset) (if they are not linked to service). An example of contributions that are not linked to service is when the contributions are required to reduce a deficit arising from losses on plan assets or from actuarial losses. If contributions from employees or third parties are linked to service, those contributions reduce the service cost as follows: a. If the amount of the contributions is dependent on the number of years of service, an entity shall attribute the contributions to periods of service using the same attribution method required by paragraph 72 for the

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
gross benefit (i.e., either using the plan's contribution formula or on a straight-line basis); or b. If the amount of the contributions is independent of the number of years of service, the entity is permitted to recognize such contributions as a reduction of the service cost in the period in which the related service is rendered. Examples of contributions that are independent of the number of years of service include those that are a fixed percentage of the employee's salary, a fixed amount throughout the service period or dependent on the employee's age. Paragraph AG13 provides related application guidance.	ب. إذا كان مبلغ المساهمة مستقلًا عن عدد سنوات الخدمة، يسمح للجهة بإثبات هذه المساهمات كتخفيض في تكلفة الخدمة في الفترة التي تتعلق بها الخدمة المقدمة. تشمل أمثلة المساهمات المستقلة عن عدد سنوات الخدمة تلك التي تكون على هيئة نسبة ثابتة من راتب الموظف، أو مبلغ ثابت طوال فترة الخدمة، أو على أساس عمر الموظف. توفر فقرة إرشادات التطبيق 13 إرشادات التطبيق ذات العلاقة.		
96. For contributions from employees or third parties that are attributed to periods of service in accordance with paragraph 95(a), changes in the contributions result in: a. Current and past service cost (if those changes are not set out in the formal terms of a plan and do not arise from a constructive obligation); or b. Actuarial gains and losses (if those changes are set out in the formal terms of a plan, or arise from a constructive obligation).	96. بالنسبة للمساهمات من الموظفين أو الأطراف الأخرى المنسوبة لفترات الخدمة وفقًا للفقرة 95(أ)، ينتج عن التغييرات في المساهمات ما يلي: أ. تكلفة الخدمة الحالية والسابقة (إذا لم تُحدد هذه التغييرات في الشروط الرسمية للبرنامج ولم تنشأ عن واجب ضمني)؛ أو ب. مكاسب وخسائر اكتوارية (إذا كانت تلك التغييرات محددة في الشروط الرسمية للبرنامج، أو تنشأ عن واجب ضمني).	لا	
97. Some post-employment benefits are linked to variables such as the level of benefit entitlements from social security pensions or state medical care. The measurement of such benefits reflects the best estimate of such variables, based on historical data and other reliable evidence.	97. ترتبط بعض منافع ما بعد انتهاء التوظيف بمتغيرات مثل مستوى المنافع التي تستحق للموظف من معاشات الضمان الاجتماعي أو الرعاية الطبية التي تقدمها الدولة. يعكس قياس مثل هذه المنافع أفضل تقدير لمثل هذه المتغيرات، بالاستناد إلى البيانات التاريخية وأدلة أخرى موثوقة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
98. Assumptions about medical costs shall take account of estimated future changes in the cost of medical services, resulting from both inflation and specific changes in medical costs.	98. **يجب أن تأخذ الافتراضات حول التكاليف الطبية في الحسبان التغيرات المستقبلية المُقدرة في تكلفة الخدمات الطبية، الناتجة عن كل من التضخم والتغيرات المحددة في التكاليف الطبية.**	لا	
99. Measurement of post-employment medical benefits requires assumptions about the level and frequency of future claims and the cost of meeting those claims. An entity estimates future medical costs on the basis of historical data about the entity's own experience, supplemented where necessary by historical data from other entities, insurance companies, medical providers, or other sources. Estimates of future medical costs consider the effect of technological advances, changes in health care utilization or delivery patterns, and changes in the health status of plan participants.	99. يتطلب قياس المنافع الطبية لما بعد انتهاء التوظيف افتراضات عن مستوى المطالبات المستقبلية، وتكرارها، وتكلفة الوفاء بهذه المطالبات. تقدر الجهة التكاليف الطبية المستقبلية على أساس البيانات التاريخية حول الخبرة الخاصة بالجهة، وتُلحق عند الضرورة ببيانات تاريخية من الجهات الأخرى، أو شركات التأمين، أو مقدمي الخدمات الطبية، أو من مصادر أخرى. تأخذ تقديرات التكاليف الطبية المستقبلية في الحسبان أثر التقدم التقني، والتغيرات في أنماط الانتفاع بالرعاية الصحية، أو أنماط تقديمها، والتغيرات في الحالة الصحية للمشاركين في البرنامج.	لا	
100. The level and frequency of claims is particularly sensitive to the age, health status, and gender of employees (and their dependants), and may be sensitive to other factors such as geographical location. Therefore, historical data are adjusted to the extent that the demographic mix of the population differs from that of the population used as a basis for the data. They are also adjusted where there is reliable evidence that historical trends will not continue.	100. يكون مستوى المطالبات، وتكرارها حساسًا بشكل خاص لعمر الموظفين (ومن يعولون)، وحالتهم الصحية، ونوعهم، وقد يكون حساسًا لعوامل أخرى مثل الموقع الجغرافي. ولذلك، تعدل البيانات التاريخية بمقدار اختلاف المزيج الديمغرافي للمجتمع عن ذلك المُستخدم كأساس للبيانات. تُعدل أيضًا عندما يوجد دليل موثوق بأن هذه الاتجاهات التاريخية لن تستمر.	لا	
Past Service Cost and Gains and Losses on Settlement	**تكلفة الخدمة السابقة والمكاسب والخسائر من التسوية**		
101. **Before determining past service cost, or a gain or loss on settlement, an entity shall remeasure the net defined benefit liability (asset) using the current fair value of plan**	101. **قبل تحديد تكلفة الخدمة السابقة، أو المكسب، أو الخسارة الناتجة عن التسوية، فإنه يجب على الجهة أن تعيد قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة باستخدام القيمة العادلة**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
assets and current actuarial assumptions (including current market interest rates and other current market prices), reflecting: a. The benefits offered under the plan and the plan assets before the plan amendment, curtailment or settlement; and b. The benefits offered under the plan and the plan assets after the plan amendment, curtailment or settlement.	**الحالية لأصول البرنامج والافتراضات الاكتوارية الحالية (بما في ذلك معدلات الفائدة الحالية في السوق وأسعار السوق الحالية الأخرى) بحيث يعكس: أ. المنافع المقدمة بموجب البرنامج وأصول البرنامج قبل تعديل البرنامج، أو تقليصه، أو تسويته؛ و ب. المنافع المقدمة بموجب البرنامج وأصول البرنامج بعد تعديل البرنامج، أو تقليصه، أو تسويته.**		
102. An entity need not distinguish between past service cost resulting from a plan amendment, past service cost resulting from a curtailment and a gain or loss on settlement if these transactions occur together. In some cases, a plan amendment occurs before a settlement, such as when an entity changes the benefits under the plan and settles the amended benefits later. In those cases an entity recognizes past service cost before any gain or loss on settlement.	102. لا يلزم الجهة إلى التمييز بين تكلفة الخدمة السابقة الناتجة عن تعديل البرنامج، وتكلفة الخدمة السابقة الناتجة عن تقليصه، والمكسب، أو الخسارة الناتجة من التسوية إذا حدثت هذه المعاملات معًا. في بعض الحالات، يحدث تعديل البرنامج قبل التسوية، مثلًا عندما تغير الجهة المنافع بموجب البرنامج وتسوى لاحقًا المنافع المُعدلة. في هذه الحالات، تثبت الجهة تكلفة الخدمة السابقة قبل أي مكسب، أو خسارة ناتجة من التسوية.	لا	
103. A settlement occurs together with a plan amendment and curtailment if a plan is terminated with the result that the obligation is settled and the plan ceases to exist. However, the termination of a plan is not a settlement if the plan is replaced by a new plan that offers benefits that are, in substance, the same.	103. تحدث تسوية مع تعديل وتقليص للبرنامج إذا تم إنهاء البرنامج ونتج عن ذلك تسوية الواجب وزوال البرنامج. وبالرغم من ذلك، فإن إنهاء البرنامج لا يعد تسوية إذا تم استبدال البرنامج ببرنامج جديد يُقدم منافع هي في جوهرها نفس المنافع القديمة.	لا	
103A. When a plan amendment, curtailment or settlement occurs, an entity shall recognize and measure any past service cost, or a gain or loss on settlement, in accordance with paragraphs 101–103 and paragraphs 104–114. In	103أ. عندما يتم تعديل في البرنامج أو تقليصه أو تسويته، يجب على الجهة أن تثبت وتقيس أية تكلفة خدمة سابقة أو مكسب أو خسارة من التسوية، وفقاً للفقرات 101-103 والفقرات 104-114. وعند القيام بذلك، لا يجوز للجهة أن تأخذ في الحسبان أثر الحد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
doing so, an entity shall not consider the effect of the asset ceiling. An entity shall then determine the effect of the asset ceiling after the plan amendment, curtailment or settlement and shall recognize any change in that effect in accordance with paragraph 59(d).	الأعلى للأصل. ومن ثم يجب على الجهة تحديد أثر الحد الأعلى للأصل بعد تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته، ويجب عليها إثبات أي تغير في ذلك الأثر وفقاً للفقرة 59(د).		
Past Service Cost	*تكلفة الخدمة السابقة*		
104. Past service cost is the change in the present value of the defined benefit obligation resulting from a plan amendment or curtailment.	104. تكلفة الخدمة السابقة هي التغير في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة والناتج عن تعديل البرنامج، أو تقليصه.	لا	
105. **An entity shall recognize past service cost as an expense at the earlier of the following dates:** a. **When the plan amendment or curtailment occurs; and** b. **When the entity recognizes related restructuring costs (see IPSAS19) or termination benefits (see paragraph 168).**	105. **يجب على الجهة أن تثبت تكلفة الخدمة السابقة كمصروف في أول تاريخ من التواريخ التالية:** أ. **عندما يحدث تعديل البرنامج، أو تقليصه؛ و** ب. **عندما تثبت الجهة تكاليف إعادة الهيكلة المتعلقة بها (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 19)، أو منافع إنهاء التوظيف (انظر الفقرة 168).**	لا	
106. A plan amendment occurs when an entity introduces, or withdraws, a defined benefit plan or changes the benefits payable under an existing defined benefit plan.	106. يحدث تعديل البرنامج عندما تقدم الجهة برنامج منافع محددة، أو تسحبه، أو تغير المنافع واجبة السداد بموجب برنامج منافع محددة قائمة.	لا	
107. A curtailment occurs when an entity significantly reduces the number of employees covered by a plan. A curtailment may arise from an isolated event, such as the closing of a plant, discontinuance of an operation or termination or suspension of a plan.	107. يحدث تقليص عندما تخفض الجهة بشكل جوهري عدد الموظفين الذين يشملهم البرنامج. قد ينشأ تقليص عن حدث منفرد، مثل إغلاق مصنع، أو إيقاف عملية، أو إنهاء برنامج، أو تعليقها.	لا	
108. Past service cost may be either positive (when benefits are introduced or changed so that the present value of the defined benefit obligation increases) or negative (when	108. قد تكون تكلفة الخدمة السابقة إما موجبة (عندما تُقَدّم المنافع، أو تُغيّر بحيث تزداد القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة)، أو سالبة (عندما تُسْحَب المنافع، أو تُغيّر بحيث تنخفض القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة).	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
benefits are withdrawn or changed so that the present value of the defined benefit obligation decreases).			
109. Where an entity reduces benefits payable under an existing defined benefit plan and, at the same time, increases other benefits payable under the plan for the same employees, the entity treats the change as a single net change.	109. عندما تخفّض الجهة المنافع واجبة السداد بموجب برنامج منافع محددة قائمة، وفي الوقت نفسه تزيد المنافع الأخرى واجبة السداد بموجب البرنامج للموظفين أنفسهم، فإن الجهة تتعامل مع هذا التغير على أنه صافي تغير واحد.	لا	
110. Past service cost excludes: a. The effect of differences between actual and previously assumed salary increases on the obligation to pay benefits for service in prior years (there is no past service cost because actuarial assumptions allow for projected salaries); b. Underestimates and overestimates of discretionary pension increases when an entity has a constructive obligation to grant such increases (there is no past service cost because actuarial assumptions allow for such increases); c. Estimates of benefit improvements that result from actuarial gains or from the return on plan assets that have been recognized in the financial statements if the entity is obliged, by either the formal terms of a plan (or a constructive obligation that goes beyond those terms) or legislation, to use any surplus in the plan for the benefit of plan participants, even if the benefit increase has not yet been formally awarded (there is no past service cost because the resulting increase in	110. يُستثنى من تكلفة الخدمة السابقة: أ. أثر الفروق بين زيادات الرواتب الفعلية والمُفترضة سابقًا على الواجب بدفع منافع الخدمة في السنوات السابقة (لا توجد تكلفة خدمة سابقة نظرًا لأن الافتراضات الاكتوارية تسمح بالرواتب المتوقعة)؛ و ب. تقديرات زيادات المعاش التقاعدي الاختيارية بالنقص أو بالزيادة عندما يكون على الجهة واجب ضمني بمنح مثل هذه الزيادات (لا توجد تكلفة خدمة سابقة نظرًا لأن الافتراضات الاكتوارية تسمح بمثل هذه الزيادات)؛ و ج. تقديرات تحسينات المنافع التي تنتج عن المكاسب الاكتوارية، أو عن العائد على أصول البرنامج، والتي تُثبت في التقرير عندما تكون الجهة ملزمة، إما بموجب الشروط الرسمية للبرنامج (أو واجب ضمني يتجاوز هذه الشروط) أو بموجب تشريع، بأن تستخدم أي فائض في البرنامج لمصلحة المشاركين في البرنامج، حتى ولو لم تُمنَح بعد الزيادة في المنافع رسميًا (لا توجد تكلفة خدمة سابقة نظرًا لأن الزيادة الناتجة في الواجب هي خسارة اكتوارية (انظر الفقرة 90)؛ و د. الزيادة في المنافع المُكتسبة (أي المنافع التي لا تكون مشروطة بالتوظيف المستقبلي، انظر الفقرة 74) عندما يستكمل الموظفون متطلبات الاكتساب، في غياب	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		منافع جديدة أو محسنة (لا توجد تكلفة خدمة سابقة نظرًا لأن الجهة أثبتت التكلفة المُقدرة للمنافع على أنها تكلفة خدمة حالية عند تقديم الخدمة).	the obligation is an actuarial loss, see paragraph 90); and d. The increase in vested benefits (i.e., benefits that are not conditional on future employment, see paragraph 74) when, in the absence of new or improved benefits, employees complete vesting requirements (there is no past service cost because the entity recognized the estimated cost of benefits as current service cost as the service was rendered).
		المكاسب والخسائر من التسوية	*Gains and Losses on Settlement*
	لا	111. المكسب، أو الخسارة من التسوية هو الفرق بين: أ. القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة الذي تجري تسويته، كما هو محدد في تاريخ التسوية؛ و ب. سعر التسوية، بما في ذلك أي أصول للبرنامج حُوِّلتْ، وأي مدفوعات أُجْرِيَت بشكل مباشر من قبل الجهة فيما يتعلق بالتسوية.	111. The gain or loss on a settlement is the difference between: a. The present value of the defined benefit obligation being settled, as determined on the date of settlement; and b. The settlement price, including any plan assets transferred and any payments made directly by the entity in connection with the settlement.
	لا	112. **يجب على الجهة أن تثبت مكسب أو خسارة من تسوية برنامج منافع محددة عندما تحدث التسوية.**	112. **An entity shall recognize a gain or loss on the settlement of a defined benefit plan when the settlement occurs.**
	لا	113. تحدث التسوية عندما تدخل الجهة في معاملة تستبعد جميع الواجبات النظامية، أو الضمنية الإضافية لجزء، أو لجميع المنافع المقدمة بموجب برنامج منافع محددة (بخلاف سداد منافع الموظفين، أو نيابة عنهم، وفقًا لشروط البرنامج والمُضمنة في الافتراضات الاكتوارية). فعلى سبيل المثال، التحويل لمرة واحدة لواجبات مهمة على صاحب العمل بموجب البرنامج إلى شركة التأمين من خلال شراء وثيقة تأمين يعتبر تسوية؛ أما دفع نقد كمبلغ إجمالي، بموجب شروط البرنامج، للمشاركين في البرنامج في مقابل حقوقهم	113. A settlement occurs when an entity enters into a transaction that eliminates all further legal or constructive obligation for part or all of the benefits provided under a defined benefit plan (other than a payment of benefits to, or on behalf of, employees in accordance with the terms of the plan and included in the actuarial assumptions). For example, a one-off transfer of significant employer obligations under the plan to an insurance company through the purchase of an insurance policy is a settlement;

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a lump sum cash payment, under the terms of the plan, to plan participants in exchange for their rights to receive specified post-employment benefits is not.	في الحصول على منافع معينة بعد انتهاء التوظيف فلا يُعَدُّ تسوية.		
114. In some cases, an entity acquires an insurance policy to fund some or all of the employee benefits relating to employee service in the current and prior periods. The acquisition of such a policy is not a settlement if the entity retains a legal or constructive obligation (see paragraph 48) to pay further amounts if the insurer does not pay the employee benefits specified in the insurance policy. Paragraphs (118–121) deal with the recognition and measurement of reimbursement rights under insurance policies that are not plan assets.	114. في بعض الحالات، تقتني الجهة وثيقة تأمين لتمول بعض، أو جميع منافع الموظفين المتعلقة بخدمة الموظفين في الفترات الحالية والسابقة. ولا يُعد اقتناء مثل هذه الوثيقة تسوية عندما تحتفظ الجهة بواجب نظامي، أو ضمني (أنظر الفقرة 48) بدفع مبالغ إضافية عندما لا يدفع المؤمن منافع الموظفين المحددة في وثيقة التأمين. وتتناول الفقرات (118-121) إثبات وقياس حقوق التعويض بموجب وثائق التأمين التي لا تُعد أصولًا للبرنامج.	لا	
Recognition and Measurement—Plan Assets	**الإثبات والقياس – أصول البرنامج**		
Fair Value of Plan Assets	*القيمة العادلة لأصول البرنامج*		
115. The fair value of any plan assets is deducted from the present value of the defined benefit obligation in determining the deficit or surplus.	115. تُطرح القيمة العادلة لأي أصول لبرنامج من القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة عند تحديد العجز أو الفائض.	لا	
116. Plan assets exclude unpaid contributions due from the reporting entity to the fund, as well as any non-transferable financial instruments issued by the entity and held by the fund. Plan assets are reduced by any liabilities of the fund that do not relate to employee benefits, for example, trade and other payables and liabilities resulting from derivative financial instruments.	116. يُستثنى من أصول البرنامج المساهمات غير المدفوعة التي حل أجل استحقاقها للصندوق من الجهة المعدّة للقوائم المالية، إضافة إلى أي أدوات مالية غير قابلة للتحويل مُصدرة من قبل الجهة ومحتفظ بها من قبل الصندوق. تُخفض أصول البرنامج بأي التزامات على الصندوق والتي لا تتعلق بمنافع الموظفين، على سبيل المثال، المبالغ الواجبة السداد للدائنين التجاريين وغيرهم والالتزامات الناتجة عن الأدوات المالية	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المشتقة.	
	لا	117. حيثما تشتمل أصول البرنامج على وثائق تأمين مؤهلة والتي تُطابق تمامًا مبلغ وتوقيت بعض أو جميع المنافع واجبة السداد بموجب البرنامج، فإن القيمة العادلة لوثائق التأمين هذه تُعَدُّ هي القيمة الحالية المفترضة للواجبات المتعلقة بها (تكون عرضة لأي تخفيض مطلوب عندما لا يكون من الممكن استرداد المبالغ المستحقة، بموجب وثائق التأمين، بالكامل).	117. Where plan assets include qualifying insurance policies that exactly match the amount and timing of some or all of the benefits payable under the plan, the fair value of those insurance policies is deemed to be the present value of the related obligations (subject to any reduction required if the amounts receivable under the insurance policies are not recoverable in full).
		التعويضات	*Reimbursements*
	لا	118. **عندما، وفقط عندما يكون من المؤكد عمليا أن طرفًا آخر سوف يعوض الجهة بعض، أو كل النفقة المطلوبة لتسوية واجب منافع محددة، فإنه يجب على الجهة أن:** أ. **تثبت حقها في التعويض على أنه أصل منفصل. يجب على الجهة قياس الأصل بالقيمة العادلة.** ب. **تُفصل وتثبت التغيرات في القيمة العادلة لحقها في التعويض بالطريقة نفسها كما هي للتغيرات في القيمة العادلة لأصول البرنامج (انظر الفقرتين 126 و128). يمكن أن تثبت مكونات تكلفة المنافع المحددة المثبتة وفقًا للفقرة 122 بالصافي بعد طرح المبالغ المتعلقة بالتغيرات في القيمة الدفترية لحق التعويض.**	118. **When, and only when, it is virtually certain that another party will reimburse some or all of the expenditure required to settle a defined benefit obligation, an entity shall:** a. **Recognize its right to reimbursement as a separate asset. The entity shall measure the asset at fair value.** b. **Disaggregate and recognize changes in the fair value of its right to reimbursement in the same way as for changes in the fair value of plan assets (see paragraphs 126 and 128). The components of defined benefit cost recognized in accordance with paragraph 122 may be recognized net of amounts relating to changes in the carrying amount of the right to reimbursement.**
	لا	119. تكون الجهة أحيانًا قادرة على أن تتطلع إلى طرف آخر، مثل مُؤمِّن، ليدفع جزءًا من، أو كل النفقة المطلوبة لتسوية واجب منافع محددة. تُعد وثائق التأمين المؤهلة، كما عُرفت في الفقرة 8، أصولًا للبرنامج. تقوم الجهة بالمحاسبة عن وثائق التأمين المؤهلة بنفس الطريقة التي تتبعها لجميع أصول	119. Sometimes, an entity is able to look to another party, such as an insurer, to pay part or all of the expenditure required to settle a defined benefit obligation. Qualifying insurance policies, as defined in paragraph 8, are plan assets. An entity accounts for qualifying insurance policies in the same

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
way as for all other plan assets, and paragraph 118 is not relevant (see paragraphs 48–51 and 117).	البرنامج الأخرى ولا تُعد الفقرة 118 ذات صلة (انظر الفقرات 48-51 و117).		
120. When an insurance policy held by an entity is not a qualifying insurance policy, that insurance policy is not a plan asset. Paragraph 118 is relevant to such cases: the entity recognizes its right to reimbursement under the insurance policy as a separate asset, rather than as a deduction in determining the defined benefit deficit or surplus. Paragraph 142(b) requires the entity to disclose a brief description of the link between the reimbursement right and the related obligation.	120. عندما لا تكون وثيقة التأمين المُحتفظ بها من قبل الجهة وثيقة تأمين مؤهلة، فإن وثيقة التأمين هذه لا تُعد أصلًا للبرنامج. تُعد الفقرة 118 ملائمة لمثل هذه الحالات: تثبت الجهة حقها في التعويض بموجب وثيقة التأمين على أنه أصل منفصل، وليس على أنه تخفيض عند تحديد عجزا أو فائض المنافع المحددة. تتطلب الفقرة 142(ب) من الجهة أن تفصح عن وصف مختصر للعلاقة بين الحق في التعويض والواجب المتعلق به.	لا	
121. If the right to reimbursement arises under an insurance policy or a legally binding agreement that exactly matches the amount and timing of some or all of the benefits payable under a defined benefit plan, the fair value of the reimbursement right is deemed to be the present value of the related obligation (subject to any reduction required if the reimbursement is not recoverable in full).	121. عندما ينشأ الحق في التعويض عن وثيقة تأمين أو اتفاقية ملزمة نظامياً والتي تطابق تمامًا مبلغ وتوقيت بعض، أو جميع المنافع واجبة السداد بموجب برنامج منافع محددة، فإن القيمة العادلة للحق في التعويض تُعَدُّ هي القيمة الحالية المفترضة للواجب المتعلق به (يكون عرضة لأي تخفيض مطلوب عندما لا يكون من الممكن استرداد التعويض بالكامل).	لا	
Components of Defined Benefit Cost	**مكونات تكلفة المنافع المحددة**		
122. **An entity shall recognize the components of defined benefit cost, except to the extent that another IPSAS requires or permits their inclusion in the cost of an asset, as follows:** a. **Service cost (see paragraphs 68–114 and paragraph 124A) in surplus or deficit;** b. **Net interest on the net defined benefit liability (asset) (see paragraphs 125–128) in surplus or deficit; and**	122. **يجب على الجهة أن تثبت مكونات تكلفة المنافع المحددة كما يلي، إلا إذا كان معيار محاسبة للقطاع العام آخر يتطلب تضمينها أو يسمح بتضمينها في تكلفة أصل:** أ. **تُثبت تكلفة الخدمة (انظر الفقرات 68-114 والفقرة 124أ) ضمن الفائض أو العجز؛ و** ب. **يُثبت صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرات 125-128) ضمن الفائض أو العجز؛ و**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
c. Remeasurements of the net defined benefit liability (asset) (see paragraphs 129–132) in net assets/equity.	ج. تُثبت إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرات 129-132) ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية.		
123. Other IPSASs require the inclusion of some employee benefit costs within the cost of assets, such as inventories and property, plant, and equipment (see IPSAS 12 and IPSAS 45). Any post-employment benefit costs included in the cost of such assets include the appropriate proportion of the components listed in paragraph 122.	123. تتطلب معايير محاسبة للقطاع العام أخرى تضمين بعض تكاليف منافع الموظفين في تكلفة الأصول، مثل المخزون، والعقارات والآلات والمعدات (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 45). تتضمن تكاليف أي منافع لما بعد انتهاء التوظيف والمُضمنة في تكلفة مثل هذه الأصول نسبة مناسبة من المكونات الواردة في الفقرة 122.	لا	
124. Remeasurements of the net defined benefit liability (asset) recognized in net assets/equity shall not be reclassified to surplus or deficit in a subsequent period. However, the entity may transfer those amounts recognized in net assets/equity within net assets/equity.	124. لا يجوز أن يُعاد تصنيف إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة المُثبتة في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز في فترة لاحقة. مع ذلك، يجوز للجهة أن تحول تلك المبالغ المُثبتة في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى حساب آخر ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية.	لا	
Current Service Cost	*تكلفة الخدمة الحالية*		
124A. An entity shall determine current service cost using actuarial assumptions determined at the start of the annual reporting period. However, if an entity remeasures the net defined benefit liability (asset) in accordance with paragraph 101, it shall determine current service cost for the remainder of the annual reporting period after the plan amendment, curtailment or settlement using the actuarial assumptions used to remeasure the net defined benefit liability (asset) in accordance with paragraph 101(b).	124أ. يجب على الجهة تحديد تكلفة الخدمة الحالية باستخدام الافتراضات الاكتوارية المحددة في بداية فترة القوائم المالية السنوية. لكن إذا قامت الجهة بإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقا للفقرة 101، فيجب عليها تحديد تكلفة الخدمة الحالية لما تبقى من فترة القوائم المالية السنوية بعد تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته باستخدام الافتراضات الاكتوارية المستخدمة لإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقا للفقرة 101(ب).	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة	*Net Interest on the Net Defined Benefit Liability (Asset)*
	لا	125. يجب أن تحدد الجهة صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة بضرب صافي التزام (أصل) المنافع المحددة في معدل الخصم المحدد في الفقرة 85.	125. An entity shall determine net interest on the net defined benefit liability (asset) by multiplying the net defined benefit liability (asset) by the discount rate specified in paragraph 85.
	لا	125أ. لتحديد صافي الفائدة وفقا للفقرة 125، يجب على الجهة استخدام صافي التزام (أصل) المنافع المحددة ومعدل الخصم المحدد في بداية فترة القوائم المالية السنوية. لكن إذا قامت الجهة بإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقا للفقرة 101، فيجب عليها تحديد صافي الفائدة لما تبقى من فترة القوائم المالية السنوية بعد تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته باستخدام: أ. صافي التزام (أصل) المنافع المحددة الذي جرى تحديده وفقا للفقرة 101(ب)؛ و ب. معدل الخصم المستخدم لإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقا للفقرة 101(ب). وعند تطبيق الفقرة 125أ، يجب على الجهة أيضا أن تأخذ في حسبانها أي تغيرات في صافي التزام (أصل) المنافع المحددة تحدث أثناء الفترة نتيجة للمساهمات أو مدفوعات المنافع.	125A. To determine net interest in accordance with paragraph 125, an entity shall use the net defined benefit liability (asset) and the discount rate determined at the start of the annual reporting period. However, if an entity remeasures the net defined benefit liability (asset) in accordance with paragraph 101, the entity shall determine net interest for the remainder of the annual reporting period after the plan amendment, curtailment or settlement using: a. The net defined benefit liability (asset) determined in accordance with paragraph 101(b); and b. The discount rate used to remeasure the net defined benefit liability (asset) in accordance with paragraph 101(b). In applying paragraph 125A, the entity shall also take into account any changes in the net defined benefit liability (asset) during the period resulting from contributions or benefit payments.
	لا	126. يمكن اعتبار صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة على أنه يشمل إيراد الفائدة على أصول البرنامج، وتكلفة الفائدة على واجب المنافع المحددة، والفائدة على أثر الحد الأعلى للأصل المذكور في الفقرة 66.	126. Net interest on the net defined benefit liability (asset) can be viewed as comprising interest revenue on plan assets, interest cost on the defined benefit obligation and interest on the effect of the asset ceiling mentioned in paragraph 66.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
127. Interest revenue on plan assets is a component of the return on plan assets, and is determined by multiplying the fair value of the plan assets by the discount rate specified in paragraph 125A. An entity shall determine the fair value of the plan assets at the start of the reporting period. However, if an entity remeasures the net defined benefit liability (asset) in accordance with paragraph 101, the entity shall determine interest revenue for the remainder of the annual reporting period after the plan amendment, curtailment or settlement using the plan assets used to remeasure the net defined benefit liability (asset) in accordance with paragraph 101(b). In applying paragraph 127, the entity shall also take into account any changes in the plan assets held during the period resulting from contributions or benefit payments. The difference between the interest revenue on plan assets and the return on plan assets is included in the remeasurement of the net defined benefit liability (asset).	127. يُعد إيراد الفائدة على أصول البرنامج أحد مكونات العائد على أصول البرنامج، ويتحدد بضرب القيمة العادلة لأصول البرنامج في معدل الخصم المحدد في الفقرة 125أ. ويجب على الجهة تحديد القيمة العادلة لأصول البرنامج في بداية فترة القوائم المالية السنوية. لكن إذا قامت الجهة بإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقا للفقرة 101، فيجب عليها تحديد إيراد الفائدة لما تبقى من فترة القوائم المالية السنوية بعد تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته باستخدام أصول البرنامج المستخدمة لإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقاً للفقرة 101(ب). وعند تطبيق الفقرة 127، يجب على الجهة أن تأخذ في حسبانها أيضاً أي تغيرات تطرأ على أصول البرنامج المحتفظ بها خلال الفترة نتيجة للمساهمات أو مدفوعات المنافع. ويُضمن الفرق بين إيراد الفائدة على أصول البرنامج والعائد على أصول البرنامج في إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة.	لا	
128. Interest on the effect of the asset ceiling is part of the total change in the effect of the asset ceiling, and is determined by multiplying the effect of the asset ceiling by the discount rate specified in paragraph 125A. An entity shall determine the effect of the asset ceiling at the start of the annual reporting period. However, if an entity remeasures the net defined benefit liability (asset) in accordance with paragraph 101, the entity shall determine interest on the effect of the asset ceiling for the remainder of the annual	128. تُعد الفائدة على أثر الحد الأعلى للأصل جزءاً من التغير الكلي في أثر الحد الأعلى للأصل، وتُحدد بضرب أثر الحد الأعلى للأصل في معدل الخصم المحدد في الفقرة 125أ. ويجب على الجهة تحديد أثر الحد الأعلى للأصل في بداية فترة القوائم المالية السنوية. لكن إذا قامت الجهة بإعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة وفقاً للفقرة 101، فيجب عليها تحديد الفائدة على أثر الحد الأعلى للأصل لما تبقى من فترة القوائم المالية السنوية بعد تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته مع الأخذ في الحسبان أي تغير في أثر الحد الأعلى للأصل محدد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
reporting period after the plan amendment, curtailment or settlement taking into account any change in the effect of the asset ceiling determined in accordance with paragraph 103A. The difference between interest on the effect of the asset ceiling and the total change in the effect of the asset ceiling is included in the remeasurement of the net defined benefit liability (asset).	وفقاً للفقرة 103أ. ويُضمن الفرق بين الفائدة على أثر الحد الأعلى للأصل والتغير الكلي في أثر الحد الأعلى للأصل في إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة.		
Remeasurements of the Net Defined Benefit Liability (Asset)	*إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة*		
129. Remeasurements of the net defined benefit liability (asset) comprise: a. Actuarial gains and losses (see paragraphs 130 and 131); b. The return on plan assets (see paragraph 132), excluding amounts included in net interest on the net defined benefit liability (asset) (see paragraph 127); and c. Any change in the effect of the asset ceiling, excluding amounts included in net interest on the net defined benefit liability (asset) (see paragraph 128).	129. تشمل إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة: أ. المكاسب والخسائر الاكتوارية (انظر الفقرتين 130 و131)؛ و ب. العائد على أصول البرنامج (انظر الفقرة 132)، باستثناء المبالغ المُضمّنة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرة 127)؛ و ج. أي تغيير في تأثير الحد الأعلى للأصل، باستثناء المبالغ المُضمّنة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرة 128).	لا	
130. Actuarial gains and losses result from increases or decreases in the present value of the defined benefit obligation because of changes in actuarial assumptions and experience adjustments. Causes of actuarial gains and losses include, for example: a. Unexpectedly high or low rates of employee turnover, early retirement or mortality or of increases in salaries, benefits (if the formal or constructive terms of a plan	130. تنتج المكاسب والخسائر الاكتوارية عن الزيادات أو الانخفاض في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة بسبب التغييرات في الافتراضات الاكتوارية والتعديلات نتيجة الخبرة العملية. تشمل أسباب المكاسب والخسائر الاكتوارية، على سبيل المثال: أ. المعدلات المرتفعة، أو المنخفضة بشكل غير متوقع لدوران الموظفين، أو للتقاعد المبكر أو للوفاة، أو للزيادات في الرواتب، أو للمنافع (عندما تشترط الشروط الرسمية	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
provide for inflationary benefit increases) or medical costs; b. The effect of changes to assumptions concerning benefit payment options; c. The effect of changes in estimates of future employee turnover, early retirement or mortality or of increases in salaries, benefits (if the formal or constructive terms of a plan provide for inflationary benefit increases) or medical costs; and d. The effect of changes in the discount rate.	أو الضمنية للبرنامج زيادات تضخمية للمنافع)، أو للتكاليف الطبية؛ و ب. أثر التغيرات في الافتراضات المتعلقة بخيارات دفع المنافع؛ و ج. أثر التغيرات في تقديرات المعدل المستقبلي لدوران الموظفين، أو للتقاعد المبكر، أو للوفاة، أو للزيادات في الرواتب، أو للمنافع (عندما تشترط الشروط الرسمية للبرنامج زيادات تضخمية للمنفعة)، أو للتكاليف الطبية؛ و د. أثر التغيرات في معدل الخصم.		
131. Actuarial gains and losses do not include changes in the present value of the defined benefit obligation because of the introduction, amendment, curtailment or settlement of the defined benefit plan, or changes to the benefits payable under the defined benefit plan. Such changes result in past service cost or gains or losses on settlement.	131. لا تشمل المكاسب والخسائر الاكتوارية التغيرات في القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة بسبب استحداث برنامج منافع محددة، أو تعديلها، أو تقليصها، أو تسويتها، أو التغييرات في المنافع واجبة السداد بموجب برنامج منافع محددة. ينتج عن مثل هذه التغييرات تكلفة خدمة سابقة، أو مكاسب، أو خسائر من التسوية.	لا	
132. In determining the return on plan assets, an entity deducts the costs of managing the plan assets and any tax payable by the plan itself, other than tax included in the actuarial assumptions used to measure the defined benefit obligation (paragraph 78). Other administration costs are not deducted from the return on plan assets.	132. عند تحديد العائد على أصول البرنامج، تطرح الجهة تكاليف إدارة أصول البرنامج وأي ضريبة واجبة السداد من قبل البرنامج ذاته، بخلاف الضريبة المُضمنة في الافتراضات الاكتوارية المستخدمة لقياس واجب المنافع المحددة (الفقرة 78). لا تُطرح التكاليف الإدارية الأخرى من العائد على أصول البرنامج.	لا	
Presentation	**العرض**		
Offset	*المقاصة*		
133. **An entity shall offset an asset relating to one plan against a liability relating to another plan when, and only when, the entity:**	133. **يجب على الجهة أن تجري مقاصة بين أصل متعلق بأحد البرامج والتزام متعلق ببرنامج آخرعندما، وفقط عندما:**	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أ. **يكون للجهة حق قابل للإنفاذ نظاماً بأن تستخدم الفائض في أحد البرامج لتسوية واجبات بموجب برنامج آخر؛ و** ب. **تنوي الجهة إما أن تسوي الواجبات على أساس صافي، أو أن تحقق فائضًا في أحد البرامج وتسوي واجبها بموجب البرنامج الآخر في الوقت نفسه.**	a. **Has a legally enforceable right to use a surplus in one plan to settle obligations under the other plan; and** b. **Intends either to settle the obligations on a net basis, or to realize the surplus in one plan and settle its obligation under the other plan simultaneously.**
	لا	134. تتشابه ضوابط المقاصة مع تلك المحددة للأدوات المالية في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*.	134. The offsetting criteria are similar to those established for financial instruments in IPSAS 28, *Financial Instruments: Presentation*.
		تمييز المتداول عن غير المتداول	*Current/Non-Current Distinction*
	لا	135. تميّز بعض الجهات الأصول والالتزامات المتداولة عن الأصول والالتزامات غير المتداولة. لا يحدد هذا المعيار ما إذا كان يجب على الجهة أن تميّز الأجزاء المتداولة عن غير المتداولة للأصول والالتزامات الناتجة عن منافع ما بعد انتهاء التوظيف.	135. Some entities distinguish current assets and liabilities from noncurrent assets and liabilities. This Standard does not specify whether an entity should distinguish current and noncurrent portions of assets and liabilities arising from post-employment benefits.
		مكونات تكلفة المنافع المحددة	**Components of Defined Benefit Cost**
	لا	136. تتطلب الفقرة 122 من الجهة أن تُثبت تكلفة الخدمة وصافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة ضمن الفائض أو العجز. لا يحدد هذا المعيار الكيفية التي يجب بها على الجهة أن تعرض تكلفة الخدمة وصافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة. يجب على الجهة أن تعرض هذه المكونات وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1.	136. Paragraph 122 requires an entity to recognize service cost and net interest on the net defined benefit liability (asset) in surplus or deficit. This Standard does not specify how an entity should present service cost and net interest on the net defined benefit liability (asset). An entity presents those components in accordance with IPSAS 1.
		الإفصاح	**Disclosure**
	لا	137. **يجب على الجهة أن تُفصح عن المعلومات التي:** أ. **توضح خصائص برامج المنافع المحددة الخاصة بها والمخاطر المرتبطة بها (انظر الفقرة 141)؛**	137. **An entity shall disclose information that:** a. **Explains the characteristics of its defined benefit plans and risks associated with them (see paragraph 141);**

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ب. **تحدد وتوضح المبالغ الواردة في قوائمها المالية الناتجة عن برامج المنافع المحددة الخاصة بها (انظر الفقرات 142-146)؛ و** ج. **تصف كيف يمكن أن تؤثر برامج المنافع المحددة الخاصة بها على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للجهة، وتوقيتها، ودرجة عدم التأكد بشأنها (انظر الفقرات 147-149).**	b. **Identifies and explains the amounts in its financial statements arising from its defined benefit plans (see paragraphs 142–146); and** c. **Describes how its defined benefit plans may affect the amount, timing and uncertainty of the entity's future cash flows (see paragraphs 147–149).**
	لا	138. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 137، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان جميع ما يلي: أ. مستوى التفصيل الضروري لتستوفي متطلبات الإفصاح؛ و ب. مدى التأكيد الذي ينبغي إبرازه لكل من المتطلبات المتنوعة؛ و ج. مستوى التجميع، أو التفصيل الذي ينبغي القيام به؛ و د. ما إذا كان مستخدمو التقرير يحتاجون إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصح عنها.	138. To meet the objectives in paragraph 137, an entity shall consider all the following: a. The level of detail necessary to satisfy the disclosure requirements; b. How much emphasis to place on each of the various requirements; c. How much aggregation or disaggregation to undertake; and d. Whether users of financial statements need additional information to evaluate the quantitative information disclosed.
	لا	139. عندما تكون الإفصاحات المقدمة وفقًا لمتطلبات هذا المعيار، ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 137، فإنه يجب على الجهة أن تُفصح عن المعلومات الإضافية الضرورية لتحقيق تلك الأهداف. فعلى سبيل المثال، يجوز للجهة أن تعرض تحليلًا للقيمة الحالية لواجب المنافع المحددة والذي يميّز بين طبيعة هذا الواجب، وخصائصه، ومخاطره. يمكن أن يميز مثل هذا الإفصاح:	139. If the disclosures provided in accordance with the requirements in this standard and other IPSASs are insufficient to meet the objectives in paragraph 137, an entity shall disclose additional information necessary to meet those objectives. For example, an entity may present an analysis of the present value of the defined benefit obligation that distinguishes the nature, characteristics and risks of the obligation. Such a disclosure could distinguish:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a. Between amounts owing to active members, deferred members, and pensioners. b. Between vested benefits and accrued but not vested benefits. c. Between conditional benefits, amounts attributable to future salary increases and other benefits.	أ. بين المبالغ المستحقة للأعضاء الفاعلين، والأعضاء المؤجلين، وأصحاب المعاشات التقاعدية. ب. بين المنافع المكتسبة، والمنافع المستحقة ولكنها ليست منافع مكتسبة. ج. بين المنافع المشروطة، والمبالغ التي تنسب إلى زيادة الرواتب المستقبلية، والمنافع الأخرى.		
140. An entity shall assess whether all or some disclosures should be disaggregated to distinguish plans or groups of plans with materially different risks. For example, an entity may disaggregate disclosure about plans showing one or more of the following features: a. Different geographical locations. b. Different characteristics such as flat salary pension plans, final salary pension plans or post-employment medical plans. c. Different regulatory environments. d. Different reporting segments. e. Different funding arrangements (e.g., wholly unfunded, wholly or partly funded).	140. يجب على الجهة أن تقدر ما إذا كان ينبغي أن تفصل جميع الإفصاحات، أو بعضها لتمييز البرامج، أو مجموعات من البرامج التي لها مخاطر مختلفة بشكل ذي أهمية نسبية. على سبيل المثال، يجوز للجهة أن تفصل الإفصاح عن البرامج بحيث تظهر واحدة، أو أكثر من الخصائص التالية: أ. مواقع جغرافية مختلفة. ب. خصائص مختلفة مثل برامج راتب المعاش التقاعدي الثابت، أو برامج راتب المعاش التقاعدي النهائي، أو البرامج الطبية لما بعد انتهاء التوظيف. ج. بيئات تنظيمية مختلفة. د. قطاعات تقرير مختلفة. هـ. ترتيبات تمويل مختلفة (مثل، غير الممولة بشكل كلي، أو ممولة بشكل كلي، أو بشكل جزئي).	لا	
Characteristics of Defined Benefit Plans and Risks Associated with Them	*خصائص برامج المنافع المحددة والمخاطر المرتبطة بها*		
141. An entity shall disclose: a. Information about the characteristics of its defined benefit plans, including: i. The nature of the benefits provided by the plan (e.g., final salary defined benefit plan or contribution-based plan with guarantee).	141. يجب على الجهة أن تُفصح عن: أ. معلومات عن برامج المنافع المحددة الخاصة بها، بما في ذلك: (1) طبيعة المنافع المُقدمة بموجب البرنامج (مثل، برنامج المنافع المحددة على أساس الراتب النهائي، أو البرنامج على أساس المساهمة مع ضمان).	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
ii. A description of the regulatory framework in which the plan operates, for example, the level of any minimum funding requirements, and any effect of the regulatory framework on the plan, such as the asset ceiling (see paragraph 66). iii. A description of any other entity's responsibilities for the governance of the plan, for example responsibilities of trustees or of management of the plan. b. A description of the risks to which the plan exposes the entity, focused on any unusual, entity-specific or plan-specific risks, and of any significant concentrations of risk. For example, if plan assets are invested primarily in one class of investments, e.g., property, the plan may expose the entity to a concentration of property market risk. c. A description of any plan amendments, curtailments and settlements. d. The basis on which the discount rate has been determined.	(2) وصف الإطار التنظيمي الذي يعمل في ظله البرنامج، على سبيل المثال، مستوى الحد الأدنى من متطلبات التمويل، وأي أثر للإطار التنظيمي على البرنامج، مثل الحد الأعلى للأصل (انظر الفقرة 66). (3) وصف أي مسؤوليات أخرى للجهة عن حوكمة البرنامج، على سبيل المثال، مسؤوليات أمناء أو مسؤوليات إدارة البرنامج. ب. وصف للمخاطر التي يُعَرِّض البرنامج الجهة لها، مع التركيز على أي مخاطر غير عادية خاصة بالجهة ذاتها أو خاصة بالبرنامج ذاته، وعلى أي تركيزات مهمة للمخاطر. على سبيل المثال، عندما تُستثمَر أصول البرنامج بشكل أساسي في فئة واحدة من الاستثمارات، على سبيل المثال العقارات، فإن البرنامج قد يعرض الجهة لتركيز مخاطر أسعار السوق العقارية. ج. وصف لأي تعديلات، تقليصات وتسويات للبرنامج. د. الأساس الذي يُحَدَّد بموجبه معدل الخصم.		
Explanation of Amounts in the Financial Statements	*توضيح للمبالغ الواردة في القوائم المالية*		
142. An entity shall provide a reconciliation from the opening balance to the closing balance for each of the following, if applicable: a. The net defined benefit liability (asset), showing separate reconciliations for:	142. يجب على الجهة أن تقدم مطابقة بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لكل مما يلي، في حال انطباق ذلك: أ. صافي التزام (أصل)، المنافع المحددة، مبيناً مطابقات منفصلة لكل مما يلي: (1) أصول البرنامج.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		(2) القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة. (3) أثر الحد الأعلى للأصل. ب. أي حقوق في التعويض. يجب على الجهة أيضًا أن تصف العلاقة بين أي حق في التعويض والواجب المتعلق به.	i. Plan assets. ii. The present value of the defined benefit obligation. iii. The effect of the asset ceiling. b. Any reimbursement rights. An entity shall also describe the relationship between any reimbursement right and the related obligation.
	لا	143. يجب أن تظهر كل مطابقة واردة في الفقرة 142 كلًّا مما يلي، في حال انطباق ذلك: أ. تكلفة الخدمة الحالية. ب. إيراد الفائدة أو مصروف الفائدة. ج. إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة، مبينة بشكل منفصل: (1) العائد على أصول البرنامج، باستثناء المبالغ المُضمنة في الفائدة في البند (ب). (2) المكاسب والخسائر الاكتوارية الناتجة عن التغييرات في الافتراضات الديمغرافية (انظر الفقرة 78 (أ)). (3) المكاسب والخسائر الاكتوارية الناتجة عن التغييرات في الافتراضات المالية (انظر الفقرة 78 ب)). (4) التغييرات في أثر تقييد صافي أصل منافع محددة بالحد الأعلى للأصل، باستثناء المبالغ المُضمنة في الفائدة في البند (ب). يجب على الجهة أن تُفصح أيضًا عن الكيفية التي حددت بها الحد الأقصى للمنافع الاقتصادية المتاحة، أي ما إذا كانت هذه المنافع ستكون في شكل مبالغ مُستردة، أو تخفيضات في المساهمات المستقبلية، أو مزيج منهما. د. تكلفة الخدمة السابقة والمكاسب والخسائر الناتجة عن التسويات، كما هو مسموح به بموجب الفقرة 102، لا	143. Each reconciliation listed in paragraph 142 shall show each of the following, if applicable: a. Current service cost. b. Interest revenue or expense. c. Remeasurements of the net defined benefit liability (asset), showing separately: i. The return on plan assets, excluding amounts included in interest in (b). ii. Actuarial gains and losses arising from changes in demographic assumptions (see paragraph 78(a)). iii. Actuarial gains and losses arising from changes in financial assumptions (see paragraph 78(b)). iv. Changes in the effect of limiting a net defined benefit asset to the asset ceiling, excluding amounts included in interest in (b). An entity shall also disclose how it determined the maximum economic benefit available, i.e., whether those benefits would be in the form of refunds, reductions in future contributions or a combination of both.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		يلزم التمييز بين تكلفة الخدمة السابقة عن المكاسب والخسائر الناتجة عن التسويات عندما تحدث معًا. هـ. أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. و. المساهمات في البرنامج، تظهر، بشكل منفصل، بين تلك التي يقدمها صاحب العمل وتلك التي يقدمها المشاركون في البرنامج. ز. المدفوعات من البرنامج، مبينة بشكل منفصل المبلغ المسدد فيما يتعلق بالتسويات. ح. آثار تجميع واستبعاد العمليات في القطاع العام.	d. Past service cost and gains and losses arising from settlements. As permitted by paragraph 102, past service cost and gains and losses arising from settlements need not be distinguished if they occur together. e. The effect of changes in foreign exchange rates. f. Contributions to the plan, showing separately those by the employer and by plan participants. g. Payments from the plan, showing separately the amount paid in respect of any settlements. h. The effects of public sector combinations and disposals.
	لا	144. يجب على الجهة أن تفصل القيمة العادلة لأصول البرنامج إلى فئات تميز طبيعة هذه الأصول عن مخاطرها، وتصنف بشكل فرعي كل فئة لأصول البرنامج إلى تلك التي لها سعر سوق معلن في سوق نشطة (حسبما ورد تعريفها في معيار المحاسبة للقطاع العام 46)، وتلك التي ليس لها مثل هذا السعر. على سبيل المثال، ومع الأخذ في الحسبان مستوى الإفصاح الموضح في الفقرة 138، يمكن للجهة أن تميز بين: أ. النقد ومُعادِلات النقد؛ و ب. أدوات الملكية (مُفصّلة بحسب نوع الصناعة، وحجم الشركة، والموقع الجغرافي، إلخ)؛ و ج. أدوات الدين (مُفصّلة بحسب المُصدر، وجودة الائتمان، والموقع الجغرافي، إلخ)؛ و د. العقارات (مُفصّلة بحسب الموقع الجغرافي، إلخ)؛ و هـ. المشتقات (مُفصّلة بحسب نوع المخاطر التي يتحوط لها العقد، على سبيل المثال، عقود معدلات الفائدة، وعقود	144. An entity shall disaggregate the fair value of the plan assets into classes that distinguish the nature and risks of those assets, subdividing each class of plan asset into those that have a quoted market price in an active market (as defined in IPSAS 46) and those that do not. For example, and considering the level of disclosure discussed in paragraph 138, an entity could distinguish between: a. Cash and cash equivalents; b. Equity instruments (segregated by industry type, company size, geography etc.); c. Debt instruments (segregated by type of issuer, credit quality, geography etc.); d. Real estate (segregated by geography etc.); e. Derivatives (segregated by type of underlying risk in the contract, for example, interest rate contracts,

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
foreign exchange contracts, equity contracts, credit contracts, longevity swaps etc.); f. Investment funds (segregated by type of fund); g. Asset-backed securities; and h. Structured debt.	صرف العملات الأجنبية، وعقود حقوق الملكية، وعقود الائتمان، والمقايضات طويلة الأجل، وغيرها)؛ و و. الصناديق الاستثمارية (مُفصلة بحسب نوع الصندوق)؛ و ز. الأوراق المالية المضمونة بأصول؛ و ح. الديون المهيكلة.		
145. An entity shall disclose the fair value of the entity's own transferable financial instruments held as plan assets, and the fair value of plan assets that are property occupied by, or other assets used by, the entity.	145. يجب على الجهة أن تُفصح عن القيمة العادلة للأدوات المالية القابلة للتحويل الخاصة بالجهة والمحتفظ بها كأصول للبرنامج، والقيمة العادلة لأصول البرنامج التي هي عقارات تشغلها الجهة، أو أي أصول أخرى مُستخدمة من قبل الجهة.	لا	
146. An entity shall disclose the significant actuarial assumptions used to determine the present value of the defined benefit obligation (see paragraph 78). Such disclosure shall be in absolute terms (e.g., as an absolute percentage, and not just as a margin between different percentages and other variables). When an entity provides disclosures in total for a grouping of plans, it shall provide such disclosures in the form of weighted averages or relatively narrow ranges.	146. يجب على الجهة أن تُفصح عن الافتراضات الاكتوارية المهمة المستخدمة عند تحديد القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة (انظر الفقرة 78). يجب أن يكون مثل هذا الإفصاح في شكل قيم مطلقة (مثلًا، كنسبة مئوية مطلقة، وليس فقط كهامش بين نسب مئوية مختلفة ومتغيرات أخرى). عندما تقدم الجهة إفصاحات إجمالية لمجموعة من البرامج، فإنه يجب عليها أن توفر مثل هذه الإفصاحات في شكل متوسطات مرجحة، أو نطاقات ضيقة نسبيًا.	لا	
Amount, Timing and Uncertainty of Future Cash Flows	*مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، وتوقيتها، ودرجة عدم التأكد التي تصاحبها*		
147. An entity shall disclose: a. A sensitivity analysis for each significant actuarial assumption (as disclosed under paragraph 146) as of the end of the reporting period, showing how the defined benefit obligation would have been affected by changes in the relevant actuarial assumption that were reasonably possible at that date.	147. يجب على الجهة أن تُفصح عما يلي: أ. تحليل حساسية لكل افتراض اكتواري مهم (مثل المُفصح عنه بموجب الفقرة 146) كما في نهاية فترة القوائم المالية، مبيِّنًا كيف كان سيتأثر واجب المنافع المحددة بالتغيرات في الافتراض الاكتواري ذي الصلة، والتي كانت ممكنة بشكل معقول في ذلك التاريخ.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ب. الطرق والافتراضات المستخدمة في إجراء تحليلات الحساسية المطلوبة بموجب البند (أ) وحدود تلك الطرق. ج. التغييرات من الفترة السابقة في الطرق والافتراضات المستخدمة في إجراء تحليلات الحساسية، وأسباب مثل هذه التغييرات.	b. The methods and assumptions used in preparing the sensitivity analyses required by (a) and the limitations of those methods. c. Changes from the previous period in the methods and assumptions used in preparing the sensitivity analyses, and the reasons for such changes.
	لا	148. يجب على الجهة أن تُفصح عن وصف لأي استراتيجيات، مُستخدمة من قبل البرنامج، أو الجهة، لمقابلة الأصول بالالتزامات، بما في ذلك استخدام الدفعات السنوية وغيرها من الطرق، مثل المقايضات طويلة الأجل، لإدارة المخاطر.	148. An entity shall disclose a description of any asset-liability matching strategies used by the plan or the entity, including the use of annuities and other techniques, such as longevity swaps, to manage risk.
	لا	149. لتوفير دلالة على أثر برنامج المنافع المحددة على التدفقات النقدية المستقبلية للجهة، فإنه يجب على الجهة أن تُفصح عن: أ. وصف لأي ترتيبات تمويل وسياسة التمويل التي تؤثر على المساهمات المستقبلية. ب. المساهمات المتوقعة في البرنامج لفترة القوائم المالية التالية. ج. معلومات عن أجل استحقاق واجب المنافع المحددة. سيشمل ذلك المتوسط المرجح لمدة واجب المنافع المحددة وقد يشمل معلومات أخرى عن توزيع توقيت مدفوعات المنافع، مثل تحليل استحقاق مدفوعات المنافع.	149. To provide an indication of the effect of the defined benefit plan on the entity's future cash flows, an entity shall disclose: a. A description of any funding arrangements and funding policy that affect future contributions. b. The expected contributions to the plan for the next reporting period. c. Information about the maturity profile of the defined benefit obligation. This will include the weighted average duration of the defined benefit obligation and may include other information about the distribution of the timing of benefit payments, such as a maturity analysis of the benefit payments.
		برامج أصحاب العمل المتعددين	*Multi-Employer Plans*
	لا	150. عندما تشارك جهة ما في برنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين، فإنه يجب عليها أن تفصح عن:	150. If an entity participates in a multi-employer defined benefit plan, it shall disclose:

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أ. وصف لترتيبات التمويل، بما في ذلك الطريقة المستخدمة لتحديد معدل مساهمات الجهة وأي حد أدنى لمتطلبات التمويل. ب. وصف مدى المسؤولية النظامية للجهة في البرنامج عن واجبات الجهات الأخرى بموجب أحكام وشروط البرنامج لأصحاب العمل المتعددين. ج. وصف أي تخصيص متفق عليه للعجز أو الفائض عند: (1) إنهاء البرنامج؛ أو (2) انسحاب الجهة من البرنامج. د. عندما تقوم الجهة بالمحاسبة عن ذلك البرنامج على أنه برنامج مساهمات محددة وفقًا للفقرة 34، فإنه يجب عليها أن تُفصح عما يلي، إضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب البنود (أ) – (ج) وبدلًا من المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات 141 -149: (1) حقيقة أن البرنامج هو برنامج منافع محددة. (2) سبب عدم وجود معلومات متاحة كافية تمكن الجهة من المحاسبة عن البرنامج على أنه برنامج منافع محددة. (3) المساهمات المتوقعة في البرنامج لفترة القوائم المالية التالية. (4) معلومات عن أي عجز أو فائض في البرنامج والذي قد يؤثر على مبلغ المساهمات المستقبلية، بما في ذلك الأساس المستخدم لتحديد هذا العجز أو الفائض والآثار إن وجدت، على الجهة. (5) إشارة لمستوى مشاركة الجهة في البرنامج مُقارنة بالجهات المشاركة الأخرى. من أمثلة المقاييس التي قد توفر مثل هذه الإشارة نسبة مجموع مساهمات	a. A description of the funding arrangements, including the method used to determine the entity's rate of contributions and any minimum funding requirements. b. A description of the extent to which the entity can be liable to the plan for other entities' obligations under the terms and conditions of the multi-employer plan. c. A description of any agreed allocation of a deficit or surplus on: i. Wind-up of the plan; or ii. The entity's withdrawal from the plan. d. If the entity accounts for that plan as if it were a defined contribution plan in accordance with paragraph 34, it shall disclose the following, in addition to the information required by (a)–(c) and instead of the information required by paragraphs 141–149: i. The fact that the plan is a defined benefit plan. ii. The reason why sufficient information is not available to enable the entity to account for the plan as a defined benefit plan. iii. The expected contributions to the plan for the next reporting period. iv. Information about any deficit or surplus in the plan that may affect the amount of future contributions, including the basis used to determine that deficit or surplus and the implications, if any, for the entity.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
v. An indication of the level of participation of the entity in the plan compared with other participating entities. Examples of measures that might provide such an indication include the entity's proportion of the total contributions to the plan or the entity's proportion of the total number of active members, retired members, and former members entitled to benefits, if that information is available.	الجهة في البرنامج، أو نسبة مجموع عدد الأعضاء الفعليين، والأعضاء المتقاعدين، والأعضاء السابقين الذين يحق لهم الحصول على منافع، إذا كانت هذه المعلومات متاحة.		
Defined Benefit Plans that Share Risks Between Entities under Common Control	*برامج المنافع المحددة التي تقسم المخاطر بين الجهات تحت سيطرة جهة واحدة*		
151. If an entity participates in a defined benefit plan that shares risks between entities under common control, it shall disclose: a. The contractual agreement or stated policy for charging the net defined benefit cost or the fact that there is no such policy. b. The policy for determining the contribution to be paid by the entity. c. If the entity accounts for an allocation of the net defined benefit cost as noted in paragraph 41, all the information about the plan as a whole required by paragraphs 137–149. d. If the entity accounts for the contribution payable for the period as noted in paragraph 41, the information about the plan as a whole required by paragraphs 137–139, 141, 144–146 and 149(a) and (b).	151. عندما تشارك جهة في برنامج منافع محددة يقسم المخاطر بين جهات تحت سيطرة جهة واحدة، فإنه يجب عليها أن تُفصح عن: أ. الاتفاق التعاقدي، أو السياسة المعلنة لتحميل صافي تكلفة المنافع المحددة، أو حقيقة أنه لا توجد مثل هذه السياسة. ب. سياسة تحديد المساهمة التي ينبغي أن تسددها الجهة. ج. جميع المعلومات عن البرنامج ككل والمطلوبة بموجب الفقرات 137-149، وذلك عندما تقوم الجهة بالمحاسبة عن تخصيص صافي تكلفة المنافع المحددة كما هو مُوضح في الفقرة 41. د. جميع المعلومات عن البرنامج ككل والمطلوبة بموجب الفقرات 137-139، و141، و144-146، و149 (أ) و(ب)، وذلك عندما تقوم الجهة بالمحاسبة عن المساهمة واجبة السداد للفترة كما هو موضح في الفقرة 41.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
152. The information required by paragraph 151(c) and (d) can be disclosed by cross-reference to disclosures in another group entity's financial statements if: a. That group entity's financial statements separately identify and disclose the information required about the plan; and b. That group entity's financial statements are available to users of the financial statements on the same terms as the financial statements of the entity and at the same time as, or earlier than, the financial statements of the entity.	152. يمكن الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 151(ج) وَ(د) من خلال الإشارة المرجعية إلى إفصاحات في القوائم المالية لمجموعة أخرى من الجهات عندما: أ. تحدد القوائم المالية لمجموعة الجهات تلك وتُفصح بشكل منفصل عن المعلومات المطلوبة عن البرنامج؛ و ب. تتاح القوائم المالية لمجموعة الجهات تلك لمستخدمي القوائم المالية بنفس ترتيبات إتاحة القوائم المالية للجهة، وفي نفس وقت إتاحة القوائم المالية للجهة أو قبله.	لا	
Disclosure Requirements in Other IPSASs	*متطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة للقطع العام الأخرى*		
153. Where required by IPSAS 20, an entity discloses information about: a. Related party transactions with post-employment benefit plans; and b. Post-employment benefits for key management personnel.	153. عندما يكون مطلوبًا بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 20، تُفصح الجهة عن معلومات حول: أ. معاملات مع الأطراف ذوي علاقة مع برامج المنافع لما بعد انتهاء التوظيف؛ و ب. منافع ما بعد انتهاء التوظيف لكبار موظفي الإدارة.	لا	
154. Where required by IPSAS 19, an entity discloses information about contingent liabilities arising from post-employment benefit obligations.	154. عندما يكون مطلوبًا بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 19، تُفصح الجهة عن معلومات حول الالتزامات المحتملة الناشئة عن واجبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف.	لا	
Other Long-Term Employee Benefits	**منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى**		
155. Other long-term employee benefits include items such as the following, if not expected to be settled wholly before twelve months after the end of the reporting period in which the employees render the related service:	155. تشمل منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى بنودًا مثل ما يلي، وذلك عندما لا يُتوقع أن تُسوى بشكل كامل قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المتعلقة بها:	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أ. الإجازات مدفوعة الأجر طويلة الأجل مثل إجازة الخدمة الطويلة، أو إجازة التفرغ العلمي؛ و ب. منافع اليوبيل أو منافع خدمة طويلة أخرى؛ و ج. منافع العجز طويلة الأجل؛ و د. المشاركة في الربح والمكافآت؛ و هـ. المكافآت المؤجلة؛ و و. التعويض الذي تدفعه الجهة إلى أن يحصل الفرد على وظيفة جديدة.	a. Long-term paid absences such as long service or sabbatical leave; b. Jubilee or other long service benefits; c. Long-term disability benefits; d. Profit sharing and bonuses; e. Deferred remuneration; and f. Compensation payable by the entity until an individual enters new employment.
	لا	156. لا يخضع قياس منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى لدرجة عدم التأكد نفسها التي يخضع لها قياس منافع ما بعد انتهاء التوظيف. لهذا السبب، يتطلب هذا المعيار طريقة مبسطة للمحاسبة عن منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى. على العكس من المحاسبة المطلوبة عن المنافع لما بعد انتهاء التوظيف، فإن هذه الطريقة لا تُثبت إعادة القياس ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية.	156. The measurement of other long-term employee benefits is not usually subject to the same degree of uncertainty as the measurement of post-employment benefits. For this reason, this Standard requires a simplified method of accounting for other long-term employee benefits. Unlike the accounting required for post-employment benefits, this method does not recognize remeasurements in net assets/equity.
	لا	157. يتضمن هذه المعيار افتراضًا قابلًا للدحض بأن مدفوعات العجز طويل الأجل لا تخضع عادة لنفس الدرجة من عدم التأكد التي يخضع لها قياس منافع ما بعد انتهاء التوظيف. عندما يتم دحض هذا الافتراض، تنظر الجهة فيما إذا كان ينبغي المحاسبة عن بعض أو جميع مدفوعات العجز على المدى الطويل وفقًا للفقرات 57 -154.	157. This Standard includes a rebuttable presumption that long-term disability payments are not usually subject to the same degree of uncertainty as the measurement of post-employment benefits. Where this presumption is rebutted, the entity considers whether some or all long-term disability payments should be accounted for in accordance with paragraphs 57–154.
		الإثبات والقياس	**Recognition and Measurement**
	لا	**158. عند إثبات وقياس الفائض والعجز في برنامج آخر لمنافع موظفين طويلة الأجل، فإنه يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 58-100 و115-117. يجب على الجهة أن تُطبّق**	**158. In recognizing and measuring the surplus or deficit in another long-term employee benefit plan, an entity shall apply paragraphs 58–100 and 115–117. An entity shall**

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
apply paragraphs 118–121 in recognizing and measuring any reimbursement right.	الفقرات 118-121 عند إثبات وقياس أي حق في التعويض.		
159. For other long-term employee benefits, an entity shall recognize the net total of the following amounts in surplus or deficit, except to the extent that another IPSAS requires or permits their inclusion in the cost of an asset: a. Service cost (see paragraphs 68–114 and paragraph 124A); b. Net interest on the net defined benefit liability (asset) (see paragraphs 125-128); and c. Remeasurements of the net defined benefit liability (asset) (see paragraphs 129–132).	159. فيما يخص منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى، يجب على الجهة أن تُثبت صافي مجموع المبالغ التالية ضمن الفائض أو العجز، إلا إذا كان معيار محاسبة للقطاع العام آخر يتطلب تضمينها أو يسمح بتضمينها في تكلفة أصل: أ. تكلفة الخدمة (انظر الفقرات 68-114 والفقرة 124أ)؛ و ب. صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرات 125-128)؛ و ج. إعادة قياس صافي التزام (أصل) المنافع المحددة (انظر الفقرات 129-132).	لا	
160. One form of other long-term employee benefit is long-term disability benefit. If the level of benefit depends on the length of service, an obligation arises when the service is rendered. Measurement of that obligation reflects the probability that payment will be required, and the length of time for which payment is expected to be made. If the level of benefit is the same for any disabled employee regardless of years of service, the expected cost of those benefits is recognized when an event occurs that causes a long-term disability.	160. شكل آخر لمنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى هو منافع العجز الطويلة الأجل. فعندما يعتمد مستوى المنافع على طول الخدمة، فإن واجباً ينشأ عندما تُقدم الخدمة. يعكس قياس هذا الواجب احتمال أن الدفع سوف يكون مطلوبًا، وطول المدة المتوقع أن يتم عنها الدفع. عندما يكون مستوى المنافع هو نفسه لأي موظف عاجز بغض النظر عن سنوات الخدمة، فإن التكلفة المتوقعة لتلك المنافع تُثبت عندما يقع الحدث الذي يسبب عجزًا طويل الأجل.	لا	
Disclosure	الإفصاح		
161. Although this standard does not require specific disclosures about other long- term employee benefits, other IPSASs may require disclosures. For example, IPSAS 20 requires disclosures about employee benefits for key management	161. بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب إفصاحات محددة عن منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى، قد تتطلب معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى إفصاحات. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 20 إفصاحات عن منافع الموظفين لكبار موظفي الإدارة. يتطلب معيار المحاسبة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
personnel. IPSAS 1 requires disclosure of employee benefits expense.	للقطاع العام 1 الإفصاح عن مصروف منافع الموظفين.		
Termination Benefits	**منافع إنهاء التوظيف**		
162. This Standard deals with termination benefits separately from other employee benefits, because the event that gives rise to an obligation is the termination of employment rather than employee service. Termination benefits result from either an entity's decision to terminate the employment or an employee's decision to accept an entity's offer of benefits in exchange for termination of employment.	162. يتناول هذا المعيار منافع إنهاء التوظيف بشكل منفصل عن منافع الموظفين الأخرى، نظرًا لأن الحدث الذي ينشأ عنه واجب هو إنهاء التوظيف وليس خدمة الموظفين. تنتج منافع إنهاء التوظيف إما من قرار الجهة بإنهاء التوظيف، أو من قرار الموظف بقبول عرض الجهة لمنافع في مقابل إنهاء التوظيف.	لا	
163. Termination benefits do not include employee benefits resulting from termination of employment at the request of the employee without an entity's offer, or as a result of mandatory retirement requirements, because those benefits are post-employment benefits. Some entities provide a lower level of benefit for termination of employment at the request of the employee (in substance, a post-employment benefit) than for termination of employment at the request of the entity. The difference between the benefit provided for termination of employment at the request of the employee and a higher benefit provided at the request of the entity is a termination benefit.	163. لا تشمل منافع إنهاء التوظيف منافع الموظفين الناتجة عن إنهاء التوظيف بناءً على طلب الموظف دون عرض من الجهة، أو نتيجة متطلبات التقاعد الإلزامية، نظرًا لأن تلك المنافع هي منافع لما بعد انتهاء التوظيف. تقدم بعض الجهات مستوى أقل من المنافع لإنهاء التوظيف بناء على طلب الموظف (والتي في جوهرها منافع لما بعد انتهاء التوظيف) مقارنة بإنهاء التوظيف بناءً على طلب الجهة. يكون الفرق بين المنافع المقدمة لإنهاء التوظيف بناءً على طلب الموظف والمنافع الأعلى المُقدمة بناء على طلب الجهة هو منافع إنهاء التوظيف.	لا	
164. The form of the employee benefit does not determine whether it is in exchange provided for service or in exchange for termination of the employee's employment.	164. لا يحدد شكل منافع الموظفين ما إذا كانت مُقدمة مقابل خدمة، أو مقابل إنهاء توظيف الموظف. تدفع منافع إنهاء التوظيف عادة كمبلغ إجمالي مقطوع، ولكنها تشمل أيضًا في بعض الأحيان:	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أ. تحسين لمنافع ما بعد انتهاء التوظيف، إما بشكل مباشر من خلال برنامج منافع الموظفين، أو بشكل غير مباشر. ب. راتب حتى نهاية فترة إشعار محددة، إذا لم يعد الموظف يقدم خدمة أخرى توفر منافع اقتصادية للجهة.	Termination benefits are typically lump sum payments, but sometimes also include: a. Enhancement of post-employment benefits, either indirectly through an employee benefit plan or directly. b. Salary until the end of a specified notice period if the employee renders no further service that provides economic benefits to the entity.
	لا	165. تشمل المؤشرات على أن منافع الموظفين تقدم في مقابل خدمات ما يلي: أ. أن تكون المنافع مشروطة بتقديم خدمة مستقبلية (بما في ذلك المنافع التي تزداد عندما تُقدم خدمة إضافية). ب. أن تُقدم المنافع وفقًا لشروط برنامج منافع الموظفين.	165. Indicators that an employee benefit is provided in exchange for services include the following: a. The benefit is conditional on future service being provided (including benefits that increase if further service is provided). b. The benefit is provided in accordance with the terms of an employee benefit plan.
	لا	166. تقدم بعض منافع إنهاء التوظيف وفقًا لشروط برنامج قائم لمنافع الموظفين. فعلى سبيل المثال، قد تُحدد بموجب تشريع، أو عقد توظيف، أو اتفاق مع اللجنة العمالية، أو قد تكون ضمنيًا نتيجة لممارسة سابقة لصاحب العمل بتقديم منافع مشابهة. كمثال آخر، عندما تقدم الجهة عرضًا بمنافع متاحة لأكثر من فترة قصيرة، أو وجود أكثر من فترة قصيرة بين العرض والتاريخ المتوقع للإنهاء الفعلي للتوظيف، فإن الجهة تأخذ في الحسبان ما إذا كانت قد وضعت برنامج جديد لمنافع الموظفين وبالتالي ما إذا كانت المنافع المُقدمة بموجب ذلك البرنامج هي منافع إنهاء التوظيف أو منافع لما بعد انتهاء التوظيف. تكون المنافع المُقدمة وفقًا لأحكام برنامج منافع الموظفين هي منافع إنهاء التوظيف عندما تنتج عن قرار الجهة بإنهاء توظيف الموظف ولا تكون أيضًا مشروطة بتقديم	166. Some termination benefits are provided in accordance with the terms of an existing employee benefit plan. For example, they may be specified by statute, employment contract or union agreement, or may be implied as a result of the employer's past practice of providing similar benefits. As another example, if an entity makes an offer of benefits available for more than a short period, or there is more than a short period between the offer and the expected date of actual termination, the entity considers whether it has established a new employee benefit plan and hence whether the benefits offered under that plan are termination benefits or post-employment benefits. Employee benefits provided in accordance with the terms of

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		خدمة مستقبلية.	an employee benefit plan are termination benefits if they both result from an entity's decision to terminate an employee's employment and are not conditional on future service being provided.
	لا	167. تُقدم بعض منافع الموظفين بغض النظر عن سبب مغادرة الموظف. يكون دفع مثل هذه المنافع مؤكدًا (رهنًا بأي متطلبات اكتساب، أو متطلبات حد أدنى للخدمة) إلا أن توقيت دفعها يكون غير مؤكد. بالرغم من أن مثل هذه المنافع تُوصف في بعض الدول على أنها تعويضات إنهاء الخدمة، أو مكافآت نهاية خدمة، فإنها تُعد منافع لما بعد انتهاء التوظيف وليست منافع إنهاء التوظيف، وتقوم الجهة بالمحاسبة عنها على أنها منافع لما بعد انتهاء التوظيف.	167. Some employee benefits are provided regardless of the reason for the employee's departure. The payment of such benefits is certain (subject to any vesting or minimum service requirements) but the timing of their payment is uncertain. Although such benefits are described in some jurisdictions as termination indemnities or termination gratuities, they are post-employment benefits rather than termination benefits, and an entity accounts for them as post-employment benefits.
		الإثبات	Recognition
	لا	168. **يجب على الجهة أن تُثبت التزامًا، ومصروفًا لمنافع إنهاء التوظيف في أي من التواريخ التالية أيهما يحدث أولًا:** أ. **عندما لا تَعد الجهة قادرة على سحب عرض هذه المنافع؛ و** ب. **عندما تُثبت الجهة تكاليف لإعادة هيكلة، والتي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 19 وتنطوي على دفع منافع إنهاء التوظيف.**	168. **An entity shall recognize a liability and expense for termination benefits at the earlier of the following dates:** a. **When the entity can no longer withdraw the offer of those benefits; and** b. **When the entity recognizes costs for a restructuring that is within the scope of IPSAS 19 and involves the payment of termination benefits.**
	لا	169. بالنسبة لمنافع إنهاء التوظيف واجبة السداد نتيجة لقرار الموظف بقبول عرض المنافع في مقابل إنهاء التوظيف، يكون الوقت الذي لا تُعَدُّ فيه الجهة قادرة على سحب عرض منافع إنهاء التوظيف هو الأبكر من بين: أ. عندما يقبل الموظف العرض؛ و	169. For termination benefits payable as a result of an employee's decision to accept an offer of benefits in exchange for the termination of employment, the time when an entity can no longer withdraw the offer of termination benefits is the earlier of: a. When the employee accepts the offer; and

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ب. عندما يسري قيد (مثل، متطلب نظامي، أو تنظيمي، أو تعاقدي، أو أي قيد آخر) على قدرة الجهة على سحب العرض. هذا سيكون عندما يقدم العرض، إذا وجد القيد في وقت العرض.	b. When a restriction (e.g., a legal, regulatory or contractual requirement or other restriction) on the entity's ability to withdraw the offer takes effect. This would be when the offer is made, if the restriction existed at the time of the offer.
	لا	170. بالنسبة لمنافع إنهاء التوظيف واجبة السداد نتيجة قرار الجهة بإنهاء توظيف الموظفين، لا تُعد الجهة قادرة على سحب العرض عندما تبلغ الموظفين المتأثرين ببرنامج لإنهاء الخدمة يستوفي جميع الضوابط التالية: أ. تشير التصرفات المطلوبة لاستكمال البرنامج أنه من غير المحتمل أن تُجرَى تغيرات مهمة. ب. يحدد البرنامج عدد الموظفين الذين سيُنْهَى توظيفهم، وتصنيفات وظائفهم ومواقعهم (ولكن لا يلزم أن يحدد البرنامج كل موظف بعينه) والتاريخ المتوقع لإنجازه. ج. يحدد البرنامج منافع إنهاء التوظيف التي سيحصل عليها الموظفون بتفصيل كاف بحيث يستطيع الموظفون تحديد نوع ومبلغ المنافع التي سيحصلون عليها عند إنهاء توظيفهم.	170. For termination benefits payable as a result of an entity's decision to terminate an employee's employment, the entity can no longer withdraw the offer when the entity has communicated to the affected employees a plan of termination meeting all of the following criteria: a. Actions required to complete the plan indicate that it is unlikely that significant changes to the plan will be made. b. The plan identifies the number of employees whose employment is to be terminated, their job classifications or functions and their locations (but the plan need not identify each individual employee) and the expected completion date. c. The plan establishes the termination benefits that employees will receive in sufficient detail that employees can determine the type and amount of benefits they will receive when their employment is terminated.
	لا	171. عندما تُثبت الجهة منافع إنهاء التوظيف، فإنه قد يتعين عليها أيضًا المحاسبة عن تعديل أو تقليص المنافع الأخرى للموظفين (انظر الفقرة 105).	171. When an entity recognizes termination benefits, the entity may also have to account for a plan amendment or a curtailment of other employee benefits (see paragraph 105).
		القياس	**Measurement**

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	172. يجب على الجهة قياس منافع إنهاء التوظيف عند الإثبات الأولي، ويجب عليها أيضًا قياس واثبات التغيرات اللاحقة، وفقًا لطبيعة منافع الموظفين، شريطة أنه عندما تكون منافع إنهاء التوظيف تحسينًا لمنافع ما بعد انتهاء التوظيف، فإنه يجب على الجهة أن تُطبّق متطلبات منافع ما بعد انتهاء التوظيف. خلافًا لذلك: أ. عندما يُتوقع أن تُسوى منافع إنهاء التوظيف بشكل كلي قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية التي تثبت فيها منافع إنهاء التوظيف، فإنه يجب على الجهة أن تُطبّق متطلبات منافع الموظفين قصيرة الأجل. ب. عندما لا يُتوقع أن تُسوى منافع إنهاء التوظيف، بشكل كلي قبل اثني عشر شهرًا بعد نهاية فترة القوائم المالية، فإنه يجب على الجهة أن تُطبّق متطلبات منافع الموظفين طويلة الأجل.	172. An entity shall measure termination benefits on initial recognition, and shall measure and recognize subsequent changes, in accordance with the nature of the employee benefit, provided that if the termination benefits are an enhancement to post-employment benefits, the entity shall apply the requirements for post-employment benefits. Otherwise: a. If the termination benefits are expected to be settled wholly before twelve months after the end of the reporting period in which the termination benefit is recognized, the entity shall apply the requirements for short-term employee benefits. b. If the termination benefits are not expected to be settled wholly before twelve months after the end of the reporting period, the entity shall apply the requirements for other long-term employee benefits.
	لا	173. نظرًا لأن منافع إنهاء التوظيف لا تُقدم في مقابل خدمة، فإن الفقرات 72-76 المتعلقة بنسب المنافع لفترات الخدمة تكون غير ذات صلة.	173. Because termination benefits are not provided in exchange for service, paragraphs 72–76 relating to the attribution of the benefit to periods of service are not relevant.
		الإفصاح	**Disclosure**
	لا	174. بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب إفصاحات محددة عن منافع إنهاء التوظيف، فإن معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى قد تتطلب إفصاحات. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 20 إفصاحات عن منافع الموظفين لكبار موظفي الإدارة. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 إفصاحًا عن مصروف منافع الموظفين.	174. Although this Standard does not require specific disclosures about termination benefits, other IPSASs may require disclosures. For example, IPSAS 20 requires disclosures about employee benefits for key management personnel. IPSAS 1 requires disclosure of employee benefits expense.
		أحكام انتقالية	**Transitional Provisions**

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	175. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*، باستثناء أنه: أ. لا يلزم الجهة أن تعدّل القيمة الدفترية للأصول خارج نطاق هذا المعيار للتغييرات في تكاليف منافع الموظفين التي ضُمّنت في القيمة الدفترية قبل تاريخ التطبيق الأولي. يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية أبكر فترة سابقة معروضة في أول قوائم مالية تُطبّق عليها الجهة هذا المعيار. ب. في القوائم المالية للفترات التي تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، لا يلزم الجهة أن تعرض معلومات مقارنة للإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 141 عن حساسية واجب المنافع المحددة.	175. An entity shall apply this Standard retrospectively, in accordance with IPSAS 3 *Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors*, except that: a. An entity need not adjust the carrying amount of assets outside the scope of this Standard for changes in employee benefit costs that were included in the carrying amount before the date of initial application. The date of initial application is the beginning of the earliest prior period presented in the first financial statements in which the entity adopts this Standard. b. In financial statements for periods beginning before January 1, 2018, an entity need not present comparative information for the disclosures required by paragraph 141 about the sensitivity of the defined benefit obligation.
		تاريخ السريان	Effective Date
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	176. يجب على الجهة أن تُطبّق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت جهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تُفصح عن تلك الحقيقة.	176. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier adoption is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع	نعم	176أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 39].	176A. Paragraphs 59, 101, 122, 125, 127, 128 and 159 were amended, and paragraphs 103A, 124A and 125A added by *Improvements to IPSAS, 2018*, issued in October 2018. An entity shall apply these amendments to plan amendments, curtailments or settlements occurring on or after the beginning of the first annual reporting period that begins on

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments earlier, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	176ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 39].	176B. Paragraphs 3 and 4 were amended by *Improvements to IPSAS, 2021*, issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	176ج. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 11 و53 و123. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	176C. Paragraphs 11, 53 and 123 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	176د.عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 8 و144. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل	176D.Paragraphs 8 and 144 were amended by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	**31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.**		
177. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, *First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)* for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	177. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	**لا**	
WITHDRAWAL AND REPLACEMENT OF IPSAS 25 (2008)	**سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 25 (2008)**		
178. This Standard supersedes IPSAS 25, *Employee Benefits* (2008). IPSAS 25 remains applicable until IPSAS 39 is applied or becomes effective, whichever is earlier.	178. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 39].	**نعم**	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

5. إرشادات التطبيق

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
This Appendix is an integral part of IPSAS 39.	*يُعَدُّ هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 39.*
Example Illustrating Paragraph 19: Accounting for Performance-Related Bonus Plan 1. A performance-related bonus plan requires a government printing unit to pay a specified proportion of its surplus for the year to employees who meet predetermined performance targets and serve throughout the year, i.e., are in post on both the first and last day of the reporting period. If no employees leave during the year, the total bonus payments for the year will be 3% of actual surplus. The entity determines that staff turnover will reduce the payments to 2.5% of actual surplus. The entity recognizes a liability and an expense of 2.5% of actual surplus.	**مثال يوضح الفقرة 19: المحاسبة عن برنامج مكافأة مرتبطة بالأداء** 1. يتطلب برنامج مرتبط بالأداء من وحدة طباعة حكومية دفع نسبة محددة من فائض السنة للموظفين الذين يحققون أهداف الأداء المحددة سابقًا طوال السنة؛ أي أن الموظفين موجودون في مناصبهم في بداية ونهاية فترة القوائم المالية. إذا لم يترك الموظفون الجهة خلال السنة، فإن مجموع مدفوعات المكافأة للسنة سوف تكون 3% من الفائض الفعلي. تحدد الجهة أن معدل دوران الموظفين سوف يخفض المدفوعات إلى 2.5 %من الفائض الفعلي. تثبت الجهة التزاماً ومصروفًا يعادل 2.5% من الفائض الفعلي.
Example Illustrating Paragraph 37: Accounting for a Multi-Employer Plan 2. Along with similar entities in State X, Local Government Unit A participates in a multi-employer defined benefit plan. Because the plan exposes the participating entities to actuarial risks associated with the current and former employees of other local government units participating in the plan, there is no consistent and reliable basis for allocating the obligation, plan assets, and cost to individual local government units participating in the plan. Local Government Unit A therefore accounts for the plan as if it were a defined contribution plan. A funding valuation, which is not drawn up on the basis of assumptions compatible with the requirements of this Standard, shows a deficit of CU480 million(a) in the plan. The plan has agreed, under a binding arrangement, a schedule of contributions with the participating employers in the plan that will eliminate the deficit over the next five years. Local Government Unit A's total contributions under the contract are CU40 million. The entity recognizes a liability for the contributions adjusted for the time value of money and an equal expense in surplus or deficit. (a) In this Standard monetary amounts are denominated in "currency units (CU)".	**مثال يوضح الفقرة 37: المحاسبة عن برنامج لأصحاب عمل متعددين** 2. بالإضافة إلى جهات مماثلة في حكومة الولاية (س)، تشارك الوحدة (أ) التابعة لحكومة محلية في برنامج منافع محددة لأصحاب عمل متعددين. نظرًا لأن البرنامج يعرض الجهات المشاركة للمخاطر الاكتوارية المرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين لوحدات حكومية محلية أخرى مشاركة في البرنامج، فإنه لا يوجد أساس متسق وموثوق لتخصيص الواجب، وأصول البرنامج، والتكلفة للوحدات الحكومية المحلية الفردية المشاركة في البرنامج. لذلك، فإن الوحدة (أ) تقوم بالمحاسبة عن البرنامج كما لو كان برنامج مساهمات محددة. يظهر تقييم التمويل، الذي لم يُعد على أساس افتراضات تتوافق مع متطلبات هذا المعيار، عجزًا قدره 480 مليون ريال سعودي(أ) في البرنامج. قد وافق البرنامج، بموجب ترتيب ملزم، على جدول زمني للمساهمات مع أصحاب العمل المشاركين في البرنامج سيحول دون وجود عجز على مدى السنوات الخمس المقبلة. تبلغ مجموع المساهمات الحكومة المحلية من الوحدة (أ) بموجب العقد 40 مليون ريال سعودي. تُثبت الجهة التزامًا مقابل المساهمات معدلاً بالقيمة الزمنية للنقود ومصروفاً مساوياً للالتزام ضمن الفائض أو العجز. (أ) في هذا المعيار يعبر عن المبالغ النقدية بـ "الريال السعودي".
Example Illustrating Paragraph 70: Projected Unit Credit Method	**مثال يوضح الفقرة 70: طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة** 3. يُستحق مبلغ إجمالي من المنافع عند إنهاء الخدمة ويساوي 1% من الراتب النهائي عن كل

ملحق أ: إرشادات التطبيق

سنة خدمة. كان الراتب في السنة 1 هو 10,000 ريال سعودي ويُفترض أن يزيد بنسبة 7 (%نسبة مركّبة) لكل سنة وكان معدل الخصم المستخدم هو 10 % للسنة. يظهر الجدول التالي كيف يتنامي الواجب للموظف والذي يُتوقع أن يترك الجهة في نهاية السنة 5، بافتراض أنه لا توجد تغييرات في الافتراضات الاكتوارية. للتبسيط، يتجاهل هذا المثال التعديل الإضافي اللازم ليعكس احتمال أن يترك الموظف الجهة في تاريخ سابق أو لاحق.

السنة	1	2	3	4	5
المنافع المتعلقة بـ:					
- *السنوات السابقة*	0	131	262	393	524
- *السنة الحالية (1% من الراتب النهائي)*	131	131	131	131	131
- *السنوات الحالية والسابقة*	131	262	393	524	655
السنة	1	2	3	4	5
الواجب الافتتاحي	-	89	196	324	476
فائدة بنسبة 10%	-	9	20	33	48
تكلفة الخدمة الحالية	89	98	108	119	131
الواجب الختامي	89	196	324	476	655

إيضاح:

1. *الواجب الافتتاحي هو القيمة الحالية للمنافع المتعلقة بالسنوات السابقة.*
2. *تكلفة الخدمة الحالية هي القيمة الحالية للمنافع المتعلقة بالسنة الحالية.*
3. *الواجب الختامي هو القيمة الحالية للمنافع المتعلقة بالسنوات الحالية والسابقة.*

أمثلة توضح الفقرة 73: نسب المنافع إلى سنوات الخدمة

4. يقدم برنامج منافع محددة مبلغ إجمالي من المنافع قدره 100 ريال سعودي مستحقة الدفع عند التقاعد عن كل سنة من سنوات الخدمة.

تنسب منافع قدرها 100 ريال سعودي إلى كل عام. تمثل تكلفة الخدمة الحالية القيمة الحالية لـ 100 ريال سعودي. تعكس القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة القيمة الحالية لـ 100 ريال سعودي، مضروبة في عدد سنوات الخدمة حتى نهاية فترة القوائم المالية.

إذا كانت المنافع مستحقة الدفع مباشرة عند ترك الموظف للجهة، فإن تكلفة الخدمة الحالية

Appendix A: Application Guidance

3. A lump sum benefit is payable on termination of service and equal to 1% of final salary for each year of service. The salary in year 1 is CU10,000 and is assumed to increase at 7% (compound) each year. The discount rate used is 10% per annum. The following table shows how the obligation builds up for an employee who is expected to leave at the end of year five, assuming that there are no changes in actuarial assumptions. For simplicity, this example ignores the additional adjustment needed to reflect the probability that the employee may leave the entity at an earlier or later date.

Year	*1*	*2*	*3*	*4*	*5*
Benefit attributed to:					
– prior years	*0*	*131*	*262*	*393*	*524*
– current year (1% of final salary)	*131*	*131*	*131*	*131*	*131*
– current and prior years	*131*	*262*	*393*	*524*	*655*
Year	*1*	*2*	*3*	*4*	*5*
Opening obligation	*–*	*89*	*196*	*324*	*476*
Interest at 10%	*–*	*9*	*20*	*33*	*48*
Current service cost	*89*	*98*	*108*	*119*	*131*
Closing obligation	*89*	*196*	*324*	*476*	*655*

Note:

1. *The opening obligation is the present value of benefit attributed to prior years.*
2. *The current service cost is the present value of benefit attributed to the current year.*
3. *The closing obligation is the present value of benefit attributed to current and prior years.*

Examples Illustrating Paragraph 73: Attributing Benefit to Years of Service

4. A defined benefit plan provides a lump sum benefit of CU100 payable on retirement for each year of service.

A benefit of CU100 is attributed to each year. The current service cost is the present value of CU100. The present value of the defined benefit obligation is the present value of CU100, multiplied by the number of years of service up to the end of the reporting period.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
If the benefit is payable immediately when the employee leaves the entity, the current service cost and the present value of the defined benefit obligation reflect the date at which the employee is expected to leave. Thus, because of the effect of discounting, they are less than the amounts that would be determined if the employee left at the end of the reporting period.	*والقيمة الحالية لواجب المنافع المحددة تعكس التاريخ الذي من المتوقع أن يترك فيه الموظف. بالتالي، وبسبب تأثير الخصم، فإنها تكون أقل من المبالغ التي سيتم تحديدها إذا ترك الموظف العمل في نهاية فترة القوائم المالية.*
5. A plan provides a monthly pension of 0.2% of final salary for each year of service. The pension is payable from the age of 65.	5. يقدم أحد البرامج معاشًا تقاعديًا شهريًا قدره 0.2% في المائة من المرتب النهائي عن كل سنة من سنوات الخدمة. يدفع المعاش عند عمر 65 سنة.
Benefit equal to the present value, at the expected retirement date, of a monthly pension of 0.2% of the estimated final salary payable from the expected retirement date until the expected date of death is attributed to each year of service. The current service cost is the present value of that benefit. The present value of the defined benefit obligation is the present value of monthly pension payments of 0.2% of final salary, multiplied by the number of years of service up to the end of the reporting period. The current service cost and the present value of the defined benefit obligation are discounted, because pension payments begin at the age of 65.	*تنسب إلى كل سنة من سنوات الخدمة منفعة تعادل القيمة الحالية، في تاريخ التقاعد المتوقع، لمعاش تقاعدي شهري قدره 0.2% في المائة من الراتب النهائي المستحق الدفع المقدّر من تاريخ التقاعد المتوقع. تمثل القيمة الحالية لتلك المنفعة تكلفة الخدمة الحالية. تمثل القيمة الحالية لواجب المنافع المحددة القيمة الحالية لمدفوعات المعاش التقاعدي الشهرية البالغة 0.2% من الراتب الأخير، مضروبة في عدد سنوات الخدمة حتى نهاية فترة القوائم المالية. تخصم تكلفة الخدمة الحالية والقيمة الحالية لواجب المنافع المحددة، لأن مدفوعات المعاشات التقاعدية تبدأ عند عمر 65 سنة.*
Examples Illustrating Paragraph 74: Vesting and Non-Vesting Benefits	أمثلة توضح الفقرة 74: المنافع المكتسبة والمنافع غير المكتسبة
6. A plan pays a benefit of CU100 for each year of service. The benefits vest after 10years of service.	6. يدفع برنامج منافع قدرها 100 ريال سعودي عن كل سنة خدمة. تكتسب المنافع بعد عشر سنوات خدمة.
A benefit of CU100 is attributed to each year. In each of the first 10 years, the current service cost and the present value of the obligation reflect the probability that the employee may not complete 10 years of service.	*تُنسب منافع قدرها 100 ريال سعودي لكل سنة. وفي كل من العشر سنوات الأولى، تعكس تكلفة الخدمة الحالية والقيمة الحالية للواجب احتمال أن الموظف قد لا يستكمل عشر سنوات خدمة.*
7. A plan pays a benefit of CU100 for each year of service, excluding service before the age of 25. The benefits vest immediately	7. يدفع برنامج منافع قدرها 100 ريال سعودي عن كل سنة خدمة، مع استبعاد الخدمة قبل عمر 25 سنة وتكتسب المنافع مباشرة.
No benefit is attributed to service before the age of 25 because service before that date does not lead to benefits (conditional or unconditional). A benefit of CU100 is attributed to each subsequent year.	*لا تُنسب منافع للخدمة قبل عمر 25، نظرًا لأن الخدمة قبل هذا التاريخ لا تؤدي لمنافع (مشروطة، أو غير مشروطة). تُنسب منافع قدرها 100 ريال سعودي لكل سنة تالية.*
Examples Illustrating Paragraph 75: Attributing Benefits to Accounting Periods	أمثلة توضح الفقرة 75: نسب المنافع إلى الفترات المحاسبية
8. A plan pays a lump sum benefit of CU1000 that vests after 10 years of service. The plan provides no further benefit for subsequent service.	8. يدفع أحد البرامج مبلغًا إجمالي قدره 1000 ريال سعودي يستحق بعد 10 سنوات من الخدمة. لا يوفر البرنامج أي منافع أخرى للخدمة اللاحقة.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
A benefit of CU100 (CU1,000 divided by 10) is attributed to each of the first 10 years. The current service cost in each of the first 10 years reflects the probability that the employee may not complete 10 years of service. No benefit is attributed to subsequent years.	تُنسب منافع قدرها 100 ريال سعودي (1,000 ريال سعودي مقسمة على 10) إلى كل سنة من السنوات العشر الأولى. تعكس تكلفة الخدمة الحالية في كل سنة من السنوات العشر الأولى احتمال أن الموظف قد لا يكمل 10 سنوات من الخدمة. لا تُنسب أي منافع إلى سنوات لاحقة.
9. A plan pays a lump sum retirement benefit of CU2,000 to all employees who are still employed at the age of 55 after 20 years of service, or who are still employed at the age of 65, regardless of their length of service.	9. يدفع أحد البرامج مبلغًا إجماليا من منافع التقاعد قدره 2,000 ريال سعودي لجميع الموظفين الذين لا يزالون على راس العمل في سن 55 بعد 20 سنة من سنوات الخدمة، أو الذين لا يزالون على رأس العمل في سن 65 بغض النظر عن طول مدة خدمتهم.
For employees who join before the age of 35, service first leads to benefits under the plan at the age of 35 (an employee could leave at the age of 30 and return at the age of 33, with no effect on the amount or timing of benefits). Those benefits are conditional on further service. Also, service beyond the age of 55 will lead to no material amount of further benefits. For these employees, the entity attributes benefit of CU100 (CU2,000 divided by 20) to each year from the age of 35 to the age of 55.	*بالنسبة للموظفين الذين ينضمون قبل سن 35 عامًا، تؤدي الخدمة أولًا إلى منافع بموجب البرنامج في سن 35 (يمكن للموظف أن يترك العمل في سن الـ 30 ويعود في سن الـ 33، دون أن يؤثر ذلك على مبلغ أو توقيت المنافع). هذه المزايا مشروطة بتقديم خدمة إضافية. أيضًا، لن تؤدي خدمة ما بعد سن 55 إلى منافع إضافية ذات أهمية نسبية. بالنسبة لهؤلاء الموظفين، تنسب الجهة منافع قدرها 100 ريال سعودي (2000 ريال سعودي مقسومة على 20) عن كل سنة من سن 35 إلى سن 55.*
For employees who join between the ages of 35 and 45, service beyond twenty years will lead to no material amount of further benefits. For these employees, the entity attributes benefit of 100 (CU2,000 divided by 20) to each of the first 20 years.	*بالنسبة للموظفين الذين ينضمون عند عمر يُراوح ما بين 35 و45 عامًا، فإن الخدمة التي تتجاوز عشرين عامًا لن تؤدي إلى أي منافع إضافية ذات أهمية نسبية بالنسبة لهؤلاء الموظفين، وتنسب الجهة منافع قدرها 100 (2000 ريال سعودي مقسومة على 20) عن كل سنة من السنوات الـ 20 الأولى.*
For an employee who joins at the age of 55, service beyond 10 years will lead to no material amount of further benefits. For this employee, the entity attributes benefit of CU200 (CU2,000 divided by 10) to each of the first 10 years.	وبالنسبة للموظف الذي ينضم في سن 55 عامًا، فإن الخدمة التي تتجاوز 10 سنوات لن تؤدي إلى أي منافع إضافية ذات أهمية نسبية. بالنسبة لهذا الموظف، تنسب الجهة منافع قدرها 200 ريال سعودي (2000 ريال سعودي مقسومة على 10) عن كل سنة من السنوات العشر الأولى.
For all employees, the current service cost and the present value of the obligation reflect the probability that the employee may not complete the necessary period of service.	بالنسبة لكافة الموظفين، تعكس تكلفة الخدمة الحالية والقيمة الحالية للواجب احتمالية عدم إتمام الموظف فترة الخدمة اللازمة.
10. A post-employment medical plan reimburses 40% of an employee's post- employment medical costs if the employee leaves after more than 10 and less than 20 years of service, and 50% of those costs if the employee leaves after 20 or more years of service.	10. يعوض برنامج طبي لما بعد انتهاء التوظيف بما يعادل 40% من تكاليف الموظف الطبية بعد
Under the plan's benefit formula, the entity attributes 4% of the present value of the expected medical costs (40% divided by 10) to each of the first ten years and 1% (10% divided by 10) to	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
each of the second 10 years. The cur- rent service cost in each year reflects the probability that the employee may not complete the necessary period of service to earn part or all of the benefits. For employees expected to leave within 10 years, no benefit is attributed. 11. A post-employment medical plan reimburses 10% of an employee's post- employment medical costs if the employee leaves after more than 10 and less than 20 years of service, and 50% of those costs if the employee leaves after 20 or more years of service. *Service in later years will lead to a materially higher level of benefit than in earlier years. Therefore, for employees expected to leave after 20 or more years, the entity attributes benefit on a straight-line basis under paragraph 73. Service beyond 20 years will lead to no material amount of further benefits. Therefore, the benefit attributed to each of the first 20 years is 2.5% of the present value of the expected medical costs (50% divided by 20).* *For employees expected to leave between 10 and 20 years, the benefit attributed to each of the first 10 years is 1% of the present value of the expected medical costs. For these employees, no benefit is attributed to service between the end of the 10th year and the estimated date of leaving.* *For employees expected to leave within 10 years, no benefit is attributed.*	انتهاء التوظيف عندما يترك الموظف الجهة بعد أكثر من عشر وأقل من عشرين سنة خدمة، و50% من هذه التكاليف عندما يترك الموظف الجهة بعد عشرين سنة خدمة، أو أكثر. *بموجب طريقة احتساب منافع البرنامج، تنسب الجهة 4% من القيمة الحالية للتكاليف الطبية المتوقعة (40% مقسومةً على 10) لكل من العشر سنوات الأولى و1ب% (10% مقسومةً على 10) لكل من العشر سنوات التالية. تعكس تكلفة الخدمة الحالية في كل سنة احتمال أن الموظف قد لا يستكمل فترة الخدمة اللازمة ليكتسب جزءًا من المنافع، أو جميعها. بالنسبة للموظفين المتوقع أن يتركوا الجهة خلال عشر سنوات، فلا تُنسب منفعة.* 11. يعوض برنامج طبي لما بعد انتهاء التوظيف 10% من تكاليف الموظف الطبية لما بعد انتهاء التوظيف عندما يترك الموظف الجهة بعد أكثر من عشر وأقل من عشرين سنة خدمة، و50% من هذه التكاليف عندما يترك الموظف الجهة بعد عشرين سنة خدمة، أو أكثر. *تؤدي الخدمة في السنوات التالية إلى مستوى من المنافع أعلى – بشكل ذي أهمية نسبية – عن السنوات السابقة. من ثم، للموظفين المتوقع أن يتركوا الجهة بعد عشرين سنة، أو أكثر، تنسب الجهة منافع على أساس القسط الثابت بموجب الفقرة 73. وسوف لا تؤدي الخدمة لما بعد عشرين سنة إلى مبلغ ذي أهمية نسبية من المنافع الإضافية. من ثم، تُنسب منافع لكل من العشرين سنة الأولى 2.5% من القيمة الحالية للتكاليف الطبية المتوقعة (50% مقسومةً على 20).* *بالنسبة للموظفين المتوقع أن يتركوا الجهة ما بين عشر وعشرين سنة، تُنسب منافع للكل من العشر سنوات الأولى 1% من القيمة الحالية للتكاليف الطبية المتوقعة. لهؤلاء الموظفين، لا تُنسب منافع للخدمة ما بين نهاية السنة العاشرة والتاريخ المُقدّر لترك العمل بالجهة.* *على سبيل المثال لا تُنسب منافع للموظفين المتوقع أن يتركوا الجهة خلال عشر سنوات.*
Example Illustrating Paragraph 76: Attributing Benefits to Accounting Periods 12. Employees are entitled to a benefit of 3% of final salary for each year of service before the age of 55. *Benefit of 3% of estimated final salary is attributed to each year up to the age of 55. This is the date when further service by the employee will lead to no material amount of further benefits under the plan. No benefit is attributed to service after that age.*	**مثال يوضح الفقرة 76: نسب المنافع إلى فترات المحاسبة** 12. يحق للموظف منافع 3% من الراتب النهائي المقدر عن كل سنة خدمة قبل سن 55. *تُنسب منافع 3% من الراتب النهائي المقدّر إلى كل سنة حتى سن 55. وهذا هو التاريخ الذي لن تؤدي فيه الخدمة الإضافية من قبل الموظف إلى أي مبلغ ذو أهمية نسبية من المنافع الإضافية بموجب البرنامج. ولا تُنسب أي منافع للخدمة بعد ذلك السن.*

Appendix A: Application Guidance

Example Illustrating Paragraphs 94 and 95: Contributions from employees or third parties

13. The accounting requirements for contributions from employees or third parties are illustrated in the diagram below.

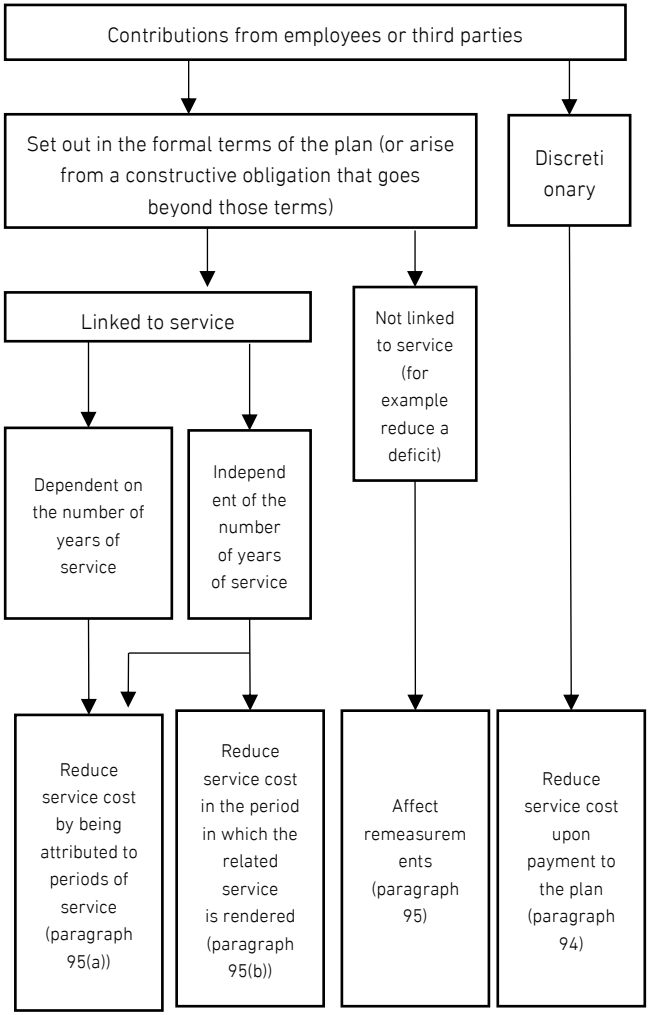

Example Illustrating Paragraphs 162-173: Termination Benefits

14. Background

ملحق أ: إرشادات التطبيق

مثال يوضح الفقرتين 94 و95: مساهمات من الموظفين أو أطراف أخرى

13. تُوَضّح المتطلبات المحاسبية لمساهمات الموظفين أو الأطراف الأخرى في الشكل المبين أدناه.

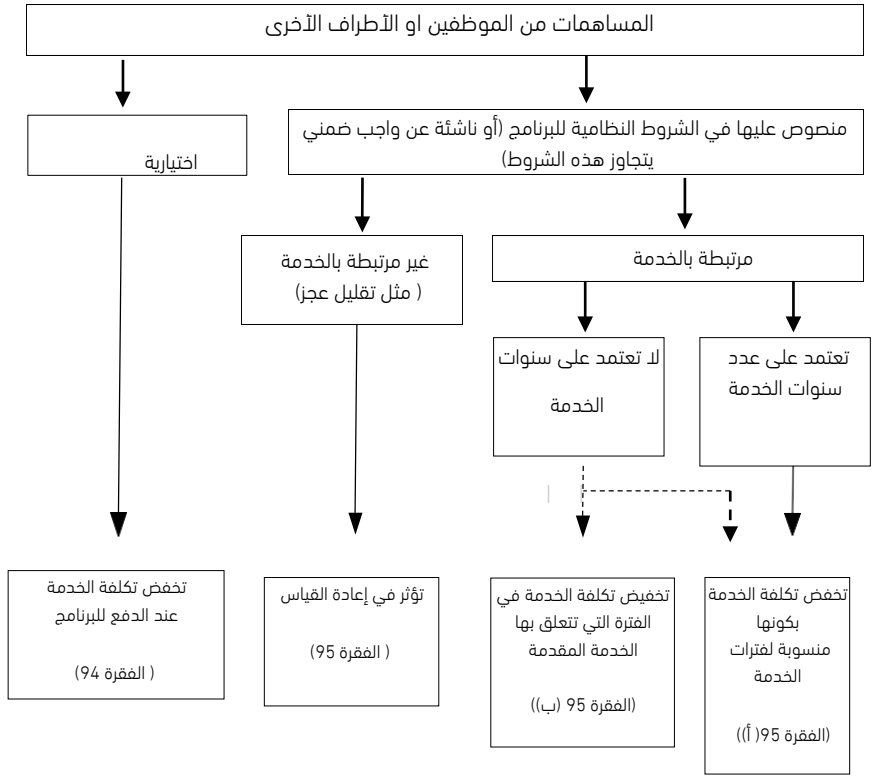

مثال يوضح الفقرات 162-173. منافع إنهاء التوظيف

14. الخلفية

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
As a result of a recent acquisition, an entity plans to close a factory in 10 months and, at that time, terminate the employment of all of the remaining employees at the factory. Because the entity needs the expertise of the employees at the factory to complete some contracts, it announces a plan of termination as follows. Each employee who stays and renders service until the closure of the factory will receive on the termination date a cash payment of CU30,000. Employees leaving before closure of the factory will receive CU10,000. There are 120 employees at the factory. At the time of announcing the plan, the entity expects 20 of them to leave before closure. Therefore, the total expected cash outflows under the plan are CU3,200,000 (i.e., 20 × CU10,000 + 100 × CU30,000). As required by paragraph 163, the entity accounts for benefits provided for termination of employment as termination benefits and accounts for benefits provided for services as short-term employee benefits. *Termination benefits* The benefit provided for termination of employment is CU10,000. This is the amount that an entity would have to pay for terminating the employment regardless of whether the employees stay and render service until closure of the factory or they leave before closure. Even though the employees can leave before closure, the termination of all employees' employment is a result of the entity's decision to close the factory and terminate their employment (i.e. all employees will leave employment when the factory closes). Therefore the entity recognizes a liability of CU1,200,000 (i.e. 120 × CU10,000) for the termination benefits provided in accordance with the employee benefit plan at the earlier of when the plan of termination is announced and when the entity recognizes the restructuring costs associated with the closure of the factory. *Benefits provided for service* The incremental benefits that employees will receive if they provide services for the full ten-month period are for services provided over that period. The entity accounts for them as short-term employee benefits because the entity expects to settle them before twelve months after the end of the reporting period. In this example, discounting is not required, so an expense of	نتيجة لعملية استحواذ أخيرة، تخطط الجهة لإغلاق مصنع خلال عشرة أشهر، وخلال ذلك الوقت، سوف تُنهي توظيف جميع الموظفين المتبقين بالمصنع. ونظرًا لحاجة الجهة لخبرة الموظفين بالمصنع لاستكمال بعض العقود، فإنها تعلن عن برنامج إنهاء الخدمة على النحو التالي: كل موظف يبقى ويقدم خدمة حتى إغلاق المصنع في تاريخ إنهاء الخدمة يتسلَّم دفعة نقدية قدرها 30.000 ريال سعودي. ويتسَلَّم الموظفون الذين يتركون الجهة قبل إغلاق المصنع 10,000 ريال سعودي. يوجد 120 موظف بالمصنع، ووقت إعلان البرنامج، تتوقع الجهة أن يتركها 20 منهم قبل الإغلاق. وبناءً عليه، يكون إجمالي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة بموجب البرنامج 3.200.000 ريال سعودي (أي20 10.000× ريال سعودي × 100+ 30.000 ريال سعودي). وكما هو مطلوب بموجب الفقرة 163، فإن الجهة تقوم بالمحاسبة عن المنافع المقدمة في مقابل إنهاء التوظيف على أنها منافع إنهاء التوظيف وتحاسب عن المنافع المقدمة في مقابل خدمات على أنها منافع موظفين قصيرة الأجل. *منافع إنهاء التوظيف* تبلغ المنافع المقدمة في مقابل إنهاء التوظيف 10.000 ريال سعودي. وهو المبلغ الذي سيكون على الجهة أن تدفعه لإنهاء التوظيف بغض النظر عما إذا كان الموظفون سيبقون ويقدمون الخدمة حتى إغلاق المصنع أو سيتركون الجهة قبل الإغلاق. حتى ولو كان بإمكان الموظفين أن يتركوا الجهة قبل الإغلاق، فإن إنهاء توظيف جميع الموظفين سيكون نتيجة لقرار الجهة بإغلاق المصنع وإنهاء توظيفهم (بمعنى أن جميع الموظفين سيتركون الخدمة عندما يغلق المصنع) ولذلك، تثبت الجهة التزامًا قدره 1.200.000 ريال سعودي (أي 120×10.000 ريال سعودي) لمنافع إنهاء التوظيف المقدمة وفق برنامج منافع الموظفين في التاريخ الأبكر لإعلان برنامج إنهاء الخدمة أو عندما تُثبت الجهة تكاليف إعادة الهيكلة المرتبطة بإغلاق المصنع. *المنافع المقدمة في مقابل خدمة* تكون المنافع الإضافية التي سوف يحصل عليها الموظفون عندما يقدمون خدمة لفترة عشرة أشهر كاملة مقابل الخدمات المقدمة على مدى تلك الفترة. وتقوم الجهة بالمحاسبة عنها على أنها منافع موظفين قصيرة الأجل نظرًا لأن الجهة تتوقع تسويتها قبل اثنى عشر شهرًا

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
CU200,000 (i.e. CU2,000,000 ÷ 10) is recognized in each month during the service period of 10 months, with a corresponding increase in the carrying amount of the liability.	بعد نهاية فترة القوائم المالية. وفي هذا المثال، لا حاجة للخصم، وبالتالي يُثبت مصروف قدرة 200.000 ريال سعودي (أي 2,000,000 ريال سعودي ÷ 10) في كل شهر خلال فترة الخدمة التي تبلغ عشرة أشهر، مع زيادة مقابلة في القيمة الدفترية للالتزام.